تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي

المؤلفة: صيبة غربي

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين _ألمانيا
2018

المؤلفة: هيبة غربي

تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي

رقم تسجيل الكتاب :

VR 336 43 . B

الطبعة: الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: info@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي

المؤلفة: صيبة غربي

الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين _ألمانيا
2018

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

لطالما تمنيت أن تراااااااني في أعلى المراتب .....لك أبي ولرووووووحك الطاهرة والزكية أهدي هذا العمل.

إلى ااااااااااااااااااااااعلى ما أملك أمي "دليلة".....شكراااااااااااااا لك ماما

إلى اخوي "حمدي" و"سيف الدين"

إلى زوجة أخي "نجمة"

إلى المولود الجديد والعزيز "عبد المجيد"

إلى لامية

إلى كل زملائي بـــــــ جامعة قنسطينة 03 / كلية العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية/الدراسات الأمنية والإستراتيجية

إلى ماماااااااااااااا.....أهدي هذا العمل

هـــــيبة

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر في الأولى ولك الحمد والشكر في الآخرة ولك الحمد والشكر من قبل ولك الحمد والشكر من بعد وأناء الليل وأطراف النهار وفي كل حين ودائماً وأبداً.

أتوجه بخالص شكري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور/ رياض حمدوش على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة.....شكراً أستاذي الكريم.

أتفضل بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة/ لطيفة بوبيادة والاستاذة/فاطمة بيرم لقبولهما مناقشة هذه الرسالة.

كما أتوجه بـــــ بالشكر إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 03 وأخص بالذكر الأستاذ يخلف عبد السلام، إبراهيم بولمكاحل، موسى بن قصير، إبراهيم بن دايخة، دحماني، محمد صديق، صليحة كبابي، حبيبة زلاقي.

دون أن انسى هلال.

هيبة

فهرس المحتويات	الصفحة
فهرس	VII
قائمة الأشكال والجداول	X
مقدمة	12
الفصل الأول: البعد الإقليمي للأمن	19
المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي	19
المطلب الأول: الإقليمية والنظام الإقليمي	20
المطلب الثاني: الأمن الإقليمي	29
المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي في بناء الأمن	39
المطلب الأول: ماهية مركب الأمن الإقليمي	40
المطلب الثاني: نماذج مركب الأمن الإقليمي	52
الفصل الثاني: طبيعة الأمن الأوروبي وحجم المساهمة السياسية والعسكرية البريطانية	56
المبحث الأول: طبيعة الأمن الأوروبي واهم الأطراف الفاعلة فيه	57
المطلب الأول: طبيعة الأمن الأوروبي	57
المطلب الثاني: المتغير العسكري	69
المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي كآلية لحماية الأمن الأوروبي	76
المطلب الرابع: معوقات السياسة الأمنية الأوروبية	90
المبحث الثاني: مكانة بريطانيا في الأمن الأوروبي	94
المطلب الأول: حالة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية	94
المطلب الثاني: انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي	97
المطلب الثالث: العلاقات البريطانية الأمريكية	109
المطلب الرابع: العقيدة الأمنية البريطانية	113
الفصل الثالث: تداعيات الانسحاب البريطاني على السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية	120
المبحث الأول: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	120
المطلب الأول: العلاقات الأوروبية تاريخ الشك وانعدام الثقة	121
المطلب الثاني: إشكالية الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي	125
المطلب الثالث: دوافع الانسحاب الاقتصادية والسياسية الأمنية	132
المبحث الثاني: الانسحاب البريطاني وموقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي	142
المطلب الأول: الاستفتاء البريطاني	142

المطلب الثاني: موقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي من الاستفتاء البريطاني	148
المبحث الثالث: مصير الأمن الأوروبي بين الاستقلالية أو الديمومة الاطلسية	156
المطلب الأول: المساعي الأمنية الأوروبية الجديدة	156
المطلب الثاني: الاتفاق الأمني (أوروبا/بريطانيا/حلف الناتو)	164
خاتمة	177
قائمة المراجع	187

قائمة الأشكال	الصفحة
قائمة أشكال الفصل الأول	
شكل رقم 1.1: مركب الآمن الإقليمي	**41**
قائمة أشكال الفصل الثاني	
شكل رقم 1.2: ميزانيات الدفاع لـــــ اكبر 15 دولة في العالم لسنة 2016	**106**
شكل رقم 2.2: مساهمة بريطانيا في حلف الناتو	**108**
قائمة أشكال الفصل الثالث	
شكل رقم 1.3 : خريطة توضح نسب الاستفتاء في المملكة البريطانية	**73**
قائمة الجداول	
قائمة جداول الفصل الثاني	
جدول رقم 1.2: الإنفاق العسكري للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لـــــ سنة 2003	**73**
جدول رقم 2.2: الإنفاق العسكري للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لـــــ سنة 2010	**84**
جدول رقم 3.2: العلاقات الأمريكية الأوروبية	**105**
جدول رقم 4.2: الإنفاق العسكري للدول الأعضاء والمرشحة للدخول في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية 2006-2015.	**51**

مقدمة:

تعد أوروبا واحدة من أهم قارات العالم تاريخياً واستراتيجياً، نظراً لما تحمله من معنى جغرافي واقتصادي واجتماعي وسياسي مهم، فهي القارة التي تجمع بين العديد من الأضداد، اندلعت على أرضها حربان عالميتنا ساخنتان والثالثة باردة أوشكت على أن تدفع بالدول الأوروبية نحو الهاوية نتيجة الأزمات التي أوشكت على الانفجار، وبالرغم من الحروب والدمار التي شهدتها القارة، فإنها استطاعت أن تتناسى الماضي المؤلم، والعمل على بلورة مشروع وحدوي يقوم على أساس التعاون بين الدول ونبذ الخلافات والانقسامات القطرية والاتجاهات السياسية أثناء الحقبة الماضية، والسير نحو عالماً أكثر تقدماً، حتى أضحت كياناً ذا شخصية قانونية مستقلة واضح المعالم عُرف بالاتحاد الأوروبي.

إلاّ أنّ ذلك يبقى ضمن مجال الجدل العلمي النظري في قياس مدى كفاءة هذا الأخير الذي سيستمر مكان نقد في حسابات القدرات في النظام الدولي. ففي الجانب السياسي فإنّ الوصول إلى إقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا يُعتبر من مدلول الوقائع والحقائق الواضحة هو أقرب إلى الاستحالة من الصعوبة، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والأمنية الدولية التي ظهرت بعد تشكل الاتحاد بصورته الحاضرة، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول إلى توجه سياسي موحد بين الدول الأعضاء يُعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي خاصة بين المحور الفرنسي– الألماني وبريطانيا ذات القرارات الأطلسية.

إن قصة انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة؛ كانت بنفس قدر درامية سيناريوهات خروجها المطروح من الاتحاد الأوروبي هذا ما تنبأ به الرئيس الفرنسي "**شارل ديغول**" أمام نحو ألف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية عندما قال: "**إنّ بريطانيا تملك كراهية متجذرة للكيانات الأوروبية**"، وحذّر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيمه. فلقد تميزت العلاقة البريطانية – الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بـــ عدم الارتياح المتبادل، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية.

تبدو مشكلة بريطانيا أنها تُريد أن تكون جزءًا من أوروبا، دون أن تكون عضواً حقيقياً فيها. فعندما اختار أعضاء الاتحاد الأوروبي الاشتراك في نظام موحد لتأشيرات الدخول، الشنجن، رفض البريطانيون الانضمام. وعندما تبنوا اليورو كعملةٍ موحدة لهم، اختار البريطانيون الاحتفاظ بالجنيه الاسترليني.

على اثر هذه العلاقة الشائكة المنطلقة من الشك وانعدام الثقة جعل الحكومة البريطانية تقرر بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه، هذا القرار الذي لم يكن قراراً

مفاجئاً، بل مرّ بمرحلتين رئيسيتين هما مرحلة المراجعة ومرحلة الإصلاح حيث أعلنت الحكومة البريطانية على عدد من المطالب الإصلاحية التي تود أن يتم تبنيها في إطار الاتحاد الأوروبي، ومن ثم، تم تحديد يوم **23 جوان 2016** للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي والذي انتهى بنعم للخروج. هذا الاستفتاء جعل أوروبا تفتقد لـــ ثاني قوة اقتصادية واكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوربي. خاصة وان بريطانيا كانت تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا.

على اثر تداعيات الاستفتاء وخروج بريطانيا، بدأ الاتحاد الأوروبي بممثليه وقاداته ومؤسساته الإدلاء بمختلف التصريحات إلى جانب قيامهم بسلسلة لقاءات مكثفة للحفاظ على وحدته وتجنب قيام دول أخرى بخطوات مماثلة. محاولة منه ملأ الفراغ البريطاني في منظومة الأمن الأوروبي وذلك من خلال تطوير السياسة الأمنية الأوروبية الدفاعية المشتركة. وهذا ما سنتطرق اليه من خلال ما سنقدمه في هذا البحث.

1_ أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

الإعجاب الكبير بالانسجام الأوروبي وقدرته على تشكيل كتلة إقليمية مشتركة ومنظومة أوروبية موحدة، فبالرغم من كل الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية إلا أنها استطاعت وضع خلافاتها وحروبها الدموية جانباً، والدخول في اتحاد يُعتبر الأقوى عالمياً وله القدرة على منافسة العديد من التكتلات.

بالإضافة إلى الواقع الدولي الجديد جعلنا تتنبأ بمستقبل الأمن الأوروبي في ظل هذا الانسحاب خاصة وان أوروبا ستفتقد قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي.

الأسباب الموضوعية:

محاولة معرفة هل فعلاً الأمن الأوروبي كان بريطانياً وبالتالي فان القوة الأمنية الأوروبية التي تُعتبر المثل الأعلى عالمياً هي مجرد واجهة لا أكثر ولا أقل، أم أن الاتحاد الأوروبي سوف يُبين للعالم ككل انه يتميز بثقل أمني لا بأس به وسيجدد قواه مرة أخرى وإكمال المشاور الأوروبي عن طرق ملأ الفراغ البريطاني من خلال تطوير السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة.

حاولنا أن نُبين أنّ قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وضع مستقبل نظريات التكامل والاندماج موضع تساءل، خاصة وان هذا الانسحاب جعل الكثير يشك في نجاعة هذه النظريات ويتساءل حول مصيرها خاصة وان "**عامل الانسحاب**" هو عرقلة للتكامل.

2_ أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

أولاً كون هذا الموضوع يندرج ضمن مجال دراستنا كطلبة في العلاقات الدولية، ثانياً يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المثيرة للجدل في العلاقات الدولية وهذا نظراً لأهميته، فهو ذو قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم على أساس انه يمثل دافعاً طبيعياً يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف.

الأهمية العملية:

محاولة الوصول إلى السياسة الدفاعية الأمنية الجديدة التي سينتهجها الاتحاد الأوروبي في ظل الانسحاب البريطاني.

3_ أهداف الدراسة:

_ التعرف على انعكاسات الانسحاب البريطاني على السياسة الأمنية الدفاعية الأوروبية.

_ معرفة أهم المحطات المستقبلية التي سيؤول إليها الاتحاد الأوروبي من خلال الضعف الذي سيسود هذا الأخير وزيادة الضغوطات على المحور الفرنسي الألماني.

_ مصير الأمن الأوروبي بين الحلم والواقع بين امن أوروبي مستقل عن حلف الناتو أو بين الارتباط الدائم به والتبعية الأطلسية.

_ التأكد من أن الأمن الأوروبي لم يكن يوماً أمناً بريطانياً بالدرجة الأولى وأن الاتحاد الأوروبي يتميز بثقل امني لا باس به سيمكنه من متابعة مشواره الأمني بعيداً عن بريطانيا وهو فقط يحتاج لبضعة وقت لتبيان قدراته الأمنية الدفاعية المشتركة في حلة جديدة ليس التي كانت عليها من قبل.

4_ أدبيات الدراسة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي جاءت تقريبا في نفس الصدد

1_ محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013. يضم هذا الكتاب 257 صفحة . ركز الكاتب على مشروع الوحدة الأوروبية مبيناً لنا طبيعة الأمن الأوروبي وما هي المراحل التي مر بها موضحاً في ذلك أن التغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، كانت من أهم الأسباب التي أدت بالاتحاد الأوروبي إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في الطريق الاستقلالي الدفاعي العسكري. كما بين لنا انه نتيجة استحداثه صيغة جديدة للأمن الأوروبي

أصبح هذا الأخير على مفترق الطرق إمّا البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية التي أوكلت لها مهمة الدفاع عن أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي كما كان إبان مرحلة الحرب الباردة، أو الاستقلال عن الولايات المتحدة وانتهاج سياسة أمنية ودفاعية أوروبية موحدة وتحمل أعباء ذلك الاستقلال.

كان من الممكن التحدث عن مصير الاتحاد الأوروبي خاصة في المجال الأمني مبيناً أنّ هذه الاختلافات التي يقوم عليها هذا الأخير خاصة بين بريطانيا والمجموعة الأوروبية قد تنهي إلى ما وصلت إليه اليوم وان انسحاب بريطانيا سيكون يوما ما لا محال .

2_ ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب الثانية، تر حسين القباني، د.م.ن: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965. تحدث الكتاب عن حالة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية والانهيارات البشرية الاقتصادية والعسكرية التي عرفتها. ثم بين لنا كيف أنّ هذه الانهيارات كانت السبب الرئيسي في انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي خاصة وان انضمامها كان أمراً محتماً عليها ولماذا رُفضت من طرف فرنسا مرتين.

في الحقيقة انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي لم يكن أمراً محتماً لان هدفها ليس الاتحاد في حد ذاته وإنما هو تقسيم الاتحاد وجعل قراراته متباينة ومختلفة حسب مصلحة كل دولة.

3_ ذهبي عبد الحكيم، **العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الاوروبي2001-2009**، ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010-2011. تحدث الطالب عن العلاقة الخاصة التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت السبب في جعل بريطانيا ترى نفسها أنها دولة أطلسية أكثر من كونها أوروبية وتنطلق من نظرة تشائمية قائمة على الشك في نجاعة وأهمية الاتحاد الأوروبي.

5_ الإشكالية:

تتمتع بريطانيا بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، خاصة وأنها تُعتبر ثاني قوة اقتصادية واكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي سواء في مجال الصناعات الحربية أو من حيث عدد الجيوش العسكرية أو من حيث النفقات المالية العسكرية. وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

كيف سيؤثر الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي؟.

تندرج تحت هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1_ ما هي طبيعة العلاقات بين بريطانيا والمجموعة الأوروبية؟.

2_ ما هو مصير الأمن الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني؟ وهل ستكون هناك استقلالية تامة أم سيبقى أمناً أوروبياً مروهناً أطلسياً تحت المظلة الأمريكية.

6_الفرضيات:

1_ إنّ سيناريو الخروج البريطاني الذي كان متوقعاً دفع كلا من القوتين الأبرز في الإتحاد(ألمانيا/فرنسا) اقتصادياً وعسكريًا لمزيد من التعاضد والتنسيق وذلك من خلال وضع خطة لتعويض فقدان النفوذ البريطاني، وخاصة على الصعيد العسكري والسياسي.

2_ يسعى الاتحاد الأوروبي أن تكون العلاقة الأمنية بينه وبين بريطانيا موسعة في إطار اتفاقيات أمنية جديدة مع الالتزام بالمشاريع الأمنية السابقة.

7_ مجال الدراسة وحدود الإشكالية:

حددت الفترة الزمنية للدراسة بعد الاستفتاء البريطاني، لأنها تعتبر فترة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أين بدأ هذا الأخير في اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة في ظل هذا الخروج كما سترجع الدراسة إلى فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، للضرورة العلمية من اجل المقارنة بين سلوكيات هذه الوحدات في فترات زمنية مختلفة.

8_ منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال وصف الظاهرة الأمنية الأوروبية أثناء الوجود البريطاني وفي ظل انسحابه.

المنهج التاريخي: وذلك من خلال البحث في العلاقات كيف كانت داخل الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الاختلافات الموجودة وتأثيرها على صناعة القرار.

المنهج المقارن: وذلك من خلال مقارنة المسألة الأمنية الأوروبية في فترتين زمنيتين مختلفتين أي قبل الانسحاب البريطاني وبعد الانسحاب

9_ صعوبات الدراسة:

_ صعوبة الحصول على مراجع الفصل الثالث والاعتماد فقط على مقالات المواقع الالكترونية خاصة وان موضوع الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو موضوع الساعة.

_ ضيق الوقت الممنوح للدراسة مقارنة مع طبيعة الموضوع الذي يتميز بقلة المراجع كونه موضوع جديد، بالإضافة صعوبة الوصول إلى نتائج مطلقة والتي كانت تقريباً كلها نتائج نسبية .

10_ خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول بالإضافة مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

الفصل الأول: يخصص للتأصيل النظري للدراسة، حيث تم فيه التطرق إلى الأمن بصفة عامة، الأمن الإقليمي، ومقاربة مركب الأمن الإقليمي لـــ باري بوزان.

الفصل الثاني: دراسة طبيعة الأمن الأوروبي، أسباب انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، مكانتها في الاتحاد الأوروبي ومساهمتها الأمنية، علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى العقيدة الأمنية البريطانية.

الفصل الثالث: دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من العلاقة البريطانية – الأوروبية التي تميزت بحالة عدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخ طويل من عدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، إضافة إلى أسباب أخرى اقتصادية وسياسية أمنية وأخرى متعلقة بالديمقراطية. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مصير الأمن الأوروبي في ظل هذا الانسحاب.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول: البعد الإقليمي للأمن

بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم بروز العديد من الظواهر التي كانت مكنونة تحت غطاء المواجهة الأمريكية_السوفياتية، التي تباينت واختلفت طبيعتها ودرجتها من إقليم لأخر، فقد طفت النزاعات ذات الطبيعة الثانية في العديد من دول آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، كما برزت أخطار وتحديات تتعلق بصورة مباشرة بوجود الفرد كخطر المجاعة، الفقر، البطالة، الأمراض، الأخطار البيئية، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية إلى جانب تحقيق الوجود السياسي من خلال المطالبة بالمشاركة السياسية، وغيرها من الأخطار التي شكلت تحديات حقيقية أمام الدول تطلبت منها آليات مختلفة عن تلك التي اعتمدت عليها إبان الحرب الباردة.

إنّ هذا الواقع اثّر بشكل كبير على سياسيات الدول والتي سايرت طبيعة التهديدات الجديدة وغيرت آليات المواجهة تبعاً لطبيعة هذه التهديدات، لقد سيطرت في السابق سياسة توازن القوى وإستراتيجية الأحلاف العسكرية، أما حالياً أصبح من الضروري التعاون بين مختلف الوحدات والاعتماد على آليات مختلفة عن سابقتها بهدف تحقيق الأمن الوطني إلى جانب الأمن الإقليمي باعتباره بوابة للأمن العالمي، وهذا ما يعكس فكرة "**جوزاف ناي**" "**Joseph Nye**" "**السلم على أجزاء**" "**Peace by peaces**".

المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي

برزت من الناحية النظرية العديد من المقاربات النظرية والتصورات المعرفية والمفاهيم المفسرة للواقع الأمني بعد الحرب الباردة، فبعد أن سيطرت المنظورات التقليدية الكبرى كالواقعية والليبرالية والنظريات الإستراتيجية في فترة الحرب الباردة كنظرية الردع النووي ونظرية اللعبة برزت نظريات أخرى مرتبطة أكثر بالفرد كوحدة تحليل ومفاهيم أخرى مثل الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي إلى جانب بروز العديد من المدارس التي طورت تصورات معرفية سابقة والتي من بينها مفهوم الأمن الإقليمي[1].

[1] مراد شحماط، **الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، الملتقى الدولي الأول : التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا – بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار**، جامعة 20 اوت 1955 _ سكيكدة قسم العلوم السياسية، 2015، ص ص 2،3.

المطلب الأول: الإقليمية والنظام الإقليمي

أولاً/الإقليمية (التعريف والنشأة):

تحديد مفهوم الإقليمية:

رغم كون الإقليمية حقيقة في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي، فإنها لا زالت ضمن المصطلحات السياسية والقانونية التي لها تحديد دقيق ومما زاد في تعقيد هذه المشكلة أن ميثاق الأمم المتحدة الذي كرس دور التنظيم الإقليمي ورسم لد دوراً في عملية حفظ الأمن والسلام الدوليين لم يأت بتعريف واضح ودقيق للإقليمية، مما أدى إلى تضارب الآراء وظهور مفاهيم عديدة للإقليمية قدمها الفقهاء والباحثون.

مفهوم الإقليمية في القانون الدولي:

رغم أن الثابت تاريخيا أن المنظمات الإقليمية ترجع نشأتها إلى ما قبل عصبة الأمم فان عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة هما أول وثيقتين دوليتين وضعتا قيوداً وضوابط على إنشاء المنظمات الإقليمية. ولهذا المفهوم مجموعة من المعاني أبرزها ما يلي:

1_ الإقليمية بالاستناد لعهد عصبة الأمم:

لم يتضمن عهد عصبة الأمم أي ميثاقها عند إقراره في **28 افريل 1919** كجزء من معاهدات فرساي للصلح أية إشارة للإقليمية، ولكن تعديلاً ادخل على المادة **21** من ميثاق العصبة تضمن الإشارة لأول مرة للاتفاقات الإقليمية، حيث أصبح نص المادة بالشكل التالي: "**أن الاتفاقيات الدولية التي تتضمن استتباب السلام مثل معاهدات التحكيم والاتفاقات الإقليمية كتصريح مونرو لا تعتبر منافية لأي نص من نصوص العهد**". ومن الواضح أن هذا النص يتضمن شرطاً عاماً لإنشاء الاتفاقات الإقليمية هو أن "**تتضمن استتباب السلام**" ولكن من الواضح أيضاً أن هذا النص جاء غامضاً ولم يتضمن أي تحديد دقيق لمعنى التنظيم الإقليمي بشكل يميزه عن غيره من التجمعات الدولية، مما دفاع الباحثين للاستنتاج بان هذا الغموض أدى إلى نشوء إلى العديد من التحالفات العسكرية التي رفعت شعار التنظيمات الإقليمية المتفقة مع عهد العصبة وان كانت في حقيقتها أحلافا وكتلاً متناحرة يعمل كل منها للقضاء على الأخر مما كان له اثر في قيام الحرب العلمية الثانية[1].

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س ن، ص ص 41_43.

2_ الإقليمية بالاستناد لميثاق الأمم المتحدة:

جاء ميثاق الأمم المتحدة بصيغة أكثر وضوحاً من عهد عصبة الأمم المتحدة حول شرعية التنظيمات الإقليمية، وقد تضمن الفصل الثامن من الميثاق ثلاث مواد تتعلق بالتنظيمات الإقليمية سواء من حيث علاقة هذه المنظمات بالأمم المتحدة، أو من حيث علاقاتها بـــ بعضها، فنصت المواد الثلاث **52، 53 و54** على أن إنشاء مثل هذه المنظمات لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ما دامت تتقيد في أهدافها بأهداف الأمم المتحدة[1].

ضوابط ميثاق الأمم المتحدة لإنشاء المنظمات الإقليمية:

أ _ التجاور الجغرافي:

حيث يجب أن تكون الدول المشتركة في منظمة إقليمية موجودة في منطقة جغرافية محددة، وتكمن أهمية التجاور الجغرافي في اعتباره شرطاً ضرورياً لاعتبار مجموعة هذه الدول وحدة إقليمية.

ب _ التضامن بين الدول الأعضاء في المنطقة:

أي أن المنظمة الإقليمية يجب أن تنشأ بين دول تجمع بينها روابط محددة كوحدة المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية والرغبة في تحقيق مصالح مشتركة.

ج _ توافق أهداف ومبادئ المنظمة الإقليمية أهداف ومبادئ الأمم المتحدة:

يستمد هذا الشرط من نص الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين التي تشترط لقيام المنظمات الإقليمية أن تكون متوافقة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

د _ الإسهام في حل القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين:

يترتب على المنظمة الإقليمية العمل على حل المنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية بما يتطلب ذلك من وجود أجهزة ضرورية[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 43.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 45_47.

الإقليمية من خلال آراء الفقهاء:

1 _ الإقليمية بالمفهوم الضيق:

تشمل الإقليمية بالمعنى الضيق مفهومين أساسين هما المفهوم الجغرافي والمفهوم الحضاري، حيث يرى المفهوم الجغرافي انه لإعطاء منظمة صفة الإقليمية لابد من وجود رابطة جغرافية واضحة بين الدول الأعضاء فيها ولتحديد هذه الرابطة الجغرافية ينقسم أصحاب هذا المفهوم إلى فريقين: **الأول** يرى أن الرابطة الجغرافية تعني ضرورة توافر الجوار الجغرافي بين الدول الأعضاء، وأنصار هذا الفريق يستبعدون إطلاق صفة الإقليمية على منظمات تضم دولا من قارات مختلفة.

بينما يرى أنصار الفريق **الثاني** انه ليس من الضروري توافر الجوار والتلاصق الجغرافي وإنما يتم الاكتفاء بان تحدد المنظمة المجال الجغرافي لنشاطها ولتعاون الدول الأعضاء فيها[1].

2 _ الإقليمية بالمفهوم الواسع:

طرح الفقهاء عددا من المفاهيم الواسعة للإقليمية وتتميز اغلبها بعدم اشتراطها للتجاوز الجغرافي كأساس للتنظيم الإقليمي بل يكفي حسب هذه المفاهيم وجود تقارب سياسي أو إيديولوجي أو إرادة مشتركة[2].

الإقليمية عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالباً ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه، فمنذ العام **1980**، أصبحت التجارة الدولية ثلاثية المحاور، حيث انحصرت نسبة **85 %** منها في ثلاثة مناطق: شرق أسيا، غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. كما ترافقت محاولة التكامل الإقليمي مع هذا التعاون في المناطق كلها، مثال على ذلك كان توسع وتعزيز التبعية المتبادلة الاقتصادية في أوروبا والارتباط المتزايد بين دول أمريكا الشمالية الثلاث (الولايات المتحدة، كندا والمكسيك)، وانتقال مجموعة دول جنوب شرق آسيا إلى تجمع اقتصادي منذ العام **1980**، مقابل ذلك خسرت بقية الدول حصتها في السوق العالمية حتى بات حجمها في نهاية القرن العشرين لا يتجاوز عشر حجم التبادل التجاري العالمي[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 50،51.

[2] **المرجع نفسه**، ص 53.

[3] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2002، ص 67.

إنّ تعزيز الإقليمية لا يحتاج إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي. فثمة عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية. فالتجارب التاريخية، وتوزيع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية، والافضليات الإيديولوجية أو السياسية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب والكيفية اللذين يجعلان الفاعلين يدركون أن الحلول الإقليمية مستوصبة.

يقترح احد الكتاب في تعريفه للإقليمية أن نقسمها إلى أنواع محددة أو ملموسة (**Hurrell 1995**). ومن خلال ذلك نكون أكثر قدرة على تحديد تنويعات هامة للإقليمية. ويمكن شرح التنويعات وفقاً لمستوى الترابط الاجتماعي – الاقتصادي، مثلا: مقدار ثبات القيم والتقاليد الثقافية، ومدى السعي للتوصل إلى تدابير مؤسسية رسمية ومدى ما يظهره تجمع إقليمي من هوية متماسكة ووجود خارجي. في حين أن المصالح المشتركة والاقتصادية قد تكون أطرافاً فاعلة أكثر أهمية في تجمعات أخرى. قد تكون التجمعات مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق أقصى قدر من الرفاه والمكاسب الاقتصادية من التجارة والاستثمار ضمن الإقليم، في حين أن تجمعات أخرى قد تكون أكثر اهتماما بالدفاع والأمن، أو بحماية التقاليد الاجتماعية والثقافية[1].

أما الإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي. ويحدد الإقليم عملياً بحجم وكثافة التبادل والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة. ويتوجب التنبه إلى كون الإقليم كياناً ديناميكياً متحركاً. فهو ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي واقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة. لذا فان عبارة "**الإقليمية**" تحتوي حركية التعاون الإقليمي التي تحدد معدل نمو التفاعل الاقتصادي والاجتماعي لهوية المنطقة.

الإقليمية تنتج من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانساً ومتماسكاً. وقد تنمو الإقليمية صعوداً بدءاً بشركات الاستثمار أو الأشخاص في الإقليم الواحد، أو هبوطًا من السياسات الحكومية التي تسعى إلى إيجاد وحدات إقليمية متماسكة وسياسات مشتركة بينها[2]. فالإقليمية تتأسس على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمانة مصالحها المشتركة، واستثمار مزايا المنطقة السياسية[3].

---

[1] جون بيليس وستيف، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004، 853.

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 67،68.

[3] خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 51.

التعريف الإجرائي:

من استعراض المفاهيم السابقة، نجد أن الإقليمية ما هي إلاّ عملية تعاونية سياسية واقتصادية بين مجموعة من الدول سواء كانت تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة أم لا، لان العنصر الجغرافي لم يعد شرطا كافيا للإقليمية بل يكفي وجود تقارب سياسي أو أيديولوجي أو إرادة مشتركة وهدف مشترك وهو تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

نشأتها (أصولها وتطورها) وأسباب ظهورها:

1_ نشأتها (أصولها وتطورها):

الإقليمية تقريباً هي قديمة قدم التاريخ[1]، لكن ظهور تاريخ المنظمات الإقليمية الرسمية كان أساساً أثناء الحرب العالمية الثانية، فمنذ القرن التاسع عشر كان هناك وجود نطاق واسع من مختلف الاتحادات والجمعيات والرابطات التي تبين لنا كيف إن فكرة التكامل الإقليمي ليس بظاهرة جديدة[2]، وكما يقول بعض المختصين: "**فان الإقليمية في الواقع العملي لم تشهد النور إلاّ في القرن التاسع عشر**"[3].

لقد مرت الإقليمية بـــ ثلاثة موجات والمتمثلة فيما يلي:

الموجة الأولى (1945_ 1965):

وذلك من خلال إنشاء مجموعة جديدة من المؤسسات الدولية لاسيما "**الأمم المتحدة**" و"**نظام بريتن وودز**" "**ألغات**"، وكانت تهدف هذه المؤسسات إلى منع الاضطرابات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم سنة **1939**، ومن ثم جعل العالم أكثر أمناً.

خلال هذه الفترة جاءت أول موجة متواصلة في بناء المؤسسات الإقليمية وهنا يمكن تحديد ثلاث أنواع من المؤسسات الإقليمية: أولاً جامعة الدول العربية، ثانياً التحالفات الأمنية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، ثالثاً المؤسسات الاقتصادية لاسيما المؤسسات الأوروبية[4].

الموجة الثانية (1965_1985):

---

(1) RODRIGO TRAVARES, **The State of The Art of Régionalism : The Past, Present and Future of Discipline**, United Nations University, 2004 /10, p 7.

(2) LOUISE FAWCETT, **Regionalism in World Politics : Past and Present**_, p 4.

(3) مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 12.

(4) LOUISE FAWCETT, Op . Cit, p 5 - 6.

تميزت هذه الموجة بمؤسسات البناء التي كانت فيه الدول النامية هي الأساس، حيث كان هناك أمثلة مألوفة خلال هذه المرحلة مثل "**الأسيان**"، "**سداك**"، "**اتحاد المغرب العربي**" و"**مجلس التعاون الخليجي**". وقد اتسمت هذه الموجة بخطوات صغيرة لتحسين الاكتفاء الذاتي الإقليمي والتعاون في مجال البيئة الإقليمية العالمية، كما عمل الكثير على مواصلة تطوير وتوسيع أدوارها الاقتصادية والأمنية وتعزيزها خاصة في ظل التحول والواقع العالمي الجديد الذي صادف نهاية الحرب الباردة[1].

الموجة الثالثة (1985 إلى يومنا هذا):

حددت نهاية الحرب الباردة المعالم والاحتمالات الإقليمية، كما ساعد هذا على شرح التغيرات والتطورات التي طرأت على النظام الدولي وذلك من خلال ظهور نزعة جديدة يطلق عليا "**الإقليمية الجديدة**" حيث يعتقد كل من "**فاوست**" "**وبالمر**" "**Fawcett and Palmer"** بأن من الأسباب الأكثر دراماتيكية والأكثر انتشارا لعودة الإقليمية إنما هي المواقف الجديدة نحو التعاون الدولي ولا مركزية النظام الدولي الناتج عن سقوط الشيوعية ونهاية الحرب الباردة[2]. إن نهاية الحرب الباردة كانت بمثابة نهضة الأفكار والمفاهيم حول إمكانية تعزيز السلام العالمي، هذه المفاهيم برزت في الخطاب الذي قدمه "**جوروج بوش**" الابن والذي يتمحور حول النظام العالمي الجديد، فخلال هذه المرحلة نضجت فكرة الإقليمية أكثر وأصبح ينظر إليها كعاملاً أساسياً في خلق عالم أكثر تكاملاً. إلا انه هناك الكثير من يرها معرقلة ومدمرة للعمليات العالمية على نطاق أوسع[3].

2_ أسباب ظهورها:

يرجع البعض أسباب انتشار المنظمات الإقليمية إلى عدة ظروف ومعطيات دولية كانت قد ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، كان من أهمها مسائل التحرر القومي والتحرر من بقية الاستعمار، وقضايا أخرى، فقد وجدت هذه المنظمات كتعبير عن الهوية القومية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية. وقد وجدها البعض الآخر كتعبير عن المصلحة الوطنية أمثال الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للنفط. ونوع آخر من المنظمات وجدت من اجل تدعيم التعاون وفق حدود الانتماء الحضاري والثقافي كمنظمة المؤتمر الإسلامي. فمنظمة الأمم المتحدة التي تعد المنظمة الأمم لكافة المنظمات الدولية، من حيث سمو ميثاقها الأممي في القانون الدولي العام، ومن حيث عضويتها المفتوحة لكافة الدول المستقلة، فإنها تهدف إلى أهداف كبرى تهم الأسرة الدولية مجتمعة، تتمثل في:

---

(1) Ibid, p 7.
(2) RODRIGO TRAVARES, Op . Cit, p 12.
(3) LOUISE FAWCETT, Op . Cit, p 8.

- حفظ السلم والأمن الدوليين.
- تحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب بلا تمييز بين البشر[1].

أهدافها والمعايير التي تقوم عليها:

1_ الأهداف:

- تحقيق الالتزام بأهداف ومبادئ المنظمة وبما ترسيه عبر حياتها من أعراف وتقاليد تحكم نشاطها ومواقفها وأساليب تعاملها مع مختلف القضايا والمشكلات التي تتعرض لها.
- إرساء قواعد التعاون والعمل الجماعي بين الدول الأعضاء وتوسيع نطاقه بشكل مستمر.
- القدرة على حفظ السلم والأمن في النطاق الذي تعمل فيه المنظمة[2].

2_ المعايير التي تقام عليها الإقليمية:

الكثير من الباحثين والدارسين يحددون عدة معايير تقام عليها الإقليمية، في محاولة لتعريفها واهم هذه المعايير ما يلي:

- الإقليمية ذات البعد الجغرافي، التي تقوم على رابطة النطاق المكاني أو الجوار الجغرافي.
- الإقليمية ذات البعد المذهبي أو السياسي، التي تقوم على قاعدة الجمع بين عدد معين من الدول قد لا يربط بينها تجاور جغرافي، وإنما يجمع بينها سياسة أو مذهب معين. وقد يكون "**الاتحاد من اجل المتوسط**" الذي اقره الاتحاد الأوروبي عام **2008 (اجتماع بروكسل 13_14 مارس)**، كمنظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية بمنطقة المتوسط، كمثال على هذا النوع من الإقليمية.
- الإقليمية ذات البعد المطلق، التي لا تقوم على أساس محدد وإنما يدخل نطاقها كل منظمة لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، بل يقتصر نطاق عضويتها على مجموعة محددة من الدول لها قاسم مشترك، قد يكون جغرافياً أو سياسياً أو مذهبياً.
- الإقليمية ذات المذهب الحضاري، التي تقوم على أساس الرابط الجغرافي مع توافر عوامل أخرى تدعمه، وتكون ذات بعد حضاري تقوم على وحدة اللغة أو الثقافة أو التاريخ[3].

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 13،14.

[3] **المرجع نفسه**، ص 20.

يرتبط مفهوم الإقليمية بـــ مفهوم النظام الإقليمي، فمفهوم النظام الإقليمي بمعناه العالمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلاّ في الستينات والسبعينات، وان كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم **الإقليمية Regionalism** احد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. ودار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية **Universalism versus Regionalism** وأي المنهاجين يجب إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول. فكان هناك من اقترح تنظيما عالمياً يشمل جميع الدول، وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي انه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية، بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.

الجذر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي يعود إلى دراسة موضوع "**التكامل Intergration**" بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي، وأنماطه ومراحله[1].

تذكر دراسة حديثة بان احد العناصر المهمة في أي نظام هو وجود هوية إقليمية، والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك. وأنّ النظم الإقليمية يمكن تناولها من ستة جوانب:

1_ الاجتماع السياسي والثقافة السياسية، ويتضمنان دراسة نمط المعتقدات، والقيم السياسية السائدة في الإقليم، وأساليب التنشئة، ودرجة التضامن أو الصراع القائمة في هذا المجال.

2_ علم النفس السياسي، ويتضمن دراسة معتقدات النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوفرة.

3_ أبنية السلطات والتأثير، وتتضمن دراسة الحكومات والأحزاب وجماعات المصالح.

4_ علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام والدول الخارجية عنه والتي تؤثر على النظام.

5_ المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها.

---

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، لبنان: مركز الدراسات للوحدة العربية، د ط، د س ن، ص 14.

6_ السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى[1].

ثانياً/ التكامل الاقتصادي كأهم شروط الإقليمية:

أصبحت التجارب التكاملية الإقليمية تشكل الظاهرة الأهم في العالم خلال العقود الماضية، وهي تدخل فيما يسميه البعض بظاهرة التكتلات الاقتصادية أو "**الإقليمية الجديدة**" التي تنطلق أساساً من الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتنتقل فيما بعد إلى التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي.

في هذا الإطار، شهد العالم منذ الخمسينات من القرن العشرين ولادة العديد من التجارب التكاملية الإقليمية التي تهدف – حسب ما ورد في مواثيقها– إلى تحقيق الأمن والتنمية والتعاون ونبذ الفرقة والصراع بين الدول الداخلة في العملية التكاملية لتخفق اغلب التجارب في تحقيق ادني أنواع التكامل، وتنجح تجربة التكامل والاندماج الأوروبي، وتصبح من ابرز واهم التجارب التكاملية في العالم[2].

يرى "**كارل دوتش**" "**Karl Deutsch**" بان أنماط الاتصالات والتبادل "**التعامل**" بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط تكامل الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية، وتودي إلى تكوين "**جماعة أمنية**" على أساس السلوك التعاوني السلمي[3].

يُعتبر الاقتصادي الأمريكي "**جاكوب فاينر**" "**J. Viner**" هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية. وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما: خلق التجارة **Trade Creation**، وتحول التجارة **Trade Diversion** لغرض تقييم آثار التكامل[4].

التكامل الاقتصادي هو ذلك التكامل الذي ينطوي على اتحادات جمركية بمعمى إلغاء الرسوم الجمركية عن البضائع التي يتم الاتجار بها بين البلدين، وعلى ترتيبات تجارة حرة بمعنى إلغاء تعريفات الرسوم الجمركية وقيود أخرى عن بضائع معينة، أو أسواق مشتركة بمعنى تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية وإيجاد قواعد وأنظمة عامة أو مشتركة لتحل مكان القوانين الوطنية المختلفة[5].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص 17،18.

(2) توفيق صالح علي الحفار، **الاتحاد الأوروبي نموذجاً للتجارب التكاملية المتعثرة في العالم**، مجلة المختار لعلوم الاقتصادية، م 2 ، ع 4، 2015، ص 175.

(3) جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 854.

(4) احمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ع 81، 2009، ص ص 7،8.

(5) جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 855.

نظراً لأهمية التكامل باعتباره كأداة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول، والتي تهدف حسب ما ورد في مواثيقها إلى تحقيق الأمن والتنمية والتعاون ونبذ الفرقة والصراع بين الدول الداخلة في العملية التكاملية. وتعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي من ابرز واهم التجارب التكاملية في العالم. هذا ما جعل التكامل محط انتباه العديد من الدراسات والتي تمحورت في أربعة مدارس أساسية: المدرسة الدستورية، المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "**دافيد ميتراني**"، الوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانين "**ارنست هاس**" و"**ل.ليندبرغ**"،"**كارل دوتش**"، وأخيرا الليبيرالية المؤسساتية.

إنّ الإقليمية والتكامل الاقتصادي الذي يعتبر كأهم شروط الإقليمية، ما هما إلاّ القاعدة الأساسية التي ينطلق منها الأمن الإقليمي والذي هو إحدى أهداف الإقليمية على أساس أن الدول تجتمع في إقليم واحد لتحقيق الأمن والسلم أولاً وقبل كل شيء وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي

أولاً/ مفهوم ونشأة الأمن الإقليمي:

قبل التحدث عن مفهوم الأمن الإقليمي يجب التحدث أولاً عن مفهوم الأمن كونه أحد المفاهيم المعرضة لموجات التغيير وأكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل.

1_ مفهوم الأمن:

كانت مسألة الأمن ولا تزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية حيث كان الكل يسعى لما يجنيه الخوف والضرر وما يوفر له الاستقرار والأمان. وكان هذا الدافع القوي سببا في انضمام الأفراد إلى جماعات وتوثيق الارتباط بها بمختلف الروابط كرابطة الدم ورابطة الجوار ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى نقل مسؤولية أمنه الخاص إلى امن الجماعة ويرى بعض الباحثين أن المجتمعات تدور وجوداً وعدماً مع مدى ما تحققه لإفرادها من إشباع لحاجتاهم الأساسية بما فيها الحاجة إلى الإحساس بالأمن[1].

الأمن هو احد المفاهيم المعرض لموجات التغيير، فهو نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متعددة ومتنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات[*] مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة،

---

[1] معمر بوزنادة، **المرجع سبق ذكره**، ص 13.

[*] **الفرق بين التهديدات والتحديات:** التحديات تعني المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحا الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، أما **التهديدات** فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها .

تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدول، فلم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري، وإنما اتخذ أبعاداً اشمل من ذلك[1].

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. وفي ذلك يرى "**باري بوزان**" " **Barry Buzan**" انه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وإنتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

هذا، وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن، فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف أو مأساوياً لانتفاء الخطر. ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الأخر[2]، فعمليه التحرر تلك وصفها كل من "**بوث Booth" و"وويلر Wheeler"** بأنه: "**لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على انه عملية تحرر**"[3].

من هنا نجد أن للأمن عدة تعريفات منها ما يلي:

يعرف الدكتور "**محمد مصالحة**" الأمن بأنه: "**حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بان هناك ملاذا من الخطر**". **أو انه: "يَخُّلل من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء (أكانت قيماً تتعلق بالفرد أو المجتمع)**".

يعرفه "**شارل سلاينشر**" بأنه: "**يثير إلى قيم مثال الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها**".

---

[1] مراد شحماط، **المرجع سبق ذكره**، ص 3.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياتُه وصيغتُه وتهديداتُه (دراسة نظيرة في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع 19، 2008، ص ص 10،9.

[3] جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 414.

أما "**باري بوزان Barry Buzan**" فيرى انه: " **أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء**"[1].

لقد ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليدياً، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن احد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز "**توماس هوبز**" بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية. والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزة مشتركة. ويعتقد "**توماس هوبز**" أن هذه السلطة المركزية الدولة قد أنشئت من اجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا الدولة مسألة حماية أمنهم. ولا يزال هذا التصور قائماً في عرف معظم الدول، لكونه مصدراً من مصادر شرعية السلطة، وسبباً للولاء العام لها.

من السمات التي يتصف بها مفهوم الأمن سمة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعاً لظروف الزمان والمكان، وفقاً لاعتبارات داخلية وخارجية، فمهموم الأمن ليس مفهوماً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية. فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود. كذلك الأمن هو حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الآمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائماً إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية.

كذلك يمتاز الأمن أيضاً بكونه نوعاً من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتامين الأفراد داخل الدول ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعاً لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للإفراد، وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تلك القوانين، وهذا ما عبر **عنه** "**زبيغنيو بريجنسكي**" "**Zbigniew Brizezinski**" حين طالب بتركيز مهمة تامين الدولة والأفراد في أجهزة الاستخبارات القومية[2]، وفي

---

[1] الخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991_2008**، مصر: المكتبة المصرية للنشر، ط1، 2010، ص 14.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 10،11.

ذلك يقول: "**سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية**"[1].

أما فيما يخص الأمن الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. بمعنى تامين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً.

من جانب آخر، هنالك مفهوم الأمن الخشن "**Hard Security**"، والأمن الناعم "**Soft Security**"، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، أما الأمن الناعم هو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات)، واللاجئين والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب وغيرها وهي تحديات غير مباشرة[2].

2_ مفهوم الأمن الإقليمي:

يعرف الأمن الإقليمي على انه: "**اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها**".

هناك من يراه على انه: "**سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم**".

ووفقاً لذلك فان الأمن الإقليمي يعمل على تامين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما كفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسًا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع من دول النظام[3].

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر عمر الأيوبي ، بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، د ط، 2004، ص 34.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 12،11.

[3] **المرجع نفسه**، ص 19.

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيق امن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي.

إلاّ أن هذا المفهوم لا يتوافق وطبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي في كل الأنظمة، فمثلا في الشرق الأوسط امن دول هذا الإقليم ليس مرتبط ببعضه البعض، بل بالعكس هناك العديد من النزاعات القائمة بين دول هذا الإقليم كالصراع العربي الإسرائيلي، إيران ودول الخليج حول الجزر الثلاث، وهناك من يضيف المغرب العربي إلى هذا الإقليم، وهنا يبرز النزاع بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية.

الأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة وتجانس، فتحقيق امن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بُنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي.

لهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازية[1].

هناك مجموعة من المفاهيم المدعمة لمفهوم الأمن الإقليمي، أهمها مفهومين هما:

1- **الأنظمة الأمنية:** يعرفها "**روبرت جيرفيس**" "**Rebert Jervis**" بأنها: " **تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء**[2] ". وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة، أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية، ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات

[1] مراد شحماط ، **المرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 425.

المسلحة في أوروبا لعام **1990**م. ويتوقف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز وجزاءات[1].

2- الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني: يعرف "**كارل دويتش Karl Deutsch**" الجماعة الأمنية بأنها: "**مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن " التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من " الشعور بالجماعة " اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات " التغيير السلمي**"[2].

كما يعرف المجتمع الأمني بأنه: "**مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى**". وقد وضع "**كارل دويتش**" هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافاً طويلة الأمد تجعل من أوروبا مجتمع أمني واحد، يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية[3].

يضيف "**باري بوزان Barry Buzzan**" مصطلح المجمع الأمني الذي يعرفه بأنه: "**مجموعة من الدول التي ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض**"[4].

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام، ما ينتج عنه نظام امن إقليمي، فالنظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن، سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات وعليه فان النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه بـــ الأمن حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن. ويتوقف استقلال وفعالية أي نظام امني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية _ إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر.

---

[1] شيبي الخميسي، **المرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 424.

[3] شيبي الخميسي، **المرجع سبق ذكره**، ص 25.

[4] جون بيليس وستيف، **المرجع سبق ذكره**، ص 425.

إنّ نظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما ستقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط في ما بينها بروابط معينة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام امني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وحفظ الأمن في هذا الإقليم[1].

على هذا الأساس، نجد أن الأمن الإقليمي هو ذلك الذي يندرج مفهومه ضمن الإطار الإقليمي تكون من خلاله الأطراف جميعها تهدف إلى مصالح متبادلة ومستمرة، لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، مع ضمان حقوق ومصالح هذه الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.

3_ ظهور الأمن الإقليمي:

كان مفهوم الأمن الإقليمي يعيش عادةً متوارياً في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمناً في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي. غير أن ذلك لم يكن ليعني أن مفهوم الأمن الإقليمي لم يمتلك مطلقاً مقومات للاستقلال. فلقد نشأت في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس اقتصادية أو دفاعية. غير أن الكثير من تلك المنظمات الإقليمية الدفاعية أو الأمنية كان عمومي الطابع وارتجالي المنهج لا يعرف تخطيطاً ولا يخصص موارد ولا ينفذ قرارات، أي أنها كانت في الغالب منظمات ذات طبيعة سياسية رمزية أكثر من كونها عسكرية عملية.

لقد طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي في وقت مبكر يعود إلي مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة. وفي تلك المفاوضات دفعت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومجموعة الدول العربية في اتجاه مؤيد لدور المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن الدولي، وساندتهم في ذلك بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث المرتبطة بها وكذلك الاتحاد السوفيتي. ولكن الولايات المتحدة أصرت علي الاتجاه الآخر بأن يكون الإطار العالمي للأمن من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن هو الاتجاه المسيطر علي التعامل مع قضايا الأمن . وجاء حل هذا الخلاف في نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

فمن ناحية أعطت المادة **(51)** من الميثاق للدول حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وحق الدفاع الجماعي قد يعني تنشيط آليات الأمن والدفاع الإقليمية، كذلك أعطي الميثاق لدول إقليم معين صلاحية السعي الإقليمي من أجل التسوية السلمية للمنازعات. ولكن من ناحية أخرى، فإن الميثاق يشترط علي أية منظمة أو هيئة إقليمية الحصول علي ترخيص من مجلس الأمن في حالة الحاجة إلي استخدامها للقوة من أجل وضع قراراتها موضع التنفيذ، فجعل مسألة استخدام القوة في

[1] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 20،21.

الدفاع والأمن في يد المنظمة العالمية دون سواها وأعلى بالتالي من شأن الترتيب العالمي علي الترتيب الإقليمي للأمن.

فضلاً علي وجود ذلك الإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن، فإن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الأرض من خلال الزيادة في أعداد المنظمات الإقليمية التي نشأت في العالم العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم من أوروبا في الخمسينيات، وأفريقيا وآسيا في الستينيات، والكاريبي في السبعينيات، وآسيا الوسطي في التسعنيات من القرن ذاته، وكان يفترض أن تنظر هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المنظمات والمؤسسات الإقليمية في مسائل تخص الأمن الإقليمي في كل من المناطق سالفة الذكر. غير أن هذا النظر بقي في معظم الأحوال نظرياً غير عملي، إذ أن الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي وترتيباتها الأمنية قد جمدت أو قلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية علي القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي،

رغم نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي كانت تتيح ذلك وبخاصة في بابه الثامن[1].

لذلك فإن التعاون والتنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات الإقليمية قد تأخر كثيراً، وكانت المبادرة في الالتقاء بممثلي هذه المنظمات أولاً من جانب السكرتير العام للأمم المتحدة في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وجاء الاجتماع الأول بين مجلس الأمن وممثلي ستة من هذه المنظمات الإقليمية منها الاتحاد الأوربي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية في **افريل 2003** وحينها كان المجلس تحت رئاسة مكسيكية. وكان الهدف المعلن للقاء الذي عقد تحت عنوان: "**مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية : في مواجهة تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين**"، أن يتم بناء حوار وتفاعل بين الطرفين يشير إلي مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تتحدد فيها مناهج للحركة يمكن أن تعزز الأمن الدولي[2].

ثانياً/ خصائص ومقومات الأمن الإقليمي:

1_ الخصائص:

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز عدة خصائص للأمن الإقليمي وهي كالتالي:

- مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.

---

[1] مصطفى علوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، ع 4، 2005، ص ص 33،34.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 34،35.

- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وان تكون لها صفة الاستمرار.
- يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته.
- يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية.
- توحيد الإرادة في مواجهة الخطر من خلال بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل في شتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[1].

2_ المقومات:

من اجل توفير بيئة ملائمة لتفعيل آليات الأمن الإقليمي وجب على الوحدات المشكلة للنظام الأمني الإقليمي الارتكاز على مجموعة من الأسس أو المقومات التي حصر بعض منها فيما يلي:

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشارك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، ومنع التدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.
- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية الأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.
- اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

[1] مراد شحماط، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 12،13.

إلاّ انه هناك مجموعة من العوامل التي تحد من فعالية التعاون الأمني الإقليمي وتعوق حركته من تحقيق أهدافه، ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام، ومنها قضايا الأمن والدفاع.
- التنافس، وأحياناً الصراع، حول قيام النظام الأمني، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.
- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقاً لتصوراتها الذاتية.
- ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.
- غياب جهاز امني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام.
- وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.
- غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان[1].

ثالثًا/ الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي:

- **الحوار الأمني وإدارة الصراعات:** وذلك من خلال توفر المؤسسات الأمنية الإقليمية على اطر للتواصل والحوار بين الدول الأعضاء، فمثلاً "**الآسيان**" عملت سنة **1995** على ضم دول صنفت سابقًا كدول معادية لهذا التكتل، وقبل هذا في سنة **1993** أسست المنتدى الإقليمي للاسيان لتعزيز الحوار وحل المشاكل العالقة.
- **وضع أشكال جديدة للتعاون العسكري:** منذ التسعينات من القرن العشرين برزت أشكال جديدة من التعاون العسكري الإقليمي، كالشراكة من اجل السلام التابعة للناتو، والتي تتبع الدبلوماسية الدفاعية.
- **الديمقراطية وحقوق الإنسان:** من خلال زيادة الصلة بين الأمن والحكم الراشد، إذ يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور بارز في تعزيز وحماية الحكم الراشد، خاصة في ظل إنشاء المفاهيم الجديدة للأمن كالأمن الإنساني.

[1] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص 22،23.

- **التكامل الاقتصادي وجدول الأعمال الأمنية الواسعة:** يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي أن له أبعاد أمنية، فيمكن أن يدفع التعاون والتكامل الاقتصادي بالرغبة في الحد من احتمال وقوع نزاعات سياسية أو عسكرية بين الدول المشاركة، فهو يزيد من تكاليف استخدام القوة ويخلق مصالح مشتركة، وهذا المنطلق هو احد القوى الدافعة وراء "**التكامل الأوروبي**" و"**الاباك**" و"**الآسيان**"[1].

نلاحظ أنّ هذه الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، والممثلة بصورة كبيرة في الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية سواء منها الإقليمية أو الدولية، وهذا نتيجة لما توفره هذه الوحدات من قنوات للحوار واللقاء الدائم والمنتظم بين مختلف الفواعل، ما يفسح المجال لتبادل الثقة وفهم الرؤى وتبادل الخبرات، وهذا من شانه أن يخفف من حدة الخلافات دون تطورها إلى نزاعات إقليمية كانت أم دولية، كما يسمح بخلق أرضية مشتركة حول طبيعة ومصدر الخطر المشترك واليات مواجهته.

سيتضح مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة أكثر من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي والذي سنتطرف إليه في المبحث الثاني بالتفصيل.

المبحث الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي في بناء الأمن

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تهدف إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل بين المسافات القصيرة منها بين المسافات الطويلة.
- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرون خارجه.

[1] **المرجع نفسه**، ص 15.

- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية[1].
- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيسي للأمن الدولي.
- إن استعمال مفهوم مركب الأمن في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.
- تشكيل مركب الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة وبفعل ضغوط التقارب الجغرافي المحلي من جهة أخرى[2].

المطلب الأول: ماهية مركب الأمن الإقليمي

أولاً/ مفهوم ونشأة مركب الأمن الإقليمي:

1_ مفهومه:

لقد قدم "**باري بوزان**" وزميله عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي **Regional Security Complex**، والتي منها انه: "**مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيداً عن الأخرى**". وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم[3].

لقد تطورت "**نظرية مركب الأمن الإقليمي**" التي تنسب إلى "**بوزان**" على مرحلتين، عرفت النسخة الأولى منها بـــ "**نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية " Classical regional security complex**" المعروفة اختصارا بـــ " **CRSCT**"، والثانية وهي نسخة أكثر توسعا والمعروفة بـــ "**نظرية مركب الأمن الإقليمي**" "**RSCT**".

انبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم "**مركب الأمن**" " **Security Complex**" الذي جاء به "**بوزان**"، من خلال الافتراض بان الأمن ظاهرة "**عقلانية**" " **phenomenon Relational"** أي تقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة، حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، وارتباط مفهومي "**الصداقة**" " **Amity" و"العداوة**"

---

(1) BARRY BUZAN and OLE WAEVER, **Regions and Powers : The Structure of International Security** (Cambridge,New York, Melbourne, Madride, Cape Town, Singapore, Sào Paulo : Cambriridge University Press, 2003, p 4.

(2) مراد شحماط، **المرجع سبق ذكره**، ص 17.

(3) عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012، ص 293.

"**Enmety**" بعوامل مثل الايدولوجيا والحدود وخطوط الانقسام والسوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن.

يعني مركب الأمن بمعناه الكلاسيكي مجموعة من الدول المتقاربة حدودياً، تسمى دول متجاورة "**Neighboring states**"، ذات ادراكات واهتمامات أمنية مترابطة، ومشاكلها الأمنية القومية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض، نتيجة للاعتماد المتبادل الذي ولدته تلك الدول[1].

يقول "**باري بوزان**": "**مركب الأمن الإقليمي هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بعزل عن أمون الدول الأخرى**"[2].

شكل رقم 1.1: مركب الأمن الإقليمي

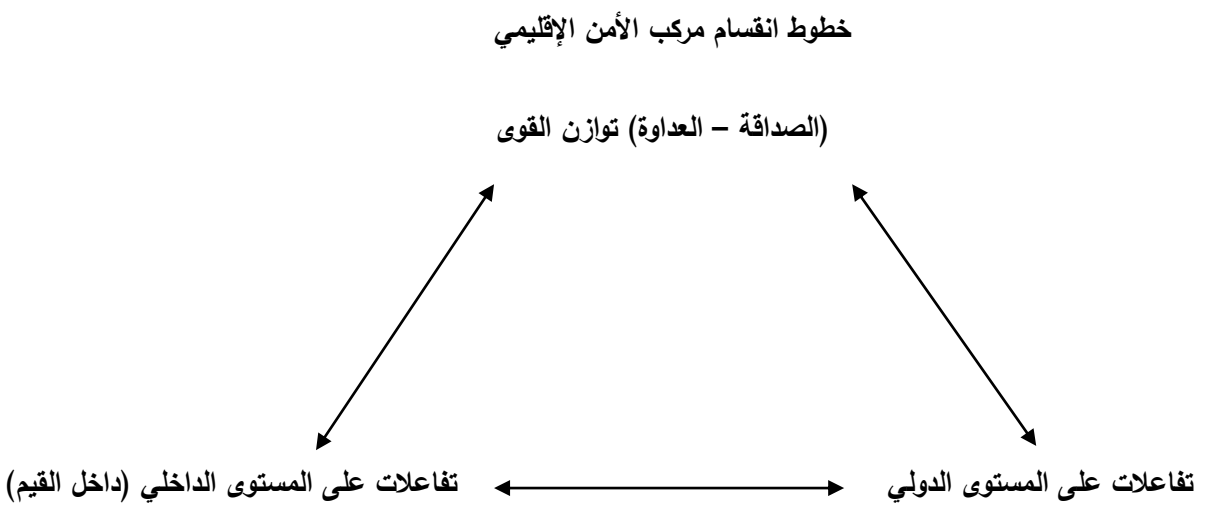

المصدر: عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: اسيا الوسطى– جنوب آسيا – شوق وجنوب آسيا**، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه العلوم السياسية تخصص : علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة / ، 2012_2013، ص 62.

[1] عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى– جنوب آسيا – شوق وجنوب آسيا**، أطروحة لنيل شهادة دوكتوراه العلوم السياسية تخصص : علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2012_2013، ص ص 61،62.

[2] عبد النور عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2005، ص 21.

لقد تمت صياغة تحليل مركب الأمن في الأصل للدول فقط، وبشكل رئيسي القطاعين العسكري والسياسي ، وهذا ما قامت عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية[1].

في كتابهما "**أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي**" **Regions and powers : The structure of international security"** راجع "**بوزان**" و"**وافر**" مفهوم مركب الأمن ومنه نظرية مركب الأمن الإقليمي، التي كانت في نسختها الجديدة اقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، ووسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية والعسكرية.

الفكرة المركزية في نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة هي انه ما دامت اغلب التهديدات تنتقل بسهولة اكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، ومنه فان الاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على أساس القرب الإقليمي: مركبات أمنية "**Security complexes"**، فقد لاحظ "**فريدبرغ**" **"Freidberg** أن اغلب الدول تاريخيا اهتمامها أساسياً بالإمكانيات والتوترات عند جيرانها، وعمليات الأمن، أو أضاف طابع امني "**processes of securitization**" ومن خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدتها بين الفواعل ضمن تلك المركبات الأمنية اكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات وتلك التي تقع خارجها[2].

تقع عمليتي الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني **"securitization** " من جهة، ونزع الطابع الأمني " **Desecuritization**" من جهة أخرى في صلب نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، ويعرف "**وافر**" العمليتين: "**الأمننة**" والتي تظهر عندما تعلن النخبة وجود تهديد يخلق درجة عالية من الطوارئ أو التأهب ويبرر الاستجابة في حالة أزمة، أما "**نزع الطابع الأمني**" فهو جعل الوضعية طبيعية وتقليص جو الأزمة.

بالنسبة لـــ "**بوزان**" فإضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية، وتهدف هذه العملية إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تامين الكيان أو المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك زحزحة تلك القضية من الحيز العادي إلى القضايا الطارئة، وأما عملية نزع الطابع

(1) TANIA FELICIO, **Multilevel Security Governance : Reinventing Multilateralism Through Multiregionalism**, Humain security Journal :volume 5 , Winter 2007,p 45.
(2) BARRY BUZAN and OLE WAEVER, Op.Cit, p 4.

الأمني عنها فهي تحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية، حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديمقراطية[1].

وفقاً لذلك يعرف مركب الأمن الإقليمي بأنه: "**مجموعة من الوحدات** "**UNITS**" **التي تترابط تتماسك عملياتها الخاصة بالأمننة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما، بحيث لا يكون من المعقول حل أو تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض**"[2].

الملاحظ على الفرق الموجود بين مركب الأمن في النظرية التقليدية والحديثة لمركب الأمن الإقليمي، هو استبدال "**الدول**" كمرجعية للأمن بفكرة "**الوحدات**" والتي تتعدى نطاق الدولة بالضرورة لتكون أفراداً أو جماعات أو هوية وغيرها، كما تم استحداث فكرتي "**الأمننة**" و"**نزع الطبع الأمني**" لوصف رؤية وإدراك القرار لطبيعة مختلف القضايا[3].

2_ نشأته:

يُعتبر "**باري بوزان**" هو المنظر الأول الذي اقترح هذا المصطلح في كتابه "**الشعب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية**" "**People, States and Fear : The National Security Probleme in International Relations**"، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. لاشك أن هذا المفهوم لم يتنصل تمام من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكن يكز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستمرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

في مقابل ذلك، يرى "**بوزان**" "**وويفر**" أن الكثير من الخاصيات الجوهرية التي اعتمد عليها الواقعيون في تحليل العلاقات الدولية وفهم السياسة الدولية لم تعد لها نفس الأهمية في إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالتباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية لا تتدخل كثيراً في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية.

---

[1] عبد القادر دندن، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 63،64.

[2] عامر مصباح ، **المرجع سبق ذكره**، ص 293.

[3] عبد القادر دندن، **المرجع سبق ذكره**، ص 64.

كما أنّ مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف، فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قومي بين معظم المكونات الاجتماعية عادة ما تحدد التهديدات في البيئة الخارجية، وتكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية، في حين أنّ الدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وتكون اقل تشبثاً بالسيادة وأكثر عرضة للعطب بواسطة التهديدات الخارجية. ومن ثم تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة واقل استقرار.

لذلك حاول "**بوزان**" و"**ويفر**" أن يضعا تصنيفاً آخر للدول _ المناقض للمنظور الشائع في تراث الواقعية/الواقعية الجديدة–، والذي يتضمن الدول ما بعد الحداثة، ودول الحداثة، والدول ما قبل الحداثة. الحقيقة أن هذا التصنيف لا يختلف من حيث المضمون عن التنصيف الذي ورد في نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي للعلاقات الدولية[1]، اللتان تقسمان وحدات النظام الدولي إلى دول القلب ودول المحيط ودول شبه المحيط، لكن يختلفان من حيث التسمية والشكل. فالدول ما بعد الحداثة عادة هي دول القلب الرأسمالي التي عرفت مجتمعاتها طفرة نوعية في التطور التكنولوجي وأدوات الاتصال والاندماج والتكامل. أما دول الحداثة فهي تلك الدول التي اقتربت كثيرا من دول القلب من حيث التصنيع والتحديث الاجتماعي والنظمي وتميل إلى تحقيق الأمن في الداخل وفي الخارج. أما دول ما قبل الحداثة، فهي تلك الدول التي تعاني من حالة التخلف في جميع القطاعات وتقع على هامش التطور الاقتصادي العالمي. لكن الخاصية المشتركة التي تجمع بين الفئات الثلاث هي أنها كلها دول قومية وفواعل مركزية في العلاقات الدولية. بمعنى أن "**بوزان**" وزميله لم يتحررا عن الواقعية الجديدة وإنما يمكن اعتبار أفكارهما إحدى الصيغ المتطورة عنها.

لكن رغم وجود هذه الخاصية، إلا أن هناك بعض التباينات بينها حول الخاصيات الجوهرية كالسيادة والهوية الوطنية والحدود القومية. فدول ما بعد الحداثة التي هي أكثر انفتاحا وتسامحاً حول حرية التفاعلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعددية وتقلص أهمية الحدود القومية أمام هذه القضايا. وبذلك هي لم تعد تعاني من التهديدات التقليدية للأمن، لكن في نفس الوقت ظهرت لها تهديدات من نوع جديد مثل تصاعد حساسية مجتمعاتها نحو المهاجرين والهوية ومشاكل البيئة ونظافة المحيط وغيرها من التهديدات. وتعتبر أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أكثر تمثيلا لمركبات الأمن التي تضم الدول ما بعد الحداثة، وهي في نفس الوقت قلب النظام الدولي.

[1] عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 194،195.

يوجد عدد من الدول التي يمكن أن يطلق عليها اسم دول الحداثة تسيطر عليها أجندة أمنية لا تتشابه تماماً مع تلك الشائعة في دول القلب ونفس الشيء دول ما قبل الحداثة والتي عادة تكون موجودة في صحراء إفريقيا والتي تعاني من صعوبات قاسية[1].

الفكرة الأساسية هنا هي أن كل نموذج من النماذج السابقة للدول يواجهه تحديات أمنية من نوع خاص. فعل سبيل المثال بالنسبة لدول الحداثة، تشكل العولمة لها تهديداً في اتجاهين: الإقصاء والخوف من الاحتواء. وعادة الدول التي تعاني من الإقصاء هي تلك الدول التابعة لدول القلب وتخشى أن تبتلع أسواقها مثل المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بالنسبة لأوروبا.

في نفس الوقت، نجد أن مطالب دول ما بعد الحداثة نحو دول الحداثة مقابل الاستفادة من الامتيازات الاقتصادية، تكون لها تأثيرات مأساوية على مجتمعاتها وتتبعها كلفة اقتصادية عالية، والتي تتحول في بعض الأحيان إلى اضطرابات اجتماعية أمنية. فمثلا مطالب الانفتاح الاقتصادي وتبني معايير مجتمعات دول القلب في السياسة والثقافة، ينظر لها في دول الحداثة على أنها تهديد حضاري وثقافي خاصة في الدول الإسلامية أو الدول التي أغلبية سكانها مسلمة. مثل هذه التصورات يمكن أن تتحول إلى تهديدات أمنية أو على الأقل مخاوف أمنية. وفي حالات أخرى تكون القيود على بعض المعايير الاقتصادية في دول الحداثة كضمانات أمنية للاستقرار الاجتماعي في مجتمعاتها وهي في نفس الوقت شروط ضرورية لدول ما بعد الحداثة، وهكذا تظهر الديناميكيات الأمنية الإقليمية أو ما سماه "**بوزان**" و"**ويفر**" بـــــ مركب الأمن الإقليمي[2].

بالنسبة لـــ "**بوزان**" و"**ويفر**"، مثل هذه التباينات في الأولويات والتفصيلات هي المسؤولة بشكل كبير عن إنتاج الديناميكيات الأمنية التقليمية، وتحدد السمات الرئيسية للبيئة الأمنية الدولية المعاصرة وتساعد على عقد المقارنات والتناظرات بين مركبات الأمن الإقليمية[3].

ثانياً/ أهداف ومميزات نظرية مركب الأمن الإقليمي:

1_ الأهداف:

- يعتقد "**باري بوزان**" و"**أول ويفر**" أن أهمية نظرية مركب الإقليمي " **Regional Security Complex Theory**" تكمن في أنها توفر إطاراً نظرياً لفهم العلاقات الأمنية الممتدة من

(1) BARRY BUZAN and OLE WAEVER, Op,Cit , pp 23-24.
(2) Ibid, p 25

3 عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص 297.

مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بشكل يساعد البحث على التفسير والتنبؤ بالتطورات اللاحقة داخل أي منطقة من العالم.

- تهدف نظرية مركب الأمن الإقليمي إلى طرح وحدات تحليلية جديدة تناسب الظروف الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة غير تلك التي كانت شائعة من قبل في تراث الواقعية/الواقعية الجديدة[1].
- تساعد نظرية مركب الأمن الإقليمي على تحديد مستوى التحليل المناسب (الإقليمي) في دراسة وفهم القضايا الأمنية.
- تساعد في تنظيم الدراسات الامبريقية حول قضايا السياسة الدولية، فهي نظرية قائمة على رسم سيناريوهات مستقبل الأمن، وذلك لأنها تملك قدرات تنبؤية كبيرة في معرفة السلوكيات المستقبلية للأطراف والآثار المحتملة لهذه السلوكات، عبر التركيز على تحليل ديناميكيات مركبات الأمن الإقليمية[2].
- تهدف النظرية في عمومها دراسة المناطق بدل النظام العالمي ككل من ناحية العلاقات الأمنية على الرغم من أن هذه المناطق هي أنظمة فرعية للنظام العالمي.
- تبرز أهمية هذه النظرية في تبريرها لوجود التحليل الإقليمي وهو أن الحدود القومية لكل دولة محددة جغرافيا تضم الوجود القومي لها، التي تضحي بكل ما لديها من اجل المحافظة على بقائها، وموجودة بجوار دول أخرى بحيث يؤثر هذا الوجود في الديناميكيات الأمنية، كوجود دولة ضعيفة إلى جوار دولة قوية ا والى جوار دولة غير مستقرة تصدر عدم استقرارها إلى خارج حدوها الإقليمية، أو وجود امتيازات جغرافية تنقلب بواسطة التنافس الأمني إلى مصادر تهديد أو نقمة على الأطراف الإقليمية مثل الخلافات على الجرف القاري أو الحصص المائية العابرة عبر الإقليم والتي كلها تصنع الديناميكيات الأمنية الإقليمية.
- تطمح نظرية مركب الأمن الإقليمي في التحكم في عملية تعميم نتائج التحليل على جميع ومختلف نماذج مركبات الأمن الإقليمية عبر كل أنحاء العالم، وهدم الثغرات النظرية والتحليلية بين منطقة وأخرى، بمعنى آخر تخطي مشاكل التناقضات النظرية في تحليل العلاقات الإقليمية المختلفة للمناطق، من خلال مناقشة مستويات التحليل لـــ "**عملية الامننة The Processe of Securitisation**"[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 313.

[2] **المرجع نفسه**، ص 319.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 314،315.

- هدف نظرية مركب الأمن الإقليمي هو الدفاع عن المستوى الإقليمي في تحليل العلاقات الأمنية الدولية، وطرحه بشكل أساسي كبديل للمستوى العالمي المطروح من قبل النظرية الكونية والواقعية الجديدة. جوانب الخلل في مستويات التحليل المطروحة من قبل النماذج النظرية الأخرى تكمن في أن الأمن القومي – المستوى الوطني – لم يعد محددا بالظروف المحلية ولا يستوعب كل متغيرات التحليل الأمني المستقلة، على اعتبار أن الاضطراب الأمني لدى دولة أخرى لا يتوقف عند حدودها القومية، وإنما يخترق هذه الحدود إلى مسافات غير المتوقعة، كذلك الأمر بالنسبة للأمن الكوني – المستوى الكوني –، هو مستوى غير مناسب للتحليل بسبب التباين الشديد في الأولويات الأمنية بالنسبة لكل طرف في النظام الدولي الناتج عن التباين في المكان والقوة والثقل الاستراتيجي للأطراف في العلاقات الدولية. في حين أن المستوى الإقليمي للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بسبب التأثير المتزايد للديناميكيات الأمنية عليها، حتى ولو كان مصدر التهديد متدفقاً من دولة واحدة. وأن التفاعل الأمني سوف يكون إقليمياً وليس كونياً أو وطنياً، فالأمن الكوني بالنسبة لأنصار هذه النظرية أي النظرية الكونية هو في أحسن الأحوال طموح وليس واقعاً قائماً في العلاقات الدولية، بمعنى أن المستوى الكوني غير مناسب في كل الأوقات لتحليل وفهم العلاقات الأمنية الدولية، ويكون حاضراً فقد عندما يتعلق الأمر بتورط القوى العظمى في النزاع الإقليمي، وحتى في هذه الحالة يبقى المستوى الإقليمي هو الأكثر أهمية بسبب أن المجال الفعلي للتفاعل[1].
- تهدف هذه النظرية إلى جعل الوحدات السياسية مترابطة امنيا ليس بإرادتها ولكن باملاءات الوضع التخومي لها، بحيث الوضع الأمني يتمدد آلياً عبر الحدود بفعل التفاعل الأمني في المنطقة ككل. يرسخ هذا الترابط الاعتقاد بان امن كل وحدة أو دولة ليس معزولا بأي حال من الأحوال عن الوحدات الأخرى، ويجب أن يفهم في سياق العلاقة الإقليمية وليس الوطنية.
- تهدف إلى جعل كل منطقة في حقيقة الأمن مركب امن إقليمي مترابط بحكم التفاعل الأمني عبر الحدود، ليس بالضرورة أن يكون ذلك التفاعل محركا بواسطة المصالح فوق القومية المشتركة كما في اعتقاد الوظيفية الجديدة، ولا بواسطة المصلحة الجماعية والهوية المشتركة كما هو اعتقاد نظرية الجماعة الأمنية، وإنما **بسبب** "**التخومية**" "**Adjancecy**" و"**الامننة**" "**Securitization**"[2].
-

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 315-317.

[2] **المرجع نفسه**، ص 317.

2_ المميزات:

- لا يركز التحليل الأمني – من حسب وجهة نظر هذه النظرية – للعلاقات الدولية على المستوى الكوني كما هو عند الواقعيين الجدد وإنما يركز على المستوى الإقليمي حيث يرى "**بوزان**" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية[1]، وذلك بهدف تمييز النظرية عن غيرها وبيان أهميتها ومميزاتها التحليلية وأيضا بهدف تأكيد فعالية مثل هذا التحليل في فهم البيئة الأمنية للعلاقات الدولية الحديثة.
- تأخذ بعين الاعتبار الخلفيات التاريخية لعلاقات العداوة/ الصداقة بين الفواعل الإقليمية، باعتبارها مصدرا لإنتاج الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الإقليمية لكل دولة، على افتراض أن سلوك كل دولة محكوم بنمط العلاقات التاريخية الإقليمية مع دولة أو مجموعة الدول الأخرى في المنطقة سواء اتخذ هذا السلوك شكل العداوة والصراعات القاسية أو اتخذ شكل الصداقة والتحالف العميق[2].
- الجديد في هذا المستوى من التحليل، هو أنها لا تهمل تماماً العناصر الاقتصادية والثقافية والتاريخية من أجندتها التحليلية، باعتبارها عناصر مهمة في تفسير الديناميكيات الأمنية الإقليمية[3].

ثالثاً/ متغيرات النظرية ومستويات التحليل:

1_ متغيرات النظرية:

العداوة/الصداقة:

عادة تكون العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية محددة في العلاقات "**العداوة/الصداقة Enemity/Amity**" التاريخية والتلاحم الجغرافي الذي يخلف حالة الاعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. فالعلاقات الأمنية غالباً ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة أو التعاون بين الأطراف الإقليمية، مثل العلاقة الهندية – الباكيستانية في جنوب آسيا والعلاقة التركية – اليونانية في جنوب أوروبا والعلاقة الجزائرية – المغربية في شمال إفريقيا وغيرها من العلاقات.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص 313.

[3] **المرجع نفسه**، ص 318.

يُشكل مجموع أنماط هذه التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية المعاصرة. حيث تتضمن هذه التفاعلات خليطاً من تأثيرات البنية الفوضوية[1] والتي يمكن أن تتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكر "**الكسندر ووندت A.Wendt**" التي تركز على نوع الأدوار التي يؤديها كل من **العدو Enemy المنافس Rival والصديق Friends** ، والتي تساهم في السيطرة على النظام[2].

يبدأ التحليل الأمني لنمط علاقات العداوة/الصداقة من المستوى الإقليمي ثم يتم امتداداه عالمياً ومحلياً على افتراض أن المستوى الإقليمي لنمط علاقة العداوة/الصداقة يفرز الخيارات الإستراتيجية ويحدد مضمون الأهداف الأمنية لكل طرف، ثم يفرغها في المستوى المحلي والدولي. الأكثر من ذلك أن هذا المستوى من التفاعل الأمني ليس مهماً فقط للقوى الإقليمية المعنية بمركب الأمن، وإنما أيضاً بالنسبة للقوى العظمى الخارجية.

التخومية:

مبدأ "**التخومية Adjcency**"، الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية، فهي أجندة موسعة أو تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة المفهومة.

من الشواهد الذي يستدل بها "**بوزان**" وزميله في هذا الصدد، جنوب آسيا الذي يشكل مركب امن إقليمي مميز بكثافة العلاقات الأمنية التي لا تتأثر في الغالب بالأحداث التي تجري في منطقة الخليج العربي أو جنوب شرق أسيا. إن النتيجة النظرية هي أن الجغرافيا والتمايزات القومية والسياسية ضمن حدود جغرافية معينة، قد أدت إلى إنتاج التجمعات الأمنية الإقليمية المتمايزة عبر العالم، أطلق عليها اسم مركب الأمن الإقليمي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 298.

[2] BARRY BUZAN and OLE WAEVER , Op, Cit, p 50.

الاعتماد المتبادل الأمني:

يتأثر الاعتماد المتبادل الأمني بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من جهة، وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية. على اعتبار أن هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجهها نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية.

الاعتماد المبادل الأمني كمتغير مستقل، يعمل على ناتج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الايجابي، على افتراض انه لا يمكن إطلاق مركب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثفة، تستجيب بشكل متكرر للمنبهات الأمنية المرسلة من بعضها البعض نحو بعضها البعض. فلاعتماد المتبادل الأمني هو موسع المجال بحيث تكون علاقات تأثير امني متبادل سواء كانت الأفعال ايجابية (تنسيق امني، استقرار) أو سلبية (الإعداد للحرب، توسيع النفقات العسكرية، زيادة النفوذ على حساب الآخرين) مقارنة بالاعتماد المتبادل عند الوظيفية الجديدة.

السمة المميزة والفكرة الجوهرية لهذا المستقل في التحليل الإقليمي لقضايا الأمن هي الترابط الأمني الشديد والتأثير المتبادل بشكل صارم بين الأطراف الإقليمية مثل الحرب الطائفية في العراق سنة **2006** وتأثيرها على صحوة الانقسامات المذهبية في دول الخليج واليمن وحتى باكستان في جنوب آسيا[1].

الاختراق:

يحتوي هذا المفهوم مضامين نظرية في اتجاهات مختلفة، إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من اجل دعم حلفائها الإقليمين وحماية مصالحها، عبر الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي، لكن عملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلف فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، المتمثلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة عل مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي[2].

القوة:

مبدأ القوة كعامل أساسي منتج للتفاعلات الأمنية بشكل مكرر وكثيف، وربما هو أكثر المتغيرات تأثيراً في الديناميكيات الأمنية الإقليمية. عندما يتفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي، سوف ينتج

---

[1] عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 300،301.

[2] **المرجع نفسه**، ص 302.

خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطراف بناء على التزامات هذا النظام، على اعتبار أن المركبات الأمنية الإقليمية هي بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذن الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية فنميز بداخلها النمط الأحادي والثنائي والتعددي[1].

2_ مستويات التحليل:

ميز "**بوزان**" بين مستويين رئيسيين من التحليل للقضايا الأمنية وهما المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، مع الإقرار بغموض هذا التميز، ووضع حد فاصل بين ما هو إقليمي وما هو عالمي، لان هذا التميز بين المستويين يعطي نظرية مركب الأمن الإقليمي قوتها التحليلية. إذ يستهدف التمييز في المقام الأول إبراز الأهمية المنهجية والنظرية للتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية، وكيف انه أكثر قدرة على فهم الأبعاد الحقيقية ويذهب إلى وراء الإحداث الجارية في البيئة الدولية. كما أنه يبين العلاقة الفارقة لنظرية مركب الأمن الإقليمي وتميزها عن النظريات الأخرى.

فإذا كان تحليل "**كنيث وولتز**" قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل، فان بوزان وزميله حاولا الاعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية انطلاقاً من الوحدة ثم المنطقة ثم ما بين الإقليمي ثم المستوى الكوني، لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذا المستويات ما لم يؤخذ بعين الاعتبار المستوى الإقليمي في التحليل، الذي يشكل المجال الحيوي في إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالفكرة الأساسية هنا هو أن الديناميكيات الأمنية المتحكمة في سلوك الدول لها أصولها في المنطقة الإقليمية، وهي تستمد قوتها من مستوى المنطقة الإقليمية وليس من مستويات أخرى لذلك فان النزعة الإقليمية هي مركز على تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية[2].

إنّ الفكرة الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي هي أن المستوى الإقليمي يعتبر جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بمعنى الوضع الجديد الذي أصبحت عليه السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة والذي ساهم في تعزيز الدور الإقليمي على حساب الدور المحلي والدولي[3].

---

[1]BARRY BUZAN and OLE WAEVER , Op,Cit, pp 49 -50.

[2] عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 304- 306.

[3]BARRY BUZAN and OLE WAEVER , Op, Cit, pp 50-51.

المطلب الثاني: نماذج مركب الأمن الإقليمي

يُميز باري بوزان وزميله "**ويفر**" بين عدد من أنواع مركبات الأمن الإقليمية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وتمكن من التنبؤ بمستقبل وضع البيئة الإستراتيجية.

أولاً/ مركب الأمن الإقليمي العام:

يغلب على هذا النوع من مركبات الأمن طابع نظام وستفاليا في العلاقات الدولية، والذي يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى حيث تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن. كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد. فمثلا في منطقة الخليج هناك إيران والسعودية، وفي جنوب أسيا هنا الهند وباكستان.

ثانياً/مركب الأمن الإقليمي المركزي:

ينتشر عادة مركب الأمن الإقليمي المركزي في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية أو اندماجية، بمعنى آخر يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي. وأكثر الأمثلة تمثيلا لهذا النوع من مركبات الأمن الاتحاد الأوروبي الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية[1].

في هذا النوع من مركبات الأمن، يمكن أن تأخذ شكل الجماعة الأمنية بمفهوم "**كارل دوتش**"، لكن "**بوزان**" و"**ويفر**" لم يحددا أي نوع من الجماعة؟ هل التعددية أو المندمجة. من خلال سياق التحليل، يقصدان الجماعة التعددية، لأنه الشكل الأكثر انسجاما مع السياق العام لتحليل العلاقات الأمنية الإقليمية. تسود في هذا النموذج من المركبات العلاقات الأمنية النشطة والأكثر حساسية إزاء القضايا الأمنية التي تهدد استمرار البنيات أو تعطل وظائفها.

لقد دفع أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي نحو التساؤل ما إذا كان يمكن أن يتحول مركب الأمن الإقليمي المركزي إلى قوى عظمى وينهي خاصية الفوضى فكما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة عظمى، وأيضا الولايات الألمانية والايطالية، فه يتكرر هذا مع الاتحاد الأوروبي؟.

---

[1] عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 309،310.

ثالثاً/ مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى:

يتضمن هذا النوع من مركبات الأمن كثر من قوة عظمى تمثل قلب التفاعل لمركب الأمن الإقليمي مثل حالة أوروبا وشرق آسيا، التي تمثل في هذا الأخير الصين واليابان قوتين عظيمتين تتفاعل العلاقات الأمنية الإقليمية حولهما. كما تظهر آثار هذا النوع من مركبات الأمن الإقليمية في إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتخمة، ومن ثم يظهر مستوى فرعي لمركب الأمن الإقليمي وهو التفاعلات ما بين المناطق، إذ تتدفق خاصيات الأمننة من المستوى الإقليمي إلى المستوى ما بين الإقليمي بفعل نفوذ وقوة القوى العظمى.

رابعاً/ المركب الأعلى:

المركب الأعلى هو الذي يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية. ففي المثال الآسيوي نجد التفاعلات الأمنية ما بين شمال آسيا وجنوب آسيا مثينة من حيث القوة ومكثفة وهذا راجع إلى التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني ذات النتائج المتخطية لعدد من المناطق. فلا تستطيع الصين واليابان حل ترابطهما العالمي عن مثيله الإقليمي[1].

لقد وضح لنا بوزان أن العلاقات الأمنية غالباً ما تكون متأثرة وبشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وهذا ما يظهر لنا في الفصل الثاني والثالث حيث حاولنا أن نبين كيف تحولت العداوة التاريخية والصراع الذي كان قائماً بين فرنسا وألمانيا إلى تحالف، هذا التحالف الذي يُعتبر حجر الزاوية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي سواء في بداياته الأولى أو بعد الانسحاب البريطاني.

[1] BARRY BUZAN and OLE WAEVER, Op, Cit, pp 52-55.

خلاصة الفصل:

يعتبر الأمن الإقليمي احد الأهداف الإقليمية على أساس أن الدول تجتمع في إقليم واحد لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وبالتالي اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

للأمن الإقليمي مقومات نشأت في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية من منطلق منظمات وهيئات إقليمية بالأساس اقتصادية أو دفاعية، إلاّ انه برز أكثر بعد الزيادة في أعداد المنظمات الإقليمية التي بدأت تظهر على ارض الواقع في التسعينات بعدما كانت مجمدة خلال الحرب الباردة.

تميز الأمن الإقليمي بخصائص ومقومات جعلته جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي، وبالتالي أصبحت له أنماط جديدة تتماشى وطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة.

تبلور مفهوم الأمن الإقليمي بصورة واضحة أكثر من خلال نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تنسب إلى "**باري بوزان**" والتي تطورت على مرحلتين حيث انبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من خلال افتراضه أن الأمن ظاهرة عقلانية أي يقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة، أما النظرية الحديثة تقوم على فرضية مفادها انه ما دامت اغلب التهديدات تنتقل بسهولة اكبر ما بين المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات البعيدة ومنه فان الاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على أساس القرب الإقليمي.

حاولا بوزان وزميله أن يضعا تصنيفاً آخر للدول مناقضاً للمنظور الشائع في تراث الواقعية والواقعية الجديدة من خلال تقسيم الدول إلى دول ما بعد الحداثة، دول الحداثة، ودول ما قبل الحداثة. كما حاولا طرح وحدات تحليلية جديدة تتناسب والظروف الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة غير تلك التي كانت شائعة في فترات الواقعية والواقعية الجديدة.

وضح لنا بوزان أن نظرية مركب الأمن الإقليمي تقوم على مجموعة من المبادئ والمتغيرات كالعداوة والصداقة التي تقوم عليها العلاقات الأمنية، والتخومية التي تقوم على التقارب الجغرافي وغيرها من المبادئ، كما بين لنا أن هذه النظرية تقوم على مستويين للتحليل وهما المستوى الإقليمي والعالمي مبرزا في ذلك أن الفكرة الأساسية لهذه النظرية هو أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الفصل الثاني: طبيعة الأمن الأوروبي وحجم المساهمة السياسية والعسكرية البريطانية

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات ويخضع لإشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً إلى الأمام وتكبحه أحياناً أخرى إلى الخلف وتؤخر مسيرته، فتجربة الاتحاد الأوربي ومنذ بداياتها المبكرة كانت ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة للدول الأوربية فقد ركزت جل اهتمامها على الجانب الاقتصادي لكي تنهض بأوضاعها الاقتصادية فقطعت بذلك أشواطاً بعيدة وحققت تميزًا في هذا الجانب، وقد قابل ذلك التفوق الاقتصادي ليس عدم اهتمام أو عدم تحرك وإنما ضعف وتعثر في بقية الجوانب ولاسيما الأمنية الدفاعية والعسكرية بسبب التركيز على الجوانب الاقتصادية من ناحية ولوجود من يقدم الحماية الدفاعية والعسكرية لأوربا وهو حلف شمال الأطلسي من ناحية أخرى، إلا إن الرغبة الأوربية في أن يكون المشروع الأوربي متكاملاً في كل الميادين وبعد التغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تيقنت الدول الأوربية إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في الطريق الاستقلالي الدفاعي والعسكري، فخطت خطوات نظرية وعملية في هذا الاتجاه[1].

[1] نوار محمد ربيع الخيري، **السياسة الدفاعية والعسكرية والأوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل**، المجلة السياسية والدولية، ع 10، 2008، ص 1.

المبحث الأول: طبيعة الأمن الأوروبي واهم الأطراف الفاعلة فيه

عدت أوروبا الغربية ولعقود متتالية مركز العلاقات الدولية في التأثير على العالم، إلا أنها أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية هدفًا لقوى خارجية أخرى، بسبب حالة التدهور والضعف التي أصابتها من جراء الحربين العالميتين التي وقعت على أرضها. ومن اجل استعادة دورها ومكانتها الدولية لابد لها من استرجاع قوتها المنهارة لاسيما على الصعيد العسكري، مما دفعها للبحث عن سياسة أمنية مشتركة تأخذ على عاتقها توفير الأجواء المناسبة لها، ويعد هذا المشروع جزء من السياسة الخارجية الأوروبية. إن مسألة الأمن هي مسألة داخلية أي أنها من صميم اختصاص الدولة ولا يحق لأي دولة أخرى التدخل في شؤونها، إلا أن ما يتعلق بحالة الأمن في الدول الأوروبية، لاسيما ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لم تعد مسألة أوروبية فحسب، بل هي مسؤولية أوروبية – أمريكية ولكي تعد مسألة أوروبية كبرى فاعلة ومؤثرة، فلا بد أن تكون لها قوة عسكرية مستقلة تعتمد إستراتيجية واضحة لما لذلك من تأثير الدولة على الصعيد الخارجي، وبالرغم من حالة الضعف التي أصابت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما على الصعيد الأمني والعسكري، فإنها تسعى إلى إعادة دورها الفاعل والمؤثر عن طريق انتهاج سياسة أمنية ودفاعية مستقلة[1].

المطلب الأول: طبيعة الأمن الأوروبي

أولاً/ مراحل الأمن الأوروبي:

1_ مرحلة الحرب الباردة:

انتهت الحرب العالمية الثانية و انتابت القارة الأوروبية حالة من الضعف ليزيد ضعفها بعد اشتعال الحرب الباردة بين قطبين متنافسين ومتناقضين، حيث تحولت أوروبا إلى ساحة لهذه الحرب وانقسمت على نفسها إلى قسمين كل منها إلى جانب طرف من الأطراف[2]. بدأت أوروبا الغربية بالبحث عن أمنها واستقرارها وكشف عن رغبتها بالتعاون المشترك في إطار الأمن الأوروبي، لاسيما بعد تزايد مخاوف دول غرب أوروبا من ""**الخطر الشيوعي**" وبموجب ذلك تم التوصل إلى اتفاقيات **دنكريك** "**Dunkrik**" وقعت في **04 مارس1947** بين فرنسا وبريطانيا، هي معاهدة تحالف ودعم مشترك لمدة

---

[1] محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013، ص 159.

[2] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع سبق ذكره**، ص 173.

50 عاما، توحد الدولتان بموجبها جهودهما في حالة أي محاولات اعتداءات جديدة من ألمانيا[1]. توقيع معاهدة **بروكسيل**[*] سنة **1948**، وبموجبها تم إنشاء اتحاد غرب أوروبا"**EWU**" الذي اعتمد النواة الأولى للتكامل الأوروبي نحو مسار الدفاع الأوروبي المشترك، إن التتبع الدقيق والمفصل لمرحلة الأمن الأوروبي في هذه المرحلة كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية وأول تلك الخطوات كانت منطلقا نحو تأسيس حلف الشمال الأطلسي"**NATO**" في **1949**، وبذلك كان الأمن الأوروبي قد اتحد منحنى كبير اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أدركت الدول الأوروبية عدم قدرتها على ضمان أمنها وكان لذلك نتيجتان مهمتان هما:

الأولى: أصبحت الدول الأوروبية عاجزة عن حماية أمنها الخاص.

الثانية: لا يمكن حفظ الأمن الأوروبي إلا تحت المظلة الأمريكية وبرعايتها.

يعتبر القلق المتعلق بالأمن هو المنطلق الرئيسي للترتيبات الأمنية وجوهرها هو التصدي لأي عدوان خارجي محتمل، لاسيما بعد تزايد مخاوف دول غرب أوروبا من التهديد والتنافس والصراع الأمريكي _ السوفياتي على النفوذ في القارة الأوروبية، ولعل من نافلة القول أن ألمانيا كانت خارج تلك الترتيبات الأمنية، فألمانيا النازية بماضيها الأليم بالنسبة للأوروبيين كان السبب وراء رفض انتمائها إلى أي مشروع امني أوروبي، إلا أنّ النظرة قد تغيرت بانضمام ألمانيا إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة **1951**، والتي أعطت اتفاقيات "**دنكريك**" مشاريع أوروبية أخرى ذات صلة بالأمن منها مشروع "**الجماعة الدفاعية الأوروبية**" سنة **1954** الذي وضعه رئيس الوزراء الفرنسي، إلا انه قد أجهض بسبب عدم مصادقة البرلمان الفرنسي عليه، وإزاء ذلك كان الأمن الأوروبي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- حماية القيم والمصالح الأساسية واستقلال المجموعة الأوروبية.
2- تعزيز امن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
3- تنمية الديمقراطية ودولة القانون وتعزيزها واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
4- تقوية النظام الدولي عن طريق دعم وتطوير المؤسسات الدولية.
5- إعداد الدول الأوروبية لمواجهة التهديدات والأزمات قبل وقوعها[2].

---

[1] ج. آ. س غرنفيل، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، تر علي مقلد ، د.م.ن: الدار العربية للموسوعات، م1، 2012، ص 149.

[*] **معاهدة بروكسيل:** 17 مارس 1948 بين بلجيكا، فرنسا، لوكسنبورغ، هولندا والمملكة المتحدة.

[2] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 160،161.

رغم الرغبة الأوروبية بالتعاون من اجل انتهاج سياسة دفاعية أوروبية مشتركة، فان التمسك بالسيادة والتباين في المواقف بين فرنسا وبريطانيا وعدم قدرتهما على الاتفاق على صيغة محددة، كان العقبة الكبرى أمام سياسة دفاعية أوروبية مشتركة، فبينما تؤكد فرنسا على انتهاج سياسة أمنية دفاعية وأمنية أوروبية مستقلة سوف يدعم ويحسن التحالف عبر الأطلنطي أكثر توازنا وبما يعزز مكانتها داخل المجموعة الأوروبيين ونتيجة لتلك السياسة المستقلة ووصول الهيمنة الأمريكية إلى حد دفع "**الجنرال ديغول**"إلى الانسحاب من اللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي"**NATO**" سنة **1966**، لذلك رأت بريطانيا البقاء تحت المظلة العسكرية الأمريكية لأنه إذا أظهرت أوروبا قدرتها على إدارة شؤونها الأمنية بنفسها ستصبح واشنطن في عزلة وقد ينهار الناتو، وبذلك مارست بريطانيا حق الاعتراض على أي ربط هيكلي بين الجماعة الأوروبية كمنظمة وبين قضايا الدفاع الأوروبي، أما ألمانيا هدفت بالأساس إلى تسريع التكامل الأوروبي، إيجاد توازن في العلاقات عبر الأطلنطي وزيادة الوزن السياسي لأوروبا في العالم.

بالرغم من الإخفاقات التي منيت بها مشاريع الأمن الأوروبية، كمشروع "**الجماعة الدفاعية الأوروبية**" التي انتهت المفاوضات إلى الفشل في التصديق عليها[1]، كانت أول محاولة ناجحة بعد هذا الفشل هو "**مشروع التعاون السياسي الأوروبي**" في أكتوبر **1970** بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية.

في وقت عجزت فيه أوروبا الغربية عن النهوض بأعباء الأمن في تلك المرحلة سلمت فيه زمام الأمور إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك إلى رغبة أوروبا بالمحافظة على أمنها القومي ومكانتها الدولية وعلى ما حققته من انجازات ومكاسب، لاسيما على الصعيد الاقتصادي وعدم رغبتها بالدخول في مشاكل هي في غنى عنها، لذلك أوكلت مسؤولية الأمن الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في مأمن من التحديات الخارجية من جهة [2]، ومن جهة ثانية الدول الأوروبية لا تتحمل أي خلافات فيما بينها حول كون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي وان ما يوجد من خلافات هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقدها فيما بينهم[3].

على هذا الأساس ارتبطت أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية والذي كان له الأثر الواضح على كل المشاريع الأوروبية سواء كانت اقتصاديًا أم سياسيًا أو عسكريًا، وعلى وفق ذلك يمكن القول أن الأمن

---

[1] محمد أسامة عبد العزيز، "**الاتحاد الأوروبي وسياسته الدفاعية**"، موقع:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/2/19/Opin8.htm، 2017/04/10.

[2] محمد دحام كردي ،**المرجع سبق ذكره**، ص ص، 162،163.

[3] نوار محمد ربيع الخيري، **المرجع سبق ذكره**، ص 21.

الأوروبي أثناء مرحلة الحرب الباردة قد استند على ثلاث ركائز رئيسية هي **حلف شمال الأطلسي** "**NATO**" الذي تأسس سنة **1949**، و"**اتحاد غرب أوروبا**" "**EWU**" الذي تأسس سنة **1954** حيث كانت الخطوط العريضة لقيام اتحاد بين دول أوروبا الغربية قد ظهرت معالمها منذ سنة **1948** ثم عملت بعض الظروف المحددة لإخراجه إلى الوجود الفعلي[1]، إضافة إلى"**مؤتمر الأمن الأوروبي**" الذي تأسس سنة **1975**.

لذلك يمكن القول أن مسؤولية الأمن الأوروبي خلال مرحلة الحرب الباردة كان أمريكياً بالدرجة الأساس بسبب عدم قدرة الدول الأوروبية الحفاظ على أمنها وبصورة مستقلة وان أي محاولة أوروبية في رسم إستراتيجية أمنية فإنها لن تخرج من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وقد أدى ذلك إلى ضعف الدور الأوروبي على الصعيد العالمي مما انعكس سلباً على القرار السياسي الخارجي الأوروبي، ومن ثم على مستوى التأثير السياسي الدولي للقارة الأوروبية[2].

2_ مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

حسب تعبير "**بريجنسكي**" "**Brzezinski**" (مستشار الأمن القومي لدى الرئيس الأميركي "**جيمي كارتر**" وهو أحد أهم صقور الحرب الباردة) تمكّنت "**أوروبا الجديدة**"، الأكثر توسعًا وتماسكًا، من دفن النظرة الأوروبية القديمة الناجمة عن معاهدة فرساي وعن مؤتمر يالطا، وتحولت إلى كيان حديث ومتين ذو أهداف ومساع "**فوق قومية**" يضم حوالى **450** مليون نسمة يتمتعون بمستوى معيشي عالٍ ويعيشون تحت سقف الديمقراطية. وقد أرجع الكثير من المراقبين نجاح هذه الخطوة الأوروبية العملاقة إلى التفاهم الألماني – الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الحرب الباردة، حيث يواصل المحرك الألماني – الفرنسي دفع القاطرة الأوروبية على سكة الوحدة مرورًا بالعديد من المحطات الهامة التي جعلت هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. وقد شكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا في النظام العالمي الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب الباردة، وراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأميركية ونظام الأحادية القطبية.

نجحت أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة في تجاوز مرحلة الفراغ الإستراتيجي والجيوبوليتيكي الذي نجم عن انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي. وطوت بذلك القارة العجوز، الراغبة في تجدد شبابها، صفحة طويلة من تاريخها كانت خلاله خط التماس الأطول والأكثر التهابًا وتأثرًا طوال

---

[1] فرانسوا جورج دريفوس، رولان ماركس، ريمون بزدافون، **أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا** ، بيروت – باريس: منشورات عويدات ، ط 1، 1995، ص 512.

[2] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص164.

مرحلة الحرب الباردة. كما تمكنت أوروبا من «هضم» تركة الإتحاد السوفياتي الثقيلة المتمثلة بمجموعة الدول القومية المتمسكة بتمايزها القومي والعرقي والبعيدة كل البعد عن التجربة الديمقراطية. وتجاوزت تاريخها الذي خطت الحروب معظم سطوره من أجل استكمال عملية التوحيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في اتحاد مشترك "فوق قومي"[1].

تعتبر نهاية الحرب الباردة والتي استمرت قرابة أربعة عقود والتي غيرت هيكلة النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحد الأمريكية على مصادر القوة والنفوذ في السياسة الدولية من الإحداث التي ألقت بظلالها على الاتحاد الأوروبي وعلى النحو التالي:

- تسريع عملية التكامل والاندماج الأوروبي على الصعيدين الأفقي والعمودي.
- الاختلاف في الرؤية الإستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحد الأمريكية.
- اختفاء الانقسامات والتناقضات السياسية، الإيديولوجية، الاقتصادية والعسكرية في أوروبا.

قد تضافرت مجموعة من العوامل أعطت الاتحاد الأوروبي الزخم المطلوب لحيازة بنية أمنية مستقلة[2] وهنا تظهر طموحات الاستقلال في مطالبة بعض الدول بان يكون للاتحاد الأوروبي مؤسساته الأمنية المستقلة عن حلف الشمال الأطلسي[3]، هذه البنية الأمنية المستقلة تنهض بأعباء أمنية محددة أهمها:

1_ كانت مسيرة العامل الأوروبي المشترك قد قطعت شوطًا كبيرًا وصلت إلى مرحلة مقدمة من التعاون والعمل المشترك.

2- زوال مصدر التهديد الرئيسي لأمن دول غرب أوروبا بتفكك حلف وارسو وزوال الخطر السوفياتي.

3- التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وطبيعة الدور الأمريكي الساعي للهيمنة الذي وسع من دائرة الخلاف بين ضفتي الأطلسي.

إن جميع تلك الأحداث الدولية والإقليمية كانت الدافع وراء استحداث صيغة جديدة للأمن الأوروبي وبذلك أصبح الاتحاد الأوروبي أمام تلك الأحداث على مفترق الطرق إما البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية التي أوكلت لها مهمة الدفاع عن أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي**(NATO)** كما كان إبان مرحلة الحرب الباردة، أو الاستقلال عن الولايات المتحدة وانتهاج سياسة أمنية ودفاعية أوروبية موحدة وتحمل أعباء ذلك الاستقلال.

---

[1] الملازم الأول، باسل الحجار، "**العلاقات الألمانية الفرنسية ما بعد الحرب الباردة**"، الموقع: https://www.lebarmy.gov، 2017/03/17.

[2] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 164،165.

[3] مخلد عبيد المبيضين ،**المرجع سبق ذكره**، ص 179.

إزاء ذلك فان الموقف الأوروبي من مسالة الأمن قد استند على اتجاهين متعارضين إزاء السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية والمتمثلة في:

الاتجاه الأول: هو اتجاه استقلالي يرى ضرورة أن يكون لأوروبا سياسة مستقلة بمعزل عن الناتو وقد مثل هذا الاتجاه فرنسا.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه أطلسي يرى أن تطوير سياسة دفاعية لأوروبا يجب أن يكون ضمن الحلف الأطلسي ومثل هذا الاتجاه بريطانيا.

أما بقية الدول فهي متذبذبة بين الاتجاهين السابقين، وعليه سعى الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسة خارجية وأمنية مشتركة بعدما أدرك الأوروبيون أصحاب الاتجاه الاستقلالي أن الاتحاد من دون قوة عسكرية لا مستقبل له، فكانت الخطوة الأولى هي إنشاء"**الفيلق الأوروبي الفرنسي _الألماني**" سنة **1991**، وعلى أساس ذلك يبقى الدفاع المشترك هدفا حدده الاتحاد الأوروبي لنفسه منيطا المسؤولية إلى اتحاد أوروبا الغربية بحسب المادة الرابعة من معاهدة الاتحاد الأوربي[1].

التفاهم الألماني – الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الحرب الباردة، حيث يواصل المحرك الألماني – الفرنسي دفع القاطرة الأوروبية على سكة الوحدة مرورًا بالعديد من المحطات الهامة التي جعلت هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. وقد شكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا في النظام العالمي الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب الباردة، وراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأميركية ونظام الأحادية القطبية.

لاتحاد غرب أوروبا والثانية السماح للاتحاد الأوروبي بان يستخدم الأصول العسكرية التي يحتاجها من الناتو، ولتنفيذ ذلك اتخذت إجراءات عدة منها ما يلي:

- نقل مقر الاتحاد الأوروبي من لندن إلى بروكسل.
- إنشاء مجلس دائم لتسهيل لقاءات الاتحاد الأوروبي مع الناتو.
- إنشاء وحدات عسكرية أوروبية مشتركة مجهزة بأحدث الأجهزة تضم مختلف صنوف الجيش البرية، البحرية والجوية.

[1] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 165،166.

وخلافا لتوقعات بعض المحللين بان دور حلف الناتو سوف يتلاشى بعد انتهاء الحرب فان الحقيقة أثبتت أن دور الناتو أصبح أكثر فعالية من ذي قبل ويعود ذلك إلى أسباب عدة أهمها:

- أن حلف شمال الأطلسي"**NATO**" كان القوة الدفاعية والأمنية الوحيدة المتاحة في وقت تزايدت فيه الحاجة إلى وجود قوة عسكرية مؤثرة.
- الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي والبلقان من أزمات وحروب كان لابد من وجود قوة عسكرية قادرة على تحمل الأعباء والتكاليف الكبيرة، فكان الناتو القوة الوحيدة القادرة على تحمل المسؤولية.
- رغبة دول الوسط وشرق أوروبا ليس بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فحسب، بل الانضمام إلى حلف الناتو لاسيما جمهورية التشيك والمجر وبولندا[1].

وفي المدة الممتدة من عام **1991**إلى غاية عام **1997** عقدت العديد من الاجتماعات في سبيل تطوير سياسة دفاعية وأمنية أوروبية "**ESDP**"، إلاّ أن جميع المجهودات باءت بالفشل لان جميع المشاريع التي طرحت في تلك المدة كانت غير واقعية، وكذلك بسبب الرفض البريطاني عن الانسلاخ عن المظلة الأمريكية، إذ كانت العقبة الرئيسية لكل الجهود، ففي جانفي**1994** تم إنشاء ما يسمى "**بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية**""**ESDI**" بطريقة غير رسمية في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلنطي في بروكسيل على انه ترتيب امني عسكري يسمح للدول الأوروبية أن تتحمل نصيبًا اكبر في عبء هذه المهام الأمنية، عرفت هذه الإستراتيجية الأمنية الأوروبية "**بمهام بطرسبورج**" والتي كانت تهدف إلى استقرار وسط وشرق أوروبا. إن فكرة الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية تعود إلى سنة **1992** عندما أطلقت فرنسا اسبانيا وايطاليا قوة جوية بحرية أوروبية مستقلة عن الناتو تكون مستعدة للمشاركة لاحتياجات السلام وتنفيذ مهام إنساني في جنوب أوروبا كما تمثل قرار توسع الناتو سنة **1994** منعطفًا تاريخيًا حاسمًا بالنسبة لأمن الأوروبيين والذي جعل حلف الأطلسي مركز تنظيم فلا وجود منظمة إقليمية أو قوة عسكرية أخرى قادرة على منافسة تلك الهيمنة.

إن جميع الجهود الأوروبية الخاصة بالأمن كانت تهدف أن يكون للاتحاد الأوروبي إستراتيجية أمنية دفاعية مستقلة على حلف شمال الأطلسي بما يعزز قوة وتأثير الاتحاد الأوروبي في الساحة الإقليمية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 166،167.

ثانياً/ أهم المؤتمرات والمعاهدات في إطار إستراتيجية أمنية أوروبية مستقلة:

1_ قمة سانت مالو SAINT-MALO:

استطاع الاتحاد الأوروبي تطوير السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية المشتركة "**ESDP**" مؤسسيًا وعسكريا وذلك بالتوصل إلى اتفاق قمة "**سانت مالو**" سنة **1998**، فقد كانت القمة إعلان مشترك لكل من الرئيس الفرنسي "**جاك شيراك**" ورئيس الوزراء البريطاني "**توني بلير**" في سانت مالو، إذا وافق الطرفان على أن يكون للاتحاد الأوروبي القدرة على العمل وان تكون هذه القدرة مدعومة بقوة عسكرية قوية، كما ألزموا أنفسهم بان يكون هذا التوافق في إطار حلف الناتو على اعتماده أساسًا للدفاع الجماعي بين الأعضاء، فقد شهدت هذه القمة التغيير في الموقف البريطاني الذي كان على الدوام معارضاً لآي عمل أوروبي مشترك في المجال الأمني، ويعود ذلك إلى خشيته من التأثير على الرابطة الأطلسية، فضلا عن مخاوف من تهميش الدور البريطاني في القارة الأوروبية وفي هذا الصدد كانت هناك دوافع ثلاثة وراء قمة "**سانت مالو**" وهي :

1- القرار الأمريكي بإيجاد توازن بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2- الضغط الفرنسي المتواصل لخلق دعامة أوروبية قوية.

3- القرار البريطاني بإنهاء الفيتو في التكامل في مجال الدفاع والأمن الأوروبي[1].

وقد نص إعلان "**سانت مالو**" على ما يلي:

1- ضرورة الاتحاد الأوروبي أن يكون في وضع يمكنه من القيام بدوره كاملاً على الساحة الدولية إضافة إلى ضرورة تطبيق "**معاهدة أمستردام**" على ارض الواقع والتنفيذ السريع والكامل لأحكام هذه المعاهدة.

2- يجب أن يكون للاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل تدعمه قوات عسكرية ذات مصداقية وفاعلة في للاستجابة وحل الأزمات.

3- ضرورة توفر الاتحاد الأوروبي على هياكل ملائمة لها القدرة على تحليل الأوضاع بالإضافة إلى وجود مصادر للاستخبارات لها القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

4-أوروبا تحتاج إلى تعزيز القوات المسلحة التي تمكنها من الرد بسرعة على المخاطر الجديدة والتي يجب أن تكون معتمدة على صناعة قوية قائمة على التكنولوجيا المتطورة.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 168- 170 .

5- نحن مصممون أن تتوحد جهودنا الرامية التي تمكن الاتحاد الأوروبي من إعطاءه تعبير ملموس لتحقيق كافة الأهداف[1].

جاء في بيان القمة ضرورة تمكين الاتحاد الأوروبي من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف شمال الأطلسي، بان يمتلك هذا الاتحاد الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي اخذين بعين الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد غرب أوروبا وتطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

لقد رحب مجلس أوروبا بهذا الأمر، حيث أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوروبا للعمليات العسكرية مطالبين باستكمال الترتيبات لزيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا. وفي **13 ماي 1999**، خلال حملة الحلف على يغسلافيا، فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني السابق " **توني بلير**" "**Tony Blair": "إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورًا دفاعيًا رئيسيًا فهي تحتاج إلى قوات حديثة وفي حاجة إلى معرفة كيف نعمل معًا ونتعاون ونكمل قدراتنا بعضها بعضًا، وهو ما يعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضًا المشتريات العسكرية.....إذا كانت لدينا شكوك في السابق، فقد إزالتها خبرة كوسوفو**". ومن جهته فقد اقر الجنيرال الأمريكي"**ويسلي كلارك**" قائد القوات الأطلسية التي دخلت كوسوفو بالدور الأمريكي بدفع دول الاتحاد الأوروبي لامتلاك بنية عسكرية مستقلة، وذلك بقوله: "**علينا أن نعترف بأننا نحن الأمريكيين شجعنا الأوروبيين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا في أوروبا**"[2].

إن التطور الواقعي للسياسة الدفاعية الأوروبية جاء مع قمة "**سانت مالو**"إذ تم الاتفاق على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون لديه القدرة على العمل المستقل، لهذا تم النظر إلى سنة **1998** البداية الحقيقية للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وان "**سانت مالو**" هي التي وضعت أساسًا قويا لتلك السياسة ومهدت للتطورات المؤسسية.

2_ قمة كولون:

تعد قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في كولون **3_4 جويلية 1999** نقطة تحول حاسمة تجاه تطوير سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وقد أكد الاجتماع ضرورة إعطاء دورًا أقوى في الشؤون الدولية عبر تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية، وقد

---

(1) EU Institute for Security Studies, **JOINT DECLARATION ISSUED AT THE BRITISH-FRENCH SUMMIT, SAINT-MALO, FRANCE, 3-4 DECEMBER 1998**, ISS-EU ,February 2000, p 1,2.

(2) مخلد عبيد المبيضين، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 201،202.

عقدت هذه القمة نتيجة تسارع وتيرة الأحداث في كوسوفو والتي أظهرت التفاوت الكبير في الإمكانيات العسكرية بين طرفي الأطلسي لكن تركيز القوة الأوروبية لا يزال الآن منكبًا على الاستقلالية بدلاً من زيادات القدرات العسكرية، وفي ضوء هذه القمة تم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية والتي تضمنت ما يلي:

- تعيين الأمين العام السابق لحلف الناتو "**خافيير سلانا**" كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية **HRCESP** في امستردام**1997**.
- إنشاء اللجنة السياسية والأمنية لمراقبة تطور المواقف اللازمة.
- إنشاء لجنة عسكرية أوروبية **EMC** وهي أعلى كيان عسكري للاتحاد الأوروبي وظيفتها تقديم النصيحة والتوصيات إلى المجلس الأوروبي.
- إنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية **SMS** وذلك لإعطاء الخبرة العسكرية والقدرة على دعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وضع شروط على الجهود الأوروبية في مجال السياسة الدفاعية والأمنية وان هذا الموقف اختصر في ثلاث نقاط لا للتعارض لا للتميز ولا للتضارب في الاختصاصات[1].

من هنا تأتي أهمية "**قمة كولون**"، فقبل انعقادها كان الحديث الأوروبي يدور حول دمج المادة الخامسة من معاهدة اتحاد غرب أوروبا في معاهدة الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي كانت تتحمس له ألمانيا، وتتحفظ عليه فرنسا، في حين كانت الدول المحايدة (النمسا، السويد، فنلندا، ايرلندا) ترفضه مخافة إلغاء حيادها عبر الالتزام بمبدأ المساعدة الدفاعية المتبادلة، وبناء على ذلك يمكن القول أن هذه القمة قد مثلت خطوة متقدمة على طريق تطور السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية[2].

3_ قمة هلسنكي:

عُقدت هذه القمة في العاصمة الفنلندية "**هلسنكي**" في **10_11 ديسمبر 1999**، لتضيف لبنة جديدة في صرح العمل الأوروبي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن، لقد نص البيان الختامي للقمة على أن"**الاتحاد الأوروبي سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة**"، وان مجلس أوروبا سوف يعمد على تطوير قدراته لاتخاذ القرار والتحرك حين لا

---

[1] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 171،172.

[2] مخلد عبيد المبيضين، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 203،204.

يكون الحلف مستعدا للتحرك. وذلك للقيام بعمل عسكري في مواجهة الأزمات الدولية[1]، إضافة إلى إصلاح المؤسسات وتعزيز سياسة الأمن والدفاع المشترك[2]. كذلك جاء في البيان أن المجلس وبناء على الخطوط الاسترشادية التي وضعتها "**قمة كولون**" والتقارير الرئاسية، قد وافق على ما يلي:

1_ أن تعمل دول الاتحاد على الوصول بحلول عام **2003** إلى القدرة على نشر قوات قوامها ما بين **50** و **60** ألف جندي خلال ستين يومًا، وان تكون هذه القوات قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات.

2_ العمل على إنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل الاتحاد تمكنه من تامين القيادة السياسية الضرورية والتوجيه الاستراتيجي للعمليات. لذا سوف يتم إنشاء الهيئات التالية داخل المجلس:

- اللجنة السياسية الأمنية الدائمة Standing Political and Security Committee
- اللجنة العسكرية The Military Committee
- الهيئة العسكرية The Military Staf
- تطور التعاون والشفافية بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.
- وف يسمح الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في الحلف ومن غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى بالمشاركة في عمليات الاتحاد لإدارة الأزمات، هذا مع اخذ الترتيبات الخاصة بالاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار.

وبناء على ما سبق يمكن إرجاع طموح الاتحاد الأوروبي نحو تطوير قدرته العسكرية المستقلة للأسباب الآتية:

- التخلص من سيطرة الولايات المتحدة على الشؤون الأوروبية والتغلب على النزعة الأحادية لها.
- خوف وقلق الاتحاد الأوروبي من إمكانية احتمال عدم تدخل الولايات المتحدة في النزاعات مما يؤثر بدوره على الأمن الأوروبي.
- الرغبة في القيام بدور أكثر فاعلية في شؤون الأمن الدولي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 204.

[2] HELSINKI, "**EUROPEAN COUNCIL 10 AND 11 DECEMBER 1999 :PRESIDENCY CONCLUSIONS",** web sit http://aei.pitt.edu/43338/1/Helsinki_1999.pdf,15/04/2017,p 1 .

4_ قمة نيس:

يوضح متابعة نيس العمل الإقليمي المشترك للاتحاد الأوروبي أن دول الاتحاد تسير على طريق بناء قوة عسكرية مستقلة، إلاّ أن هذه الصيغة لم ترضي الولايات المتحدة الأمريكية مما أثار خلاف شديد بين الطرفين ولم يتم حسم هذا الخلاف إلا بالتوصل إلى صيغة توافقية في قمة نيس، إذا جاءت هذه القمة التي عقدت في فرنسا لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية على بلورة هوية دفاعية مستقلة مع بقاء حلف شمال الأطلنطي أساسًا للدفاع المشترك.

ظهرت بعد قمة نيس الكثير من التطورات على السياسة الدفاعية الأوروبية كان أهمها اتفاق "**برلين بلس**" "**The Berline – plus Agreement**" التي عقدت في ألمانيا سنة **2002**، والتي بموجبها تم وضع أصول الناتو تحت تصرف الاتحاد الأوروبي، وأخيراً تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة أكدت على الدول الأعضاء في الاتحاد أن تكون قادرة على القيام بعمل حاسم اتجاه الأزمات الدولية في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين.

واستنادا لما سبق يمكن القول أن تلك القمم والمؤتمرات عدت نقطة التحول الرئيسية في سياسة الدفاع والأمنية الأوروبية المشتركة والتي استندت على الأسس الآتية:

1- تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي للسهام في عمليات حفظ السلم الدولي على وفق مبادئ الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

2-إنّ الأخذ بأي سياسية أمنية جديدة يجب أن تكون في إطار الناتو وليس خارجه.

3- الالتزام بتطوير وإعادة تشكيل الهياكل والإجراءات والإمكانيات لتحسين القدرة على اخذ المبادرة في منع الصراعات ومهام إدارة الأزمات[1].

[1] محمد دحام كردي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 173،174.

المطلب الثاني: المتغير العسكري

يعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة قد غير كل شيء. فبإنهائها للتهديد الشامل الذي يخيم على أوروبا الغربية أنهت دور الولايات المتحدة العسكري المهيمن في الجزء من العالم الذي أصبح في غضون ذلك، من معاهدة روما إلى"**معاهدة ماستريخت**" القوة الاقتصادية الأولى في العالم وأصبحت عملتها الموحدة قابلة لان تحل يومًا محل الدولار. ففي محيط أصبح لا يخلو من مخاطر تهددها من كل جانب، على أوروبا أن تعيد النظر في هندسة بناء أمنها وفقا لمعطيات باتت تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي كانت قائمة في زمن الصراع ما بين الشرق والغرب. يعني ذلك انه يتعين على أوروبا من الآن فصاعدًا أن تعول على نفسها أولاً وأخيرًا[1].

بدأت العلاقات العسكرية في داخل الاتحاد الأوروبي تتطور خلال السنوات الأخيرة في مجالين اثنين هما:

أولاً/ في مجال التعاون بين الجيوش:

تحققت نتائج مشجعة فيما يخص إنشاء قوات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأكثر عزما وتصميمًا من غيرها على العمل معًا في تلائم وانسجام،في انتظار التخطيط الفعلي لسياسة أوروبية حقيقية للدفاع وللأمن المشترك، وتتمثل في "**الفيلق الأوروبي**" الفرنسي الألماني الذي انشأ عام **1992** والذي انضمت إليه العديد من البلدان الأخرى والذي أصبح فاعلا ابتداء من خريف عام **1996** بـــ**50,0000** رجل و**645** دبابة قتالية، ثم "**القوة الأوروبية**" "**Euroforce**" والقوة "**Euromaforce"** اللتان أنشئتا منذ عهد اقرب **1995** واللتان تمثلان قوات عادية متعددة الجنسيات مخصصة للتنسيق ما بين قوات التدخل السريع البرية والبحرية الفرنسية والايطالية وفقًا لنفس المبدأ، وأيضا"**الفيلق البرمائي الانجلوارلندي**" الذي رأى النور في نفس الفترة تقريبًا. وبذلك كله تكون قد نشأت بالفعل معالم هامة تبشر بميلاد جيش أوروبي حقيقي مستقلا بإنشاء قيادة عليا لما بين الجيوش مشتركة ودائمة تخضع لها سلاسل قيادية دائمة تشترك فيها، كما اشتركت في العملة الموحدة، البلدان التي يسعها ذلك ولاسيما منها التي ترغب فعلا في ذلك[2].
إلاّ أنّ التعاون الأوروبي في مجال بناء جيش أوروبي موحد قد أثار اختلافًا في الرؤى بين الدول الأوروبية الأعضاء والذي عكس موقفين متباينين:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة بناء قدرة عسكرية أوروبية مستقلة عن طريق بناء جيش أوروبي وذلك بمبادرة كل من فرنسا وألمانيا، ففرنسا ترى طريق في الجيش الأوروبي خطوة ضرورية للحفاظ على استقلالية

---

[1] بيير بياريس، **القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكياً**، تر مدني قصري، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 88.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 94،93.

العمل الدفاعي الأوروبي، لاسيما عقب أزمة الخليج سنة **1990** وكذلك ألمانيا التي ترى في الجيش الأوروبي فرصة أفضل للتعامل مع التحديات القائمة ومظاهر عدم الاستقرار.

الاتجاه الثاني: يرفض ويقاوم أي خطوة تحاول بناء قدرة عسكرية أوروبية مستقلة مما يشكل تهديدا لحلف الناتو وعلاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية مع تأكيد ضرورة التمسك بمظلة حلف شمال الأطلسي"**NATO**" و قد جاء في مقدمة هذا الاتجاه بريطانيا وهولندا[1]. فما من احد يستطيع الادعاء بان هذا التعاون بين بلدان أوروبا يمكن أن يتم بمعزل عن الحلف الأطلسي، بل على العكس من ذلك فانه لن يأخذ معناه إلا بالتكامل مع الحلف الأمريكي. ولكن كيف يمكن تصور هذه العلاقات بين أوروبا موحدة قليلا أو كثيرا وبين العملاق التكنولوجي الأمريكي في ميادين البحث والإنتاج ؟. وكيف لا يفهم، بشكل خاص، سوف يعدون انسفهم، مع الولايات المتحدة لمجابهة الغد والصعوبات الناتجة عن التحفظات والأنانيات وعدم التفاهم، والمصالح المختلفة والتي لا يعرفون منذ الآن الاتفاق حولها[2]؟.

ثانياً/ في مجال التسلح:

رغم اعتمادها على موارد بشرية وتكنولوجية وصناعية ترقى إلى أعلى المستويات العالمية لا تزال الصناعة الأوروبية للأسلحة إلى اليوم بتغاير وتنافر كبيرين يجعلان منها صناعة واهنة وعفوية في سياق من الارتفاع المستمر للتكاليف ومن التقليصات العامة في الميزانيات المرصودة ومن المنافسة المتزايدة الأمريكية منها بوجه خاص.

رغم تركزها في حدود **90%** في أربع دول وهي فرنسا المملكة المتحدة ألمانيا و ايطاليا فان صناعة التسلح الأوروبية لا تزال صناعة متشتتة ومضطربة بنتائج مالية مشؤومة بالنسبة لكافة مؤسساتها تقريبا. وحتى نكتفي ببعض الحالات على سبيل المثال وليس الحصر فانه يوجد حاليا أربعة منتجين للدبابات القتالية في أوروبا مقابل منتج واحد في الولايات المتحدة، وإحدى عشر مصنعًا للفرقاطات مقابل مصنع واحد، وستة مصنعي طائرات هجومية برية مقابل مصنع واحد، وتسعة منتجي صواريخ مضادة للبواخر مقابل ثلاثة.

لا شك أن الصناعة الفرنسية المثبطة في هذا المجال لشركائها ولاسيما الألمان والانجليز مثال نموذجي لتذبذب صناعة الأسلحة الأوروبية. فبالإضافة إلى الخلافات والنزاعات (كالتي نشبت إلى الآن ما بين الشركات **Matra** و**Aerospatiale** و**Dassault** في مجال الصناعة الفضائية،

---

[1] محمد دحام كردي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 148،149.

[2] اندريه بريغو ودومينيك دافيد، **الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود**، تر احمد عبد الكريم، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1974، ص 81.

أو **Sagem,Alcatel, Thomdon-CSF** ثم **Matra** من جديد في مجال الكترونات الدفاع) فان خلل الصناعات الفرنسية يمكن تفسيره على ضوء أسباب تاريخية ما فتئت تحد بشكل كبير هامش حركة وتكيف مسؤولي قواتها المسلحة مع الحقائق والأوضاع الإستراتيجية العالمية الجديدة.

ففي خلال العقد الذي تلى حرب الجزائر بادرت فرنسا في الأخير بعد تخلصها من التزاماتها الاستعمارية القديمة. وبدفع قوي من الجنرال ديغول، بالتزويد بجيش (عصري) قادر على احتلال مكانته اللائقة في الصراع ما بين الشرق والغرب المهيمن في تلك الفترة مع احتفاظها بأوسع قدر من الاستقلال في اتخاذ القرار والعمل بالنسبة لحلفائها، وفي مقدمتهم الأمريكيون.

سعت فرنسا بإعطائها الأولوية المطلقة في بناء قوة نووية قومية، بالإضافة إلى تفعيل سلسلة كاملة من المشاريع التسليح الكبرى التي كانت قد وضعت خططها قبل ذلك سنوات قليلة الجمهورية الرابعة **(مثل القنبلة الذرية نفسها التي قرر صنعها بييرماندیس فرانس)** والتي ظل معظمها متوقفا ومنها حاملة الطائرات **كليمنصو Clemenceau** والغوصات النووية القاذفة للصواريخ من الجيل الأول، والطائرات القتالية **جاغوار Jaguar** و**ميراج Mirage**، وطائرات النقل **ترانسال Transall**، والدبابات **AMX**. ولا تزال كل هذه الأسلحة في طول الخدمة إلى الآن ولكنها مصابة جميعها بالقدم والبلى ولذلك فهي خليقة بان تعوض. وتحقيقًا لذلك فقد وضعت قبل نحو عشر سنوات برامج لصناعات جديدة سوف يتم انجازها عند نهاية القرن أو بعده بقليل ومنها حاملات الطائرات "**شارل ديغول**" ذات الدفع النووي. والغواصات النووية القاذفة للصواريخ من الجيل الثاني من نوع **Trimphant** والطائرة القتالية **Rafiale**، والدبابة **Leclerc**، والتي يمكن أن نضيف إليها الطائرة المروحية **Tigre** الفرنسية الألمانية. وسيكون انجاز كل هذه البرامج جد باهظ ويكاد يجاوز حدود الإمكانيات الفرنسية ناهيك عن تكلفة البرنامج النووي العسكري الذي سينجز هو الآخر. غير أنه يبدو في نفس الوقت أن مواجهة النزاعات ذات الطابع الجديد الناتجة عن السياق الجيوستراتيجي لما بعد الحرب الباردة تقتضي الإسراع في التخطيط لبرامج جديدة أخرى أكثر تكلفة بالتأكيد في مجالات تعتبر أساسية في الوقت الحالين في مجالات المراقبة العسكرية الفضائية والنقل الجوي لنقل القوات على مسافات متوسطة وطويلة، وأسلحة هجومية جديدة دقيقة بعيدة ومتناهية المدى[1].

دخلت الصناعة الأوروبية للأسلحة في السنوات الأخيرة في مرحلة عميقة من إعداد الهيكلة حيث بدا عدد كبير من مسؤوليتها يدركون ضرورة التعاون المشترك حتى يظل الأول في السباق ويواكبوا المنافسة، ولذلك نشهد اليوم مزيدًا من البرامج التي سوف تنجز عن طريق التعاون في إطار شركات أوروبية متنوعة تجسدها دول معينة كما كان الشأن قبل سنوات مع **Arianespace** و **Airbus** اللتين تتأهبان لصنع طائرات حربية بالإضافة إلى صناعتهما المدنية، وتلك هي المهمة التي تكب عليها في

[1] بيير بياريس ، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 94،95.

إطار اتحاد أوروبا الغربية مجموعة تسلح أوروبا الغربية في إطار إعدادها للوكالة الأوروبية للتسلح المقررة ضمن "**معاهدة ماستريخت**" والتي رأت النور في النهاية سنة **1996** وكانت بريطانيا العظمة نفسها من ضمن البلدان المعنية فيها.

لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الطريق أمام هذه الدول لا يزال طويلاً وشاقًا، فالوكالة الأوروبية للتسلح لا تزال تتعثر وتواجه العديد من العوائق والمصاعب. وحتى وان كانت هذه الدول قد شرعت خلال السنوات الأخيرة في التقدم في الاتجاه الصحيح فان ميل الأوروبيين نحو شراء أسلحة أمريكية جاهزة لا يزال قويًا لأنها اقل تكلفة من أن تصنعها بنفسها، حتى وان اشترك في ذلك التصنيع مصانع أوروبية عديدة.

طالما تظل أوروبا عاجزة عن صنع كامل أسلحتها بنفسها وطالما تظل تابعة في هذا المجال الحيوي للممول الأمريكي فلن تكون لها سياسة خارجية ودفاعية مشتركة مستقلة كل الاستقلالية ولن تكون سيدة مستقبلها واقدراها. ويبدو انه لكي يؤدي توحيد الأسلحة والعتاد إلى أقصى فعالية ممكنة، خاصة في ميدان الشؤون اللوجستيكية، لابد وان يكون لهذا التوحيد شاملا ومؤكدًا في كل مستويات الاعتدة لكي يسهل عملية توحيد أجهزة الدعم، ومن المعروف جديا إن هذا الأمر لا يزال في حدود الطوباوية الخيالية إذا أخذنا بعين الاعتبار المفاهيم وحقائق التسليح الراهنة في أوروبا[1].

على أوروبا إذن أن تطرق سلاحها بنفسها لان طريق السلاح لا يقل أهمية عن صك النقود، حتى يتسنى لأوروبا أن تصير من جديد ملكًا للأوروبيين[2].

الإنفاق العسكري في أوروبا:

خلال الفترة بين **2001-2008** تراجع إجمالي الإنفاق العسكري الأوروبي بنسبة **1.9%**، وتراجع الإنفاق على المشتريات الدفاعية **10%**، وعلى البحث العلمي الدفاعي **14%** [3].

لقد اعتمدت القدرات العسكرية للاتحاد الأوروبي سواء فيما يتعلق بالتعاون أو التسلح على نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت نسبه **2.3%** من إجمالي ناتجه ليصل إلى مليارات الدولارات لاسيما الدول الكبرى في الاتحاد [4] كما هو مبين في الجدول رقم **(1.2)**.

---

[1] اندريه بريغو ودومينيك دافيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[2] بيير بياريس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96،97.

[3] عبد الجليل زيد المرهون، **الإنفاق العسكري العالمي**، موقع:
الانفاق_العسكري_العالمي،www.aljazeera.net/knowledgegade/opinions/2012/2/1، 2017/02/20.

[4] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص 153.

جدول رقم 1.2: الإنفاق العسكري للدول الكبرى في الاتحاد لسنة 2003

الدولة	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا
الإنفاق	45238.1 مليار دولار	35.063 مليار دولار	42.836.5 مليار دولار

المصدر : محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط1، 2013،ص 153.

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ النفقات العسكرية للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي بما فيهم بريطانيا خلال الفترة ما بين **2001 –2008** عرفت تراجعاً في هذا المجال، إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ بريطانيا دائماً تحتل المراتب الأولى في مجال الإنفاق العسكري فان لم تكن الأولى تكون الثانية دون نقاش، وهذه دلالة على المكانة الكبيرة التي تحتلها هذه الأخيرة في الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا في مجال الإنفاق العسكري.

أما خلال سنة **2010** سُجل في بريطانيا أعلى إنفاق عسكري في أوروبا، حيث بلغ **59.6 مليار دولار**، ومن ناحيتها سجلت فرنسا إنفاقاً عسكرياً قدره **59.3 مليار دولار** (الرابعة عالمياً). كما بلغ هذا الإنفاق **45.2 مليار دولار** في ألمانيا (الثامنة عالمياً)، وبلغ في إيطاليا **37 مليار دولار** (العاشرة عالمياً). وهذا ما يبينه الجدول رقم(**2.2**).

جدول رقم 2.2: الإنفاق العسكري للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لسنة 2010

الدولة	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	ايطاليا
الإنفاق	59.3 مليار دولار	45.2 مليار دولار	59.6 مليار دولار	37 مليار دولار

المصدر : عبد الجليل زيد المرهون، "**الإنفاق العسكري العالمي**"، موقع:
الانفاق العسكري العالمي،www.aljazeera.net/knowledgegade/opinions/2012/2/1، 2017/02/20.

من خلال الجدول يتبين لنا أن المساهمة البريطانية في المجال العسكري هي دائما في المراتب الأولى بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا التي تعتبر ميزانيتها في هذا المجال ضعيفة نوعاً ما، هذا ما يجعل بريطانيا قوة عسكرية كبيرة.

كما نلاحظ على صعيد مؤشرات الإنفاق العسكري في أوروبا، بان إجمالي الإنفاق بلغ القارة **376 مليار دولار** عام **2010**، منها **317 مليار دولار** لدول غرب ووسط أوروبا، و **59.1** لدولها الشرقية، ويقصد بها في هذا التصنيف روسيا وأوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان. وبلغ إجمالي الإنفاق العسكري في دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة **288 مليار دولار** وفقاً لمؤشرات سنة **2010**، وبلغ هذا الإنفاق في دول الناتو الأوروبية **298 مليار دولار**[1] .

أما في السُلّم العالمي للقوة العسكرية الإجمالية، احتلت بريطانيا المركز الخامس، في حين جاءت فرنسا في المركز الثامن، وألمانيا في المركز الثالث عشر، وإيطاليا في المركز السابع عشر.

لقد صدرت عدة تحذيرات في الولايات المتحدة من أن التراجع المستمر في الإنفاق الدفاعي الأوروبي من شأنه أن يحول دون اضطلاع أوروبا بأي دور مؤثر في قضايا الأمن الدولي، ورأى البعض أن خفض الإنفاق الدفاعي المستمر يعني أن أوروبا لن يكون بمقدورها مستقبلاً المساهمة على نحو نشط في مهام خارج القارة.

وفقاً لتقديرات دولية، فإن**2.7%** فقط من عناصر جيوش دول الاتحاد الأوروبي لديهم الاستعداد لتحقيق المهمة المطروحة عليهم.

يُمثل هذه النسبة **79** ألف جندي، شاركوا في العمليات العسكرية وعمليات دعم السلام، في الأعوام القليلة الماضية، في حين أن سائر الجنود الآخرين المنتسبين إلى جيوش دول الاتحاد الأوروبي غير متأهبين للقتال. ويبلغ تعداد هذه الجيوش حوالي مليوني جندي.

حسب هذه التقديرات، فإنه ليس بمقدور القوات المسلحة لدول الاتحاد الأوروبي، مع استثناءات قليلة، تنفيذ مهام تطرحها الحكومات. ولا يوجد –والحالة هذه– ما يمهد لإنشاء جيش أوروبي موحد [2].

أهم العمليات العسكرية التي قام بها في إطار السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة على الصعيد العملي في المدة **(2003_2004)** وهي ثلاثة عمليات:

---

[1] عبد الجليل زيد المرهون، **المرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

1_ أعمليةEupm:

بدأت هذه العملية في أول **جانفي 2003** في البوسنة والهرسك،إذا مثلت مهمة بوليسية لإدارة الأزمات في إطار السياسة الدفاعية والأمنية وقد تولاها الاتحاد الأوروبي من الأمم المتحد وتهدف هذه العملية إلى دعم القانون واستقرار المنطقة.

2_ عملية Concordia وProxima:

تعد عملية "**Concordia**" أول عملية عسكرية يتولى فيها الاتحاد الأوروبي المهمة من حلف الناتو والتي بدأت في **مارس 2003** في مقدونيا، وتسعى إلى استقرار مقدونيا واقتصر عملها على تقديم المشورة، أما عملية **Proxima** فقد بدأت في **ديسمبر 2003** بموجب قرارا مجلس الأمن **1371** وتعد امتداداً لمهمة **Concordia** في مقدونيا.

3_ عملية Artemis:

بدأت في **جويلية 2003** في جمهورية كونغو الديمقراطية بناء على طلب الأمم المتحدة وطبقاً لقرار مجلس الأمن**1484** بهدف منع أزمة إنسانية مدنية في الكونغو ودعم الاستقرار[1].

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن مسالة الأمن الأوروبي قد اخذ مستوى عالي من الأهمية والاهتمام من القادة الأوربيين لاسيما بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة و ذلك من خلال المعاهدات والمؤتمرات ذات المساس بالأمن والتي أكدت ضرورة استقلال الأمن الأوروبي عن أي تدخل خارجي، إلاّ أنّ الاستقلال يبقى مجرد فكرة لا أكثر ولا اقل.

[1] محمد دحام كردي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 174،175.

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي كآلية لحماية الأمن الأوروبي

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الدور السوفياتي في القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتمثلت هذه الإرادة بمشروع الجنرال "**جورج مارشال**"، الذي صار وزيرًا للخارجية الأمريكية، وهو مشروع اقتصادي بالدرجة الأولى يهدف إلى إعادة بناء أوروبا المنهكة، وتقديم مساعدات مالية لها. الانطلاقة كانت اقتصادية في العلاقات الأوروبية– الأمريكية إلاّ أنّ النتائج لم تقتصر على المجال الاقتصادي، لقد تعدته إلى السياسة والأمن والمصالح الإستراتيجية الكبرى. الهدف الأمريكي ظل يتمثل في إبعاد الدول الأوروبية عن النفوذ السوفياتي، وربطها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

يتضح ذلك من المناقشات الفرنسية – البريطانية – السوفياتية التي اختلف منذ العام **1947** على طريقة تعمير أوروبا وتدعيم اقتصاديات دولها. وبينما وجد الاتحاد السوفياتي أن"**مشروع مارشال**"هو مجرد ظاهرة من ظواهر الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وأكدّ أنّ العالم يتجه نحو معسكرين: معسكر امبريالي غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وآخر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.. اتجه عدد من دول أوروبا الغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بحثاً عن تعاون اقتصادي، في إطار ما اصطلح على تسميته: قضية الأمن الأوربي.

هذا جانب من الأسباب التي ساعدت على قيام حلف شمال الأطلسي في عام **1949** وفق أهداف ومشاريع إستراتيجية[1].

حلف شمال الأطلسي هو تحالف سياسي وعسكري بين دول أوروبية وأمريكية عقدت اتفاقاً للدفاع المشترك بينهما، يسمى اختصاراً حلف الناتو. تم تأسيسه سنة **1949** بين الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية معاهدة شمال الأطلسي والمفارقة أن الاتفاقية كانت ضد عضو آخر بالتحالف ضد النازية في الحرب العالمية الثانية، وتعاهدت تلك الدول بعد الحرب على الدفاع المشترك عن بعضها ضد أي هجوم محتمل من الاتحاد السوفياتي، الذي شكل مع حلفائه الجدد حلف وارسو لمواجهة حلف الناتو، أو أي معتد آخر. وحسب المعاهدة فان أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر هجوماً ضد جميع أعضاء الحلف[2].

أولاً/ المهام الأساسية للحلف:

تشتمل الوسائل التي يستخدمها الحلف في تنفيذ سياساته الأمنية المحافظة على قدرة عسكرية

---

[1] عدنان السيد حسين، **قضايا دولية التوسع الأطلسي**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص ص 13،14.

[2] نصري ذياب خاطر، **المرجع سبق ذكره**، ص 245.

كافية لمنع الحرب وتأمين دفاع فعّال، وقدرة شاملة على التحكم الناجح بالأزمات المؤثرة في أمن أعضائه، وجهوداً سياسية نشيطة تفضل الحوار مع الآخر، والأسلوب التعاوني في حماية الأمن الأوروبي، بما في ذلك الإجراءات المعدّة لتحقق تقدم في مجالي السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح.

لكي يحقق الحلف هدفه الرئيس، فإنه ينجز المهام الأمنية الجوهرية التالية:

1_ يؤمن أحد الأسس التي لا يمكن الاستغناء عنها في إقامة أمن مستقر في أوروبا يعتمد على تنامي المؤسسات الديمقراطية والالتزام بالحلول السلمية للنزاعات. ويسعى إلى خلق بيئة لا تكون أي دولة فيها قادرة على ممارسة الترويع أو القسر ضد أي دولة أوروبية أخرى أو على فرض الهيمنة بواسطة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.

2_ يخدم الحلف بوصفه منتدى عبر قارّي للمشاورات الحليفة في شأن القضايا المؤثرة في المصالح الحيوية لأعضائه، وهو يُسهّل التنسيق الملائم لجهود الأعضاء في مجال الاهتمامات المشتركة.

3 _ يؤمن الردع والدفاع ضد أي شكل من أشكال العدوان ضد أراضي أي دولة عضو فيه.

4_ يحافظ على التوازن الاستراتيجي في أوروبا.

عموماً، فإن البُنى المشكّلة ضمن الحلف تُمكّن الدول الأعضاء من تنسيق سياساتها بغرض إنجاز هذه المهام، كما تؤمن استمرار التشاور والتعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، وغير العسكرية الأخرى، إضافة إلى صياغة الخطط المشتركة للدفاع العام، وإقامة البنية التحتية اللازمة لتمكين القوات العسكرية من عملها. وتكمن خلف هذه النشاطات بنية مدنية وعسكرية معقّدة تشمل العاملين في الأمور الإدارية، الميزانية والتخطيط، وغيرها[1].

لا يزال الحلف إلى وقتنا هذا وعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفياتي يمثل الأداة الدفاعية الرئيسية للدول فضلاً عما يمثله لـــــ الولايات المتحدة من أداة تتيح لها التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية الأوروبية وفي مناطق أخرى من العالم[2].

ثانياً/ المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو وأسباب استمراره بعد نهاية الحرب الباردة:

1_ المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو:

تعرف الإستراتيجية بمعناها الواسع أو الشامل على أنها لم تعد أسيرة العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب بقدر ما أصبحت فنًا أو عملاً يزاوله السياسيون والإستراتيجيون لتحقيق الأهداف السياسية،

---

[1] نافع ايوب لبس، **حلف أطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلة**، مجلة الفكر السياسي، ع 19، 2000، ص ص 127،128.

[2] ممدوح نصار، احمد وهبان، **التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815_1991**، د ط، د س ن، ص ص 200،201.

أي أنها أصبحت"**عقيدة متحركة**"، أو أسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل وصولاً إلى أهداف يتوخى تحقيقها.

هذا الإطار النظري لمفهوم الإستراتيجية جسده الناتو فكرياً وعملياً منذ تأسيسه عندما جعل الدفاع الجماعي مقرونا بتحقيق أهداف سياسية تتمثل في حماية الغرب وقيمه ومصالحه الأساسية من تحديات وتهديدات الخطر الشيوعي (السابق) إن وجد، بمعنى انه لم يتم الدفاع على أساس عملياتي جغرافي بحت، وإنما على أساس جيو استراتيجي يطوق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد. ولذلك نجده يضم دولاً ليست أوروبية أو أطلسية، كما قامت أحلافاً مرتبطة به في آسيا والشرق الأوسط ويمكن أن نلتمس هذا المفهوم الواسع لإستراتيجية حلف الناتو في تركيبة هيكلته الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

على هذا الأساس فانّ الناتو يعد بنية أو مؤسسة ضمن النظام الدولي الراهن، ويقوم بأدوار ووظائف معينة مثل حماية الأعضاء فيه والدفاع عنهم في حال وقوع التهديد، والمساهمة في تطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتعبير عن مصالحهم الوطنية والجماعية، وهو من ثم كالحزب يمكن أن يضعف أو يتفكك إذا اخفق في أداء وظائفه، وبالعكس يمكنه البقاء والاستمرار كقوة سياسية عسكرية مهيمنة. إنّ الحلف اخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي، إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي. ومع هذا التحول في الوضع السياسي والعسكري للحلف، تغيرت أيضاً طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضاؤه، وأصبح لزاماً على الحلف أن يغير إستراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيرات. وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الذي تنبأ رؤساء حكومات الناتو في مؤتمر روما الذي عقد في سنة **1991** منهجاً جديداً للعمل ذا أبعاد واسعة اعتمدت على الحوار التعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية، والاستعداد لقبول شركاء جدد في أوروبا الوسطى والشرقية بوصفها جزئين مكملين لإستراتيجية الحلف[1].

ثم جاءت بعد ذلك الخطوة التالية في إطار الرغبة الأمريكية بتطوير استراتيجيات الحلف، فاتخذت ثلاثة قرارات في غاية الأهمية في قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل في يناير 1994 وهي:

1_ إقرار برنامج المشاركة من اجل السلام**(PFP)**[*] لفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف.

---

[1] محمد حسون، **إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 24، ع 1، 2008، ص ص 500،501.

[*] **PFP**: برنامج الشراكة من اجل السلام في سنة 1994 من اجل التعاون السياسي والعسكري بين الناتو والدول الشريكة في إطار الشراكة الاورومتوسيطة.

2_ تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية.

3_ فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف.

في سنة **1997** استبدل "**مجلس تعاون شمال الأطلسي**" بمجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية. وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف والمتضمنة التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، لتؤكد المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي واعتبار نفسه محدداً للشرعية الدولية بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس وهو ما برز واضحاً خلال أزمة سنة **1999**، والتي جعلت حلف الناتو يتبنى إستراتيجية جيدة وفق المفهوم الأمريكي وستصبح هي الأساس في تحركه، حيث ينتقل الحلف في ضوء هذه الإستراتيجية من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها.

هكذا اقر الناتو بأنّ التحديات التي تواجه هدفه في الهيمنة لم تعد متركزة في أوروبا وإنّما في قوسين هما:

إحداهما/القوس الشرقية: التي تضم دولا إسلامية غير عربية، مثل إيران وأفغانستان ودول أسيا الوسطى والباكستان، ويمثل هذا القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة فيها لإثارة النزاعات والحروب العرقية والدينية والمذهبية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثانيهما/القوس الجنوبية: التي تشمل الدول العربية في شمال إفريقيا ومصر والسودان، وتضم معها سورية ولبنان والأردن والجزيرة العربية، والتي تمثل بنظر حلف الناتو عنصر عدم استقرار، كما أنّ أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يمكن أن تقود إلى حروب أهلية تنشط عملية الهجرة إلى أوروبا، أو تصعد من عملية الإرهاب الدولي مع إحياء النزاعات الأصولية الإسلامية المتطرفة[1].

على هذا الأساس فقد سعى الناتو للتكيف مع هذه البيئة الأمنية الجديدة لعام ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال المفهوم الاستراتجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن ويتمثل المفهوم في بعدين رئيسين هما:

الأول: عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دونما الحاجة لاستصدار قرار من هذا المجلس.

الثاني: انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، وهذا يعني تجاوز الجغرافية في عمل الحلف.

بعد أحداث**11 سبتمبر 2001**، عقدت "**قمة براغ**" لحلف الناتو**21 و22 نوفمبر 2002**

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 501،502.

وشهدت تحولاً نوعياً في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرًا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت. كما أقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم هذا المبدأ على العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية[1].

2_ أسباب استمراره بعد انتهاء الحرب الباردة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل الوضع الصعب الذي كانت تعيشه روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، أطلقت الولايات المتحدة الدعوى لتوسيع حلف الناتو، خلافاً لاعتقاد الكثير من أن مهمة الحلف قد انتهت. وبالتأكيد هناك أسباب كثيرة وراء هذه الدعوة لاستمرار وتوسيع الحلف، ولعل من أهم تلك الأسباب ما يلي:

_ الأكلاف الباهظة لصيانة النظام الدولي: يعتقد البعض بان الولايات المتحدة بحاجة إلى منظور كأساس فكري للسياسة الخارجية بين وجهات النظر الانعزالية والتدخلية في الشؤون العالمية، فليس من السهل أن تختار الولايات المتحدة بين الهيمنة والعزلة الدولية، لان الهيمنة العالمية باهظة الثمن اقتصاديا، بينما العزلة باهظة الثمن سياسياً.

إن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تندد دوما بالأكلاف الباهظة لصيانة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وبسبب غياب قوة عسكرية مناهضة فان الولايات المتحدة ترغب بترتيب الأوضاع العالمية بواسطة ترتيبات تنظيمية تقوم برسمها مع حلفائها، وليس هناك أفضل من حلف الناتو للمشاركة في هذه الهيمنة ذات الأبعاد العالمية.

_ الرغبة في احتواء النفوذ الألماني: انه من الصعب حصر ألمانيا بدور عسكري فقط، فهي كانت تمثل خط المجابهة الأول مع الاتحاد السوفياتي، بمعنى أن يتطلب لها دور سياسي في أوروبا يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية، لاسيما مع القلق الأوروبي الذي يرى ألمانيا باقتصادها وصناعتها المتعددة قادرة على فرض هيمنتها على أوروبا في اتخذ قادتها قرار بتحويلها إلى قوة عسكرية خاصة أنها كانت مصدرًا لحربين عالميتين.

وهكذا سيكون حلف الناتو كابحاً لألمانيا ومقيداً لحركتها ومانعاً أن تبني لنفسها تطلعات تستهدف الهيمنة على القارة، حيث سيكون الحلف الأداة لمواجهة وكبح عناصر القوة الألمانية بحيث تبقى مقيدة بالحدود المرسومة لها منذ نهاية الحرب الثانية. إن خروج ألمانيا من الحلف، أو إنهاء الحلف لنفسه، سيدفع ألمانيا إلى بناء قدراتها العسكرية وربما حتى امتلاك القنبلة النووية، لذلك فان وجود الحلف معناه الضمان الكبير

[1] **المرجع نفسه** ، ص 503.

لمنع أية اختلافات مصدرها ألمانيا لتوازنات القوة[1].

_ **خروج الأوروبيون من الحرب الباردة وهم في كامل قوتهم الاقتصادية:** حيث يسيطرون على ثلث التجارة العالمية وينتجون أكثر من أي بلد أخر، ولكنهم يفتقدون إلى أرضية مشتركة مستقلة على المستوى الاستراتيجي العام. كما أن بناء إستراتيجية عامة جديدة يتطلب تعديلات جوهرية في ميزان الدفاع الأوروبي.

إن حلف الناتو بما يمثله من إستراتيجية أمنية متكاملة من حيث الوسائل والأهداف وما يفرضه من التزامات عسكرية بين أعضائه، هو أفضل من بناء تكامل أوروبي مشكوك فيه.

_ **شعور الدول الأوروبية بقلق كبير حيال مستقبل روسيا الحيادية:** هذه الدولة الواسعة المترامية الأطراف بما تملكه من إمكانيات هائلة، فالأوضاع الداخلية غير مستقرة والاقتصاد ضعيف، وتخشى الدول الأوروبية منهضة روسيا لبسط هيمنتها من جديد على منطقة وسط وشرق أوروبا، وهذا ما يفسر إصرار دول المنطقة الانضمام إلى الحلف، رغم انه يجلب عداوة مع روسيا. ولذلك فان بقاء الناتو وتوسعه، هو ضمان لبقاء روسيا ضمن حدودها التي رسمته منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، كما أن تحول الحلف نحو الشرق يعني ضمان عدم تحول روسيا إلى دولة إمبراطورية ذات مطامع إقليمية.

5_ انتهاء الحرب الباردة بالطريقة التي تمت يعني تحقيق نصر غير مسبوق للغرب، مما يعطي الحق بفرض سيطرته على العالم لأنه لم يعد هناك من يعيق هذه المهمة[2].

هذا ما جعل حلف الناتو إحدى الركائز الإستراتيجية الأمنية لبريطانيا، والذي يلعب دوراً هاماً في إبقاءها في الصدارة العالمية وبدونه فان الدور الذي تلعبه بريطانيا سينهار، في نفس الوقت ونظرًا لتأثيره على قرارات الاتحاد الأوروبي التي تنعكس سلباً على عمله في مجال السياسة الخارجية والتي أدت إلى انقسامات داخل الاتحاد من جهة، وعلى علاقاته مع الأطراف الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى جعل الاتحاد الأوروبي الشريك الفاعل لها وتدعوا إلى تنشيط دور الناتو في تسوية الصراعات العالمية جميعها مثل قضية العراق افغنستان من جهة أخرى.

---

[1] طالب حسين حافظ، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، دراسات دولية، ع46 ، ص ص 141،142.

[2] **المرجع نفسه**، ص 143.

ثالثاً/العلاقات الأوروبية الأمريكية ما بين التفاعل والاختلاف:

1_ التفاعل بين الجانبين الأمريكي والأوروبي عبر العديد من القنوات:

اتبعت الولايات المتحدة سياسة اقتصادية إستراتيجية لمواجهة الخطر الشيوعي تمثلت في تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأوروبية التي أنهكتها معارك الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك مشروع "**مارشال**" المنسوب إلى وزير الخارجية الأمريكي"**جورج مارشال**" "**George Marshall"** سنة **1947** الذي دعا إلى إعادة بناء أوروبا هذا المشروع الذي كانت له أهداف عسكرية وأخرى اقتصادية وثالثة سياسية ذلك أن الصناعة والتجارة والزراعة الأوروبية قد تعرضت أثناء الحرب لأضرار كبيرة، وان مثل هذه الظروف من شانها تهيئة المناخ لانتشار الشيوعية، وان لا بد من معونة مادية لتقف القارة الأوروبية على قدميها ثانية[1].

لقد شكلت العلاقات الأطلسية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية، على الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى مثل الصين، الهند، البرازيل، وروسيا، ما جعل كل من أمريكا والاتحاد يشكلان الفاعلين الأساسين الاقتصاديين على الساحة الدولية، ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيهم المجال العسكري[2].

تحولت الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أحياناً إلى نوع من التنافس والاختلاف حول العديد من مجالات العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، استطاع الاتحاد الأوربي تطوير علاقات مؤسساتية مميزة مع عدد من الأقاليم، مثل الكاريبي، وإفريقيا، دول المحيط الهادي، ودول البحر المتوسط إذ تم النظر إلى الاتحاد الأوروبي كقوة تنموية عظمى تتفوق على أمريكا في مجال التنمية[3].

يتم التفاعل بين الجانبين الأمريكي والأوروبي عبر العديد من القنوات أهما:

_ على الصعيد العالمي: عبر المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

_ على صعيد الدبلوماسية الدولية: ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي عبر شبكة من المنتديات الدبلوماسية مثل "**مجموعة الاتحاد الأوروبي 3+3**" والمختصة بتسوية الملف النووي الإيراني،

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**، د.م.ن: الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية للنشر، ط1، 2006، ص 119.

[2] حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 27، ع 3، 2011، ص 239.

[3] **المرجع نفسه**، ص 243.

مجموعة الأوروبية في الشرق الأوسط والثلاثية في البلقان.وهناك مجموعات رسمية لتنسيق السياسات مثل "**الغواد**" "**QUAD"** التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا وألمانيا لتبادل المعلومات، ومجموعة "**QUINT"** وتضم فضلاً عن المجموعة الأربعة السابقين في "**الغواد**" ايطاليا وتناقش مسائل متعلقة بـ أوروبا الجنوبية الشرقية. كذلك مجموعة الاتصال "**Contacte Groupe**" المؤلفة من الدول المشاركة في"**الغواد**" فضلاً عن روسيا وايطاليا التي تولت موضوع البلقان في أواسط تسعينات القرن الماضي وأواخره. وكان المشاركون في هذه المنتديات يتكلمون مع بعضهم يومياً تقريباً، ويناقشون المسائل بالتفضيل كلها. ويشارك الاتحاد الأوروبي في افغنستان ويتمتع بدور أساسي في مجموعة الثمانية دول الصناعية الكبرى، وكذلك في مجموعة العشرين، ولكن ليس من الواضح هل هذه المشاركة عززت من مكانة الاتحاد الأوروبي كلاعب أساسي عند الولايات المتحدة الأمريكية أو على العكس أضعفته؟.

_ على الصعيد الفوق القومي: عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

_ على الصعيد الوطني (المحلي): بين دول الاتحاد والولايات المتحدة.

_ على الصعيد الأمني والسياسي: عبر أجهزة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، مثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والسياسة الأوروبية والأمنية الدفاعية، هاتان السياستان المدعومتان من قبل الولايات الأمريكية، من منطلق أنها تملأ فراغ السياسة الأمريكية، وللاستجابة للتحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية، ولاسيما في التسعينات في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين[1].

_على الصعيد الأطلسي: إنّ تطور حلف الناتو جعل هذه العلاقات جزءاً من النظام المؤسساتي متعدد في إطار النظام الأطلسي وقد بذلت جهود لتحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية، من خلال توقيع ما سمي بالإعلان الأطلسي سنة **1990** والذي أسس لمبادئ مشتركة تنظم آليات العمل بين الجانبين. تبعه فيما يعرف سنة **1995** توقيع ما عرف بـــــ "**الأجندة الأطلسية الجديدة**" "**NTA**"[(*)]، كما أسست "**الشراكة الاقتصادية الأطلسية**" "**TEP**" الموقعة سنة **1998** قاعدة للاعتراف المتبادل بالاتفاقات التقنية التي تتعامل مع موضوعات مثل إدارة التجارة والمنافسة وأسست ثلاث أشكال من الحوار الحكومي من الجانبين: الحوار الوزاري الاقتصادي والحوار السياسي على مستوى وزراء الخارجية، ومجموعة الحوار الرئيسية للحوار عبر الحكومات[2].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص247.

(*) **NTA الأجندة الأطلسية الجديدة/New Transatlantic Agree-ment** : اتفاقية تشمل جميع العلاقات الأمريكية الأوروبية، توفر التعاون من اجل تعزيز السلام والاستقرار لمكافحة الاتجار بالبشر والإرهاب ومن اجل تطوير التبادلات التجارية المتبادلة.

(2) **المرجع نفسه**، ص 248.

كما يقول "**أزيبغينيو برجنسكي**" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق: " **تمثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي. وإذا عمل معاً ستصبح أمريكا وأوروبا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي**". ومع ذلك غالبا ما يكونان على طرفي نقيض، حيث كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أوروبا "**لا تفعل ما يكفي**" في مجال الدفاع الجماعي، في حين كانت الشكوى التي يرددها غالبا الأوروبيون أن أمريكا تبالغ في التصرف بمفردها. لذا فان نقطة البداية الجديدة لتقييم العلاقات الأطلسية هي طرح السؤال التالي: ماذا لو فعل الأوروبيون ما يكفي وماذا لو قلل الأمريكيون من التصرف بمفردهم[1]؟. وهذا ما يبينه الجدول رقم **(3.2)**.

جدول رقم 3.2: العلاقات الأمريكية الأوروبية

العلاقات بين الحكومات	العلاقات عبر الحكومات	العلاقات فوق القومية
اجتماعات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (الأمن الناعم، الشؤون الاقتصادية).	(في الجانب السياسي): الأجندة الأطلسية الجديدة + NTA، مجموعة على مستوى عال. (في الجانب الاقتصادي): الشراكة الأطلسية الاقتصادية (TEP).	الحوار الأطلسي للأعمال
قمم الناتو فيما يعرف بـــــ (الأمن الصلب)	مجموعة القيادة ضمن TEP مجموعة العمل فيTEP (الجانب الأمني): مجموعات العمل في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة	الحوار الأطلسي للمستهلكين الحوار الأطلسي في مجال البيئة

المصدر: حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 27، ع 3، 2011، ص 249.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ جميع هذه الاجتماعات التي تمحورت بين الطرفين سواء في الشؤون الاقتصادية أو السياسية (الأجندة الأطلسية) كلها تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي على الصعيد العالمي.

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **المرجع سبق ذكره**، ص 105.

2_ الخلافات الأمريكية الأوروبية:

لم يكن الأوروبيون خلال الحرب الباردة قادرين على الحيلولة دون أن تنعكس هذه السيطرة في ميادين عسكرية بالغة الحساسية، ومع نهاية الحرب الباردة بدأ الرفض المتنامي لهذه السيطرة مرافقاً لتحولها إلى هيمنة متصاعدة، وهذا ما انعكس في ازدياد الأزمات الداخلية للحلف ويتضح هذا من خلال ما يلي:

_ ازدياد الانزعاج من ظهور الأسلوب الأمريكي في صناعة القرار دون مراعاة مصالح الحلفاء.

_ ازدياد مظاهر الرفض العلني للإيماءات الأمريكية الأطلسية كما كان مع حرب احتلال العراق.

_ الرفض المتجدد للاستجابة إلى رغبة واشنطون في زيادة القوات العسكرية الأطلسية في افغنستان[1].

كانت الشكوى التي غالباً ما يرددها الأوروبيون أنّ أمريكا تبالغ في التصرف بمفردها في حين كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أنّ أوروبا لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي. إن الشكوى الأمريكية مبررة من الناحية الإحصائية، فمع أنّ إجمالي الناتج المحلي القومي للاتحاد الأوروبي مساوٍ تقريباً لإجمالي الناتج المحلي القومي لأمريكا، فان الاتحاد الأوروبي الذي يضم حاليا خمس عشرة دولة و**375 مليون** نسمة (في مقابل **280 مليوناً** في أمريكا) ينفق اقل من نصف ما تنفقه أمريكا تقريباً على الدفاع، كما انه في السنين الخمسين الأخيرة تم نشر القوات الأمريكية على التراب الأوروبي بغية حماية أوروبا من التهديد السوفياتي، بل إنّ أوروبا كانت فعلياً محمية أمريكية طوال فترة الحرب الباردة وحتى بعد الحرب الباردة كانت القوات الأمريكية رأس حربة المجهود العسكري الذي بذل في إخماد أعمال العنف التي اندلعت في دول البلقان الأوروبية. كما كانت أوروبا المستفيد من الناحية الاقتصادية من الدور السياسي والعسكري الباعث على الاستقرار الذي لعبته الولايات المتحدة في كل من الشرق الأوسط (الذي تعتمد على نفطه أوروبا أكثر مما تعتمد أمريكا) والشرق الأقصى (الذي يتزايد حجم التجارة الأوروبية معه باطراد). وهكذا كانت أوروبا بمثابة راكب بالمجان بالنسبة للأمريكي العادي[2].

الرؤية الأمريكية _الأوروبية المختلفة في إدارة الصراعات: على الرغم من الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلاّ أنّ رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة، فأوروبا ترجح دائما إلى كافة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلا عن الوسائل العسكرية، وتفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية

---

[1] نبيل شبيب، **حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي**، مركز الجزيرة للدراسات، د ط، 2009، ص 18.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 105،106.

لاسيما مجلس الأمن، بينما ترى الولايات المتحدة أنّ إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها[1].

بقاء الحلف الأطلسي كأداة للنفوذ الأمريكي في أوروبا...لماذا بقي الحلف؟:

السؤال الذي رافق هذا الانعطاف وهو: لماذا يستمر حلف شمال الأطلسي طالما أن حلف وارسو الذي قادته موسكو، سقط مع سقوط الاتحاد السوفياتي؟ واستطرادا، ما هو الدور الوظيفي الجديد للحلف في المرحلة العالمية الجديدة؟ وهنا نجد برز اتجاهان في معرض الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة بإلحاح، اتجاه يبرر بقاء الحلف وآخر لا يجد مبررا لبقائه على قيد الحياة.

هنا بالذات برزت الاختلافات الأوروبية الأمريكية أكثر، خاصة وان الولايات المتحدة هي التي قادت الاتجاه الأول الذي يقوم على قاعدة تعزيز الدور الأمني الأوروبي في قيادة الحلف انطلاقاً من الترابط الأمن الأوربي والأمريكي_ أو من امن الغرب – على أسس حضارية واقتصادية وسياسية وتالياً أمنية[2].

على هذا الأساس نجد أنّ الحلف ليس مجرد أداة عسكرية وأمنية، وإنما هو إلى ذلك معني بالشؤون السياسية والاقتصادية، أي انه معني بالأمن الأوروبي على نطاق واسع وفق المفهوم الشامل للأمن.

في المقابل، برز اتجاه معاكس بقيادة فرنسا وألمانيا الموحدة لا يجد ضرورة لاستمرار الحلف طالما أن الخطر الشيوعي قد زال، وغدا الأمن الأوروبي بعيداً من التهديد الخارجي. صحيح أن هناك اضطرابات داخلية مع انهيار الاتحاد اليوغسلافي، ونشوء نزاعات عرقية وإقليمية، بيد أن هذا الواقع هو مرحلي ولا يقود إلى التمسك بالحلف العسكري والأمني الكبير الذي يرتب أعباء مالية وإدارية وسياسية وعسكرية على الدول الأعضاء. ولاحظ هذا الاتجاه كيف يتعاظم التنافس التجاري الأوروبي _ الأمريكي، والروسي _ الأمريكي، والبياني _ الأمريكي. وعليه فان تعزيز مؤسسات الاتحاد الأوروبي هو الرد الحقيقي على التحديات الآتية، وسرعان ما انطلقت معاهدة ماستريخت في سنة **1992** لتكريس صيغة الاتحاد الأوروبي، وتعطيه آفاقاً سياسية ومالية وأمنية مشتركة.

الواقع أنّ الاتجاه الأمريكي المتمسك بالصيغة الأطلسية هو يسطر على مجريات السياسة الأوروبية وهذا لعدة أسباب:

---

[1] ستار جبار الجابري، **موقف دول الاتحاد الأوروبي اتجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق**، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع 36، ص 41.

[2] عدنان السيد حسين، **المرجع سبق ذكره**، ص 25.

1_ انتشار النزاعات المسلحة داخل الدول، وتهديد الأمن الوطني والإقليمي، حيث شهد العالم في سنة **1992** على سبيل المثال 32 نزاعاً مسلحاً، أخطرها نزاع البوسنة والهرسك وما اثر سلباً في الأمن الأوروبي، ونزاعات الهند، وباكستان، ولاوس، وطاجيكستان، واذربيجان وغيرها وقد برزت مشكلة اللاجئين في أوربا من جراء تفكك يوغوسلافيا السابقة، مع وجود أكثر من **7,2** مليون لاجئ حتى نهاية سنة **1992**، ناهيك عن انفجار مشكلات الأقليات الاثنية في البلقان والجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق مع ما يؤدي ذلك إلى تبديل الحدود السياسية للدول.

2_ فشل الأمم المتحدة ولو بتأثير أمريكي سلبي في حفظ السلم والأمن الدوليين مع محدودية حجم ودور قوات حفظ السلام الدولية في معالجة النزاعات والأزمات برز هذا الفشل في يوغوسلافيا واسيا الوسطى والقرن الإفريقي، وأصيبت نظرية الأمن الجماعي (العالمي) بنكسات متوالية، وعليه فان بقاء حلف شمال الأطلسي كأداة أمنية لحفظ السلام، أو صنع السلام في مناطق التوتر ضرورة أوروبية وربما عالمية في نظر المدافعين عن مبررات بقائه.

3_ تفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم كله، وخصوصاً في دول الجنوب، أو الدول النامية مع تزايد حجم المديونية بل قامت حروبا تجارية إذا جاز التعبير بين الدول الصناعية الشمالية بالتزامن مع تأكل مشاريع التنمية في عدد من الدول..المدافعون عن بقاء الحلف، وجدوا التعاون الاقتصادي الأمريكي _ الأوربي مطلباً يمكن تحقيقه مع انفتاح الحلف على البرامج الاقتصادية والسياسة الجديدة.

4_ سعت الدبلوماسية الأمريكية إلى تعبئة الرأي العام الغربي بضرورة المشاركة في حرب (عاصفة الصحراء) مستغلة حاجة اليابان وأوروبا الغربية إلى نفط الخليج، العنوان هو الدفاع عن الدول المستقلة، وتحريرها من الاحتلال، أما الجوهر فهو في السيطرة على آبار النفط في الشرق الأوسط مباشرة، بعدما أيقنت الإدارة الأمريكية بحاجتها إلى الطاقة النفطية في القرن الواحد والعشرين، وصعوبة توفير بدائل الطاقة[1].

محدودية الدور الأوروبي في عدد من مجالات السياسة الخارجية:

فيما يخص القوة العسكرية نجد أنّ الأوروبيين غير متحمسين لزيادة الاتحاد الأوروبي إنفاقه على الدفاع، ففي مسح أجراه مجلس شيكاغو للشؤون الدولية وصندوق مارشال الأوروبي في ستة دول أوروبية، أيد**42%**من الأوروبيين المحافظة على نسبة الإنفاق العسكري نفسها، في حين دعا نسبة **33%** من الأوروبيين إلى تخفيضه وفقط **22%**أيدوا زيادته، ونلاحظ وجود اختلافات بين الدول الأعضاء فقد

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 26_29.

أيد**52 %** من الايطاليين و**45 %**من الألمان تخفيضه، وأيد**45%**من البولنديين زيادة الإنفاق على الدفاع، ودعا **53%**من البريطانيين والهولنديين و**47%**من الفرنسيين إلى إبقائه عند الحد نفسه.

وفي السياق نفسه تكتب "**تيريز ديليبيش**" الباحثة في مركز الدارسات والبحوث الدولية بـــ باريس: "**في وقت يقبل فيه العالم على التسلح، فقد القادة الأوروبيون القدرة على تسويغ الإنفاق العسكري أمام شعوبهم، على رغم من أن مسوغات التسلح لا تنقصهم. فهم يتكلمون على عالم خطر ويصعب التكهن بحوادثه ولكنهم غير مقتنعين بالحاجة إلى التسلح، وحتى في فرنسا منح أصحاب المطاعم أكثر من ثلاثة ملايين يورو بينما اقتطعت خمسة بلايين يورو من موازنة الدفاع**", وتضيف: "**ينظر الأوروبيين بعين الاعتزاز إلى تدخلهم العسكري في الكونغو والصومال ولكنهم لا يلاحظون الهوة الشاسعة بين مهمات سطحية مثل هذه وبين الإسهام الراجح والحاسم في الأمن الإقليمي والدولي**"[1].

عقدة التخوف الأوروبي من الهيمنة الأمريكية حيث يتداول الأوروبيون نظرية تفيد بان كل ما يحدث في العلاقات الأطلسية، يحدث بسياسة أمريكا فأمريكا تعمل وأوروبا تتفاعل مع الفعل الأمريكي. ويرى التقرير الذي وضعه "**تيكويتني وجيريمي شابيرو**" من معهد "**بروكنيغر**" بعد مقابلات في كل الدول الأعضاء 27 للاتحاد، بأنّ الأوروبيين لا يزالون يحتفظون بأوهام ضارة اكتسبوها خلال "**عقود من الهيمنة الأمريكية**"، وتنتج مزيجا غير صحي من الرضا الذاتي والخضوع المفرط للولايات المتحدة الأمريكية التي تحتاج إلى شركاء أقوياء في عالم لم تعد تسيطر عليه، واهم هذه الأوهام والمعتقدات:

أ_ استمرار اعتماد الأمن الأوروبي الكامل على أمريكا.

ب_ تتشارك أمريكا وأوروبا بالمصالح الأساسية ذاتها.

ج_ تعد المحافظة على التوافق الأطلسي أكثر أهمية من تأمين الأهداف الأوروبية في أي مجال محدد.

هـ_ استمرار النخبة الأمريكية السياسية بالنظر إلى أوروبا بعيون ما قبل الحرب الباردة، فمنذ**1947** حتى **1991** كانت الرؤية الأوروبية بأنه يجب على أمريكا حماية الأوروبيين، وفي المقابل على الأوروبيين الخضوع لها، فالأمريكيون مازالوا يؤمنون بان أوروبا الحالية هي نفسها أوروبا ذاتها ما قبل نهاية الحرب الباردة[2].

مشروع الدرع الصاروخي الذي كان طرحه في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق"**رونالد ريجان**" طرحاً مختلفاً تماماً عن أسلوب الطرح في عهد "**بيل كلينتون**" ثم "**جورج بوش**" الابن، إذ اعتبر في البداية قبل نهاية

---

[1] حسين طلال مقلد، **المرجع سبق ذكره**، ص 251.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 152،153.

الحرب الباردة وسيلة أطلسية مشتركة للضغط على المعسكر الشرقي بأسلوب الردع العسكري وماليا في الدرجة الأولى، إلى أنّ لفظ أنفاسه الأخيرة بالفعل. ولكن الطرف الأمريكي تمسك بالمشروع لاحقاً رغم زوال السبب الرسمي المعلن والمشترك أطلسيا، ولا يمتنع عن تنفيذه السريع في عهد "**كلينتون**" إلاّ لأسباب مالية وهو ما استدعى تعديله إلى مشروع مصغر ولكن على أساس التقنية العسكرية نفسها، ثم تأجل القرار في عهد "**كلينتون**" بسبب الإخفاق في بعض التجارب الأساسية للتأكد من هذه التقنية، وتحول في هذه الأثناء إلى مشروع عسكري أمريكي محض بعد أن كان أطلسياً، ما يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما أدى إلى وصول تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية الأمنية في اتجاه الانفصال والاختلاف في المواقف لا في اتجاه التفاهم والاندماج[1].

اختلاف الرأي العام الأمريكي _ الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي: حيث اظهر مسح اجري سنة **2001** من قبل مجلس شيكاغو، الاختلافات بين الأمريكيين والأوروبيين في مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية في قضايا عدة منها قضايا دعم الدول الفقيرة لتطوير اقتصادياتهم، دعم الضربات الجوية ضد معسكرات تدريب الإرهابيين والمنشات والقيام بعمليات لقتل القادة الإرهابيين وغيرها من القضايا[2].

اختلاف السياسات الأمريكية _ الأوروبية في دعم الاتفاقات الدولية: بالمقارنة بين الالتزام الأمريكي والأوروبي نجد أن الأوروبيين (مع بعض الاستثناءات من بعض الدول) يصادقون على معظم الاتفاقيات المبرمة بينهم في حين نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تصادق على نصف هذه الاتفاقيات مثال على ذلك "**معاهدة اوتاوا**" لحضر الألغام الفردية في **04 ديسمبر 1997** والذي صادق عليه الاتحاد الأوروبي باستثناء (بولندا التي وقعت ولم تصادق وفنلندا التي لم توقع) في حين نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقعه على الإطلاق[3].

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة صراع اليورو _ دولار: مع انهيار نظام "**بريتن وودز**" سنة **1971**، وخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب، أصاب العالم ما يشبه الهزة النقدية، بحيث شاعت المضاربات، والتقلبات السعرية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي، خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين[4]. ومع دخول اليورو رسمياً في المعاملات النقدية الأوروبية في الأول من

---

[1] نبيل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] حسين طلال مقلد، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

[3] **المرجع نفسه**، ص 255.

[4] محمد مِراد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الاقتصاد –الايدولوجيا–الأزمات**، د.م.ن: دار المنهل اللبناني للنشر، ط1، 2010، ص264.

جانفي**1999**، جعل من الأوروبية منافساً قطبياً حقيقياً للعملة الأمريكية، التي راحت تفقد أحاديتها القطبية ليس على الصعيد النقدي والمالي وحسب وإنما أيضا على الصعيد الاقتصادي، وبالتالي على صعيد موقعها في النظام الرأسمالي العالمي[1].

المطلب الرابع: معوقات السياسة الأمنية الأوروبية

أولاً/ الخلافات والانقسامات الأوروبية:

اشرنا في الفصل الأول إلى أن أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي هو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**". وهذا ما يفتقده الاتحاد الأوروبي حيث أدت الخلافات والانقسامات الأوروبية إلى نقص التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، وسياسات الاتحاد الأوروبي، إلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة إزاء القضايا الدولية وحتى الإقليمية منها وهذا من خلال ما يلي:

1_ الخلاف حول المسائل الدولية (موقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق):

تُعتبر قضية العراق من أهم القضايا التي برز فيه هذا الاختلاف إذ لا يمكن أن توضع دول الاتحاد في خانة واحدة عند مناقشة موقفها من الإستراتيجية الأمريكية في العراق حيث لم يكن مستغربا أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما فرنسا وألمانيا بوصفها القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي والتي من مصلحتها عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافيا منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها[2].

لقد انقسمت المواقف الأوروبية بشان الحرب الأمريكية على العراق إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى من دول الاتحاد الأوروبي وأهمها بريطانيا اشتركت منذ البداية في عمليات غزو العراق واحتلاله، واشتركت وما زالت في القوات المتعددة الجنسيات.هذه الدول تدعم بشكل كامل السياسة الأمريكية في العراق وترى في الخطط الإستراتيجية الأمريكية المخرج الصحيح لتحقيق النصر في العراق، وهي تعمل على إكمال الجهد الأمريكي وتدعيمه وتعد نفسها حليفًا استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية.

المجموعة الثانية هي تلك التي اشتركت في عمليات غزو العراق، ومن ثم في القوات المتعددة الجنسيات لكنها انسحبت من الائتلاف لأسباب متعددة أهمها التغير الذي حصل في حكومات تلك الدول، ومجيء حكومات تعارض المشروع الأمريكي في العراق أهمها اسبانيا حيث أطاح "**خوزيه روريغيز ثاباتيرو**"

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 272.

[2] ستار جبار الجابري، **المرجع سبق ذكره**، ص 41.

"**José Luis Rodriguez Zapatero**" بـــ رئيس الوزراء "**خوزيه ماريا اثنار**" " **José Maria Aznar**" وكان موضوع العراق من أهم المواضيع التي أطاحت بـــ"**اثنار**"، لاسيما بعد تفجيرات مدريد التي سبقت الانتخابات بمدة قصيرة، حيث عد الناخبون أن تحالف اسبانيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا في غزو العراق قد وضع بلدهم في مرمى نيران حرب ليس لهم فيها مصلحة تذكر.وموقف هذه الدول من الإستراتيجية الأمريكية في العراق كان متأرجح بين المتحفظ والرافض وغير المهتم.

أما المجموعة الثالثة من الدول وهي الأهم فهي تلك التي قادت المعارضة الدولية والأوروبية ضد المخططات الأمريكية اتجاه العراق، وعارضت الغزو ومن ثم كل ما ترتب عليه من إجراءات واهم تلك الدول فرنسا وألمانيا، إلا أن هذه الدول اتسم موقفها بكثير من التغيير بين المعارضة والمساندة تارة والتحفظ تارة أخرى[1].

يرجع هذا الانقسام إلى الافتقار للنظرة الدقيقة الموحدة فرغم أن كل الدول الأوروبية تتفق على ضرورة قيام الاتحاد بممارسة دور هام في العالم، إلا أنها لا تتفق حول طبيعة هذا الدور ومداده فهناك دول تبحث عن الدور العالمي للاتحاد وأخرى تبحث عن الدور الإقليمي وهكذا[2]. وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية الأمريكي السابق "**هنري كيسنجر**" " **Henry kinssinger**" ذات يوم: "**في كل مرة نسمع فيها حديثا عن أوروبا، أتساءل مع من أتكلم؟ فيه إشارة إلى أنّ أوروبا هي أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض حناجر قادة أوروبا المتحمسين لتحقيق حلم أوروبا العظمى، ولكنها في الواقع لا وجود لها**"[3].

2_ موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه التبعية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي:

إذا تحدثنا عن غياب تعريف مشترك للأمن الأوروبي نجد أنّ هذا الغياب يعود إلى أنّ مفهوم الأمن الأوروبي في حد ذاته ينقسم بين الأمن الأوروبي حسب الدول ذات النزعة الأطلسية وعلى رأسها بريطانيا والأمن الأوروبي حسب الدول ذات النزعة الأوروبية، هذا الانقسام شكل عائقاً كبيراً في تحديد السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

نتيجة للضعف الأوروبي خاصة العسكري مقارنة بأمريكا، نجد هناك تبعية أوروبية لهذه الأخيرة في إطار الحلف الأطلسي. وهذا الضعف أدى إلى وجود ذلك التجاذب المستمر بين التوجهات الأطلسية والتوجهات الأوروبية بسبب الخوف من حصول خلاف مع أمريكا، مما يجعل أوروبا اقرب دائما إلى هذه الأخيرة،

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص 45،46.

(2) مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً**، مجلة الفكر، ع11، ص281.

(3) **المرجع نفسه**، ص 283.

ووجود هذا الاتجاه الأطلسي زاد من أهمية دور وتأثير العامل الأمريكي في تحديد مواقف أوروبا وسياستها الخارجية. ولا شك أن هذا التجاذب يعتبر أيضا من المعوقات الكبرى لتوحيد السياسة الخارجية الأوروبية، ولعب أوروبا دور مؤثر في السياسة العالمية.

لذلك نجد أوروبا تتخبط بين الاستقلالية والتبعية لأمريكا، وغالباً ما ظلت السياسة الخارجية الأوروبية تراوح مكانها بسبب عدم القدرة على بلورة حتى الخطوط العريضة لهذه السياسة، بحيث تبقى مواقف أوروبا بين الاتجاهين الأطلسي والأوروبي، أي التأييد الكامل لأمريكا، أو الاختلاف معها واتخاذ مواقف متميزة عنها، ولكن دون أن يؤدي إلى الوقوف ضد أمريكا أو ضد مصالحها وخاصة إذا قامت هذه الأخيرة بتنفيذ مبادرة أو سياسة معينة. وهنا نرى وجود اختلاف بين الدول الأوروبية، فهناك من ترى انه من حق أوروبا التفكير والعمل على حماية أمنها والدفاع عن مصالحها، من خلال بناء منظومة دفاعية مستقلة وتبني سياسة خارجية موحدة، وهناك من تعارض ذلك وتدعو إلى بقاء أوروبا تحت المظلة الأطلسية أي الأمريكية.

هكذا فقد ظلت أوروبا تتأرجح بين الأطلسية والأوروبية مع ميل أكثر نحو الاتجاه الأول، بسبب محدودية القوة الأوروبية، وعدم وجود دفاع أوروبي مستقل، مما خلق تبعية سياسية وأمنية لأمريكا. وهذه التبعية تقف عائقًا أمام الهدف الذي تسعى أوروبا تحقيقه من خلال إستراتيجيتها التكاملية، ألا وهو توحيد ساستها الخارجية، ولعب دور مؤثر على الساحة الدولية، بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية ومستقلاً عنها لكن هذا المسعى مازال بعيد المنال[1].

3_ الاختلال في وضع دستور للاتحاد الأوروبي (الدستور الأوروبي الجديد):

يُعتبر الاختلال في وضع دستور للاتحاد الأوروبي، هذا الدستور الذي لم توافق عليه حتى عام **2006** سوى **15** دولة من أصل**25** دولة عضواً في الاتحاد (**27** دولة في العام **2007**)، الأمر الذي يعني أنّ **12** دولة لم تعطِ موافقتها النهائية عليه بعد، وهو ما يعكس مدى الأزمة التي تواجه المشروع التوحيدي الأوروبي على الصعيد الدستوري[2].

ثانيا/ محدودية الأمن الأوروبي والخلاف حول المسائل الجهوية (قضية كوسفو):

تُعتبر محدودية الوسائل الأوروبية في تسيير أزمات وقعت في قارتها ولم تُحل إلاّ بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل السياسة الخارجية الأوروبية والأمنية المشتركة،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 283،284.

[2] محمد مِراد، **المرجع سبق ذكره**، ص 258.

[2] **المرجع نفسه**، ص 272.

ولعلّ أنّ مسألة "**كوسفو**" هي اكبر دليل على ذلك، هذه المسألة التي تُعتبر حرباً أمريكية ذات القرار الأمريكي حيث كانت القوات الأطلسية تخوض حرباً باهظة الكلفة مضعضعة التركيز ولا علاقة للأوروبيين بها. هكذا كان "**الأطلسي**" يخوض حرباً غير تلك التي يخوضها الصرب، ففي حرب "**كوسفو**" تبخرا المبدأين اللذين من المفروض أن تعتمد عليهما الولايات المتحدة الأمريكية وهما:

1_ لا تدخل أمريكا في نزاع إلاّ إذا أمّنت له الوسائل العسكرية لكسبه.

2_ لا تطلق الولايات المتحدة الأمريكية أبداً شرارة الحرب إن لم تكن تعرف مُسبقاً كيف تُطفئها.

الواقع أن هذين المبدأين تبخرا في "**كوسوفو**"، ويتذكر البعض في واشنطن ملاحظة ساخرة التي وجهتها "**مادلين أولبرايت**" إلى "**كولين باول**" سنة **1993**: "**ماذا تنفع جميع فرقنا العسكرية، يا جنيرال، إن لم نستعملها**"[1].

بدأت حملة كوسوفو في سنة **1999** والتي استمرت على مدى **78** يوماً وتضمنت استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة في غياب أي تفويض محدد صادر من مجلس الأمن الدولي. كما أن تلك الحملة تزامنت مع الذكرى الخمسين لتأسيس الحلف وألقت بظلالها عليها[2]. حيث ساهمت الولايات المتحدة إلى غاية **7 جوان 1999**، بأكثر من **60%** من تكاليف العمليات العسكرية، و**70%** من الطلعات الجوية، و**249** طائرة و**16** قطعة بحرية و**7150** جندي.

إنّ أبرز الأهداف المتدرجة للسياسة الأمريكية من هذه الحرب هو إثبات عجز الأوروبيين في التعامل الفعّال المستقل عن الدور الأمريكي مع أزمات القارة الأوروبية[3]، مع تأكيد عجز أوروبا الموحدة اقتصادياً والمقسمة إثنياً ومذهبياً وأمنياً عن حماية أمنها واستقرارها، وضرورة إقامة بنية مؤسسية للسياسة الأمنية والخارجية الأوروبية المشتركة، وهو ما نصت عليه "**قمة كولون**" في **3 و4 جوان 1999**.

على هذا الأساس نجد انه من بين أهم الأهداف الإستراتيجية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها خلال ضربات حلف الشمال الأطلسي هي الرغبة في السيطرة على أوروبا عبر التدخل من جديد في هذه القارة. وعليه شكلت الضربات رسالة موجهة إليها وبالأخص إلى فرنسا التي كانت تحاول إعادة بناء الأمن الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة عبر تأسيس هوية دفاعية أوروبة، كما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) اريك لوران، **حرب كوسفو الملف السري**، تر الاوديسية للثقافة والإعلام، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط1، 1999، ص ص، 100،101.

(2) كريستوفر بينت، **حلف الناتو واستخدام القوة**، مجلة حلف الناتو، 2007. د ص.

(3) لخميسي شيبي، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 138-140.

خلال هذه الرسالة إثبات فشل سياسة أوروبا والأوروبيين في حل مشاكلهم الداخلية بمفردهم واثبات عدم استغنائهم عن الدور الأمريكي في ميدان الدفاع و تأكيد الدور القيادي لها في القضايا العسكرية والأمنية.

إضافة إلى مسألة انضمام تركيا والكثير من المسائل والقضايا التي تجعل الاتحاد الأوروبي يقف على اتجاهين لا على اتجاه واحد.

خلاصة القول انه هذه الاختلافات الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي سواء حول المسائل الدولية أو المسائل الإقليمية وهذه المحدودية الأمنية والتبعية الأطلسية تجعله غير قادر للمنافسة على القيادة العالمية.

المبحث الثاني: مكانة بريطانيا في الأمن الأوروبي

تعد الحرب العالمية الثانية منعطف تاريخي مهم في مسار السياسة الدولية، نتجت عنها متغيرات دولية مهمة، أحدثت تغيير جوهري في شكل النظام الدولي ورسم مسار جديد للعلاقات الدولية.

فنتيجة لظروف ومتطلبات هذه الأخيرة خرجت كل من بريطانيا وفرنسا منها هما أكثر ضعفاً على الرغم من خروجهما منتصرين، فقد تراجعت هيبتهما الدولية أمام دول العالم حيث انسحبت كل منهما من مساحات واسعة من العالم لأنهما أصبحتا غير قادرتين نتيجة المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، التي تسببت بها الحرب أن تديما وجودهما واحتلالهما لتلك المناطق[1].

المطلب الأول: حالة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً/ الانهيار البشري والعسكري:

لم تعد بريطانيا من العظمة بحيث يمكنها أن تتصرف بمفردها في الشؤون العالمية، لا ولا أية دولة من الدول الكبرى التقليدية في غربي أوروبا. ذلك أن الظروف التي كانت سائدة في منتصف القرن العشرين وضعت إتاوة ثقيلة على مكانة هذه الدول ومواردها. لذلك إذا كانت السيطرة في القرن التاسع عشر للدول التي تتمتع بالمهارات ويتراوح سكان الواحدة منها من ثلاثين إلى أربعين مليوناً، فقد انتقلت هذه السيطرة الآن إلى الدول التي تتمتع بقسط كبير من الاكتفاء الذاتي في مجال الخدمات ويزيد عدد سكان الواحدة منها على مائة مليون نسمة،وبديهي أن بريطانيا لا تتمتع الآن بإحدى هاتين الميزتين.

[1] مؤيد محمود حمد، **سياسة الأحلاف الغربية وانعكاسها على الوطن العربي 1945_1958**، مجلة سر من راى، م6، ع 22، 2010، ص ص 98،97.

بل لا يوجد في العالم الآن غير أربعة دول يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة، وهذه الدول بحسب كثرة سكانها وهي كالتوالي: **الصين 22.5%، الهند 14%،روسيا 7.5%، أمريكا 6%** من عدد سكان العالم. ومن الطريف أن أقوى دولتين الآن من بين هذه الدول الأربع هما أصغرها: روسيا وأمريكا، وتأتي بريطانيا في المرتبة العاشرة بعد البرازيل بعدد من السكان لا يتجاوز خمسين مليونا ولا آمل لها في الوصول إلى حد المائة مليون نسمة خلال هذا القرن.

فيما يتعلق بـــ بريطانيا فقد اعترفت بهذه الحقائق في كتابها **الأبيض بشؤون الدفاع لـــ سنة 1958** حيث نجد الفارق الكبير بين عدد من تخرجهم بريطانيا من المهندسين والعلماء ومن تخرجهم أمريكا أو روسيا في هذا المجال لا يحتاج إلى وصف، فهما توفقان على بريطانيا بنسبة **40% و160%** مع مراعاة نسبة عدد السكان[1].

وهذا ما تنبأ به المفكر الفرنسي"**الكسيس دي توكفيل**" "**Alexis de Tocqueville**" سنة **1835** في كتابه "**الديمقراطية في أمريكا**" عندما قال: "**يبدو للناظر اليوم أن هناك شعبين على الكرة الأرضية_وعلى رغم بدايتهما المختلفة _ يتقدمان نحو هدف واحد، وهذان الشعبان هما الشعب الروسي والشعب الأمريكي. ومع بدايتهما المجهولة، حين كانت الأنظار منشغلة بأمور أخرى، إذا بهما يحتلان فجأة مقدمة الصفوف**"[2].

ثانياً/الانهيار الاقتصادي:

لم تكن بريطانيا في أحسن أحوالها الاقتصادية بعد نهاية الحرب، بل كانت في كفاح دائم ضد العقبات الاقتصادية التي تعترضها، وهناك تفسيرات كثيرة يراها الخبراء لشرح السبب في ذلك. فمنهم من يقول بان هذه الحالة ترجع إلى تضحيات الحرب، أو إلى قصور في الدفع الوطني. ومنهم من يقول أن مردها الإنفاق الكثير في الداخل ولاسيما على الخدمات العسكرية مع قلة البيع في الخارج.

ومنهم من يقول أن السبب هو البطء في معدل النمو الاقتصادي نتيجة لهبوط مستوى الاستثمارات والإسراف في التفكير الرجعي داخل الاتحادات العمالية، ومنهم ن يردها إلى التأثير الضخم للاقتصاد الأمريكي على اقتصاديات جميع الأمم الأخرى وهكذا[3].

---

[1] ك.م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب الثانية**، تر حسين القباني، د.م.ن: الدار القومية للطباعة والنشر، د ط، 1965، ص ص 345-347.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت: عالم المعرفة للنشر، ع 157، 2000، ص23.

[3] ك.م.وورهاوس، **المرجع سبق ذكره**، ص 175.

حيث نجد أنّ أمريكا أحرزت تفوقًا اقتصادياً هائلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال وجود سوق داخلية كبيرة لا تعترضها الحواجز التجارية في حين أن التفكير البريطاني كان متجها في معظمه _ وهذا ما ليس منه بد_ نحو تجارة الصادرات إلى حد جعل من السهل، إغفال نمو الضخم في الأسواق المحلية على حساب أسواقها الدولية. من ذلك أن تجارة بريطانيا الداخلية تبلغ ثلاثة أمثال ونصف التجارة الدولية كلها، وليس أدل على عظم سوق أمريكا الداخلية وأنها تبلغ أكثر من ثلاثة أمثال سوق بريطانيا الداخلية من أن الزيادة وحدها في إنتاج أمريكا في سنة واحدة من سنة ما بعد الحرب **1950_1951** كانت تساوي إنتاج بريطانيا كله في نفس العام[1].

هكذا جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية خاتمة لمرحلة تاريخية، انتهى معها النظام القديم القائم على الدولتين الصناعيتين الاستعماريتين في بريطانيا وفرنسا، وإحالتهما إلى دولتين من الدرجة الثانية، في حين قفز إلى المقدمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتدعو إلى النظام الحر من ناحية، والاتحاد السوفياتي ويدعو إلى الاشتراكية من ناحية أخرى[2]. وأصبحت أمريكا نموذجاً محسودًا يصور ما لحجم السكان من ميزة في المجال الاقتصادي، في حين كانت بريطانيا تعيش الأمرين سواء في المجال البشري أو الاقتصادي وما كان عليها إلاّ الاهتداء إلى نمط جديد للعلاقات في عالم تسيطر عليه دول تتمتع بنوع جديد من العظمة وان احتمال وصولها إلى هذا المستوى من العظمة فيتوقف على علاقتها بثلاث مجموعات من الدول: دول غرب أوروبا، دول الكومنولث[*]، والدول المشتركة في الحلف الأطلنطي.

المطلب الثاني: انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي

أولاً/ المحاولات التاريخية البريطانية للانضمام في الاتحاد الأوروبي وأسباب رفض فرنسا لانضمامها:

1_ المحاولات التاريخية البريطانية للانضمام في الاتحاد الأوروبي:

يبدو من وجهة نظر بريطانيا أن الاتحاد الأوروبي هو أسلوب "**قاري**" بحث يهدف إلى توحيد أوروبا إلاّ انه في الواقع لا يلقى إلاّ تأييداً ضعيفا في بريطانيا سواء من حزب العمال أو حزب المحافظين لكنه يعتبر مشروعاً كفيلاً بأن يهيأ حلاً نظريا للعلل التي تشكو منها بريطانيا بقدر ما تشكو منها شعوب القارة الأوروبية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 348.

[2] حازم الببلاوي، **المرجع سبق ذكره**، ص23.

[*] **الكومنولث:** رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث، بالانجليزية Commonwealth on Nation يرمز لها بـ**(CN)** هو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية الرومانية سابقًا باستثناء موزمبيق ورواندا.

تنقسم الاتجاهات التي قام عليها توحيد أوروبا إلى خمس فترات:

الفترة الأولى من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ربيع **1948** وقد اقتصرت هذه المرحلة في جانب كبير منها على الناحية الاقتصادية وكان العامل المسيطر عليها هو برنامج تعمير أوروبا.

الفترة الثانية تقع بين ربيع **1948** ونهاية **1949** وفيها تحول التقدم في اتجاه الاتحاد إلى المجالين السياسي والعسكري.

الفترة الثالثة التي بدأت من أوائل عام **1950** إلى منتصف عام **1951** كانت فترة تجربة في المجال الاقتصادي انتهت بنجاح كبي، وقد لعبت بريطانيا نفسها دوراً كبيراً في المراحل الأولى من هذه الفترة من ذلك توقيع المعاهدة "**الاونسكانية**" بين بريطانيا والدول الاسكناوية في فيفري **1950** والتي كان من أثرها إزالة الكثير من القيود المفروضة على تداول العملة بين الدول الأربع.

كذلك اشتركت بريطانيا في تكوين اتحاد المدفوعات الأوروبية عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي لأوروبا من نفس السنة[1].

الفترة الرابعة من منتصف عام **1951**إلى نهاية **1954** وقد انقضت في كفاح بطيء وطويل لجعل هيئة الدفاع الأوروبي هيئة ذات قيمة، إلاّ أنّ هذه الهيئة لم تجد قبول لها من طرف الدول الأعضاء الخمس ولا إعلان بريطانيا عن استعدادها للاعتراف بها ولا تشجيع أمريكا لتكوينها.

في شهر مارس **1952** عملت بريطانيا على إبداء المزيد من التعاون في مشروعات الوحدة الأوروبية، حيث قدم "**إيدن**"مشروعاً لإدماج الوكلات الثلاث (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وهيئة الحديد والصلب ومجلس الدفاع الأوروبي) ضمن الإطار العام للمجلس الأوروبي.

الفترة الخامسة التي بدأت أول عام **1955** واستمرت حتى ربيع 195**8** حدثت عدة تطورات إلاّ أنّ هذه الأخيرة لم تشمل بريطانيا.

في سنة **1956** اقترح وزير الخزانة البريطانية "**ماكميلان**" بشأن إنشاء منطقة تجارية حرة تضم السوق المشتركة وأي دولة أخرى من دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي تريد أن تنضم إليها.إلاّ أنّ الحكومة الفرنسية أعلنت في **14 نوفمبر عام 1957**أنها لا تستطيع أبداً الاشتراك في المنطقة التجارية الحرة وبالشروط المقترحة وهكذا أغلق الباب في وجه بريطانيا وان ترك مواربا قليلا[2].

---

[1] ك.م.وورهاوس، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 149-152.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 353-356.

ركزت بريطانيا اهتمامها في هذه الإنحاء على إنشاء"**منطقة التجارة الحرة الأوروبية**" **EFTA**[*] وكان هذا سنة **1959**، وقد اتبع عدد من الدول وجهة النظر البريطانية، ودخلت هذه المنطقة كلا من الدنمارك والنرويج وفنلندة والنمسا والبرتغال وسويسرا والسويد وكان مقرها جنيف[1].

لقد عرفت محاولات الانضمام اتجاهين اثنين:

الاتجاه الأول: يمثله حزب العمال الذي كانت فكرة الاندماج الاقتصادي مقبولة بشرط أن لا تأثر في التجارب الاشتراكية التي كانت تجري في بريطانيا بما في ذلك بعض مصالحها الرئيسية مثل القضاء على البطالة والاحتفاظ بمستوى الخدمات الاجتماعية واستبقاء نظام تحديد الأسعار.

الاتجاه الثاني: يمثله المحافظين فقد أعربا عنها "**تشرشل**" و"**إيدن**" عندما قالا: "**أن السيادة القومية لا ينبغي اعتبارها شيئا مقدسا، وان من الواجب التساهل بشان المقترحات الفرنسية، ولكن لا ينبغي مجرد التفكير في انضمام بريطانيا إلى اتحاد أوروبي خالص، ذلك أن العقبة الأساسية كانت في التزامات بريطانيا نحو دول الكومنولث**".

أما الأوروبيون أنفسهم حكموا على هذا الانضمام "**انه اصغر مما يجب ومتأخر عما يجب**".

تعتبر الفترة بين عام **1953** وعام **1955** من فترات الرخاء الكبرى في بريطانيا، فبدا انه أوروبا لم تعد بحاجة إلى أوروبا سواء في الميدان العسكري أو الاقتصادي، وتلاشت بالتالي فكرة اشتراكها في التعاون الأوروبي.

في سنة **1957** فجأة توقفت الحملة العسكرية البريطانية الفرنسية ضد مصر، ثم جاءت الأزمة المالية هنا عادت فكرة التعاون الدولي إلى الظهور، وكان الاتجاه الطبيعي الذي اتجهت إليه بريطانيا لإخراج هذا التعاون إلى حيز الوجود في الأوضاع القائمة آنذاك هو أوروبا إلاّ انه وبعد عامين تبين لها أن هناك نواحي كثيرة لا تستطيع أوروبا أن تسد فيها حاجتها، فمن الناحية العسكرية لم يكن في مقدور أوروبا أن تقدم إلاّ مساعدة بسيطة لبريطانيا في تأمين مصالحها التجارية الواسعة أما من الناحية الاقتصادية فان أوروبا لا تحتوي كما هو الحال مع أمريكا على جميع المواد الخام التي تحتاجها دولة صناعية كبرى مثل بريطانيا. أما من الناحية السياسية فقد كان الاشتراك في الاتحاد الأوروبي مع وجود الكومنولث مشكلة معقدة كان وضع التاج فيها واحداً من العوامل التي تذلل. وعلى هذا فقد بدا لبريطانيا من كل هذه الوجوه أنّ أوروبا لا تستطيع أن تقدم لبريطانيا المركبة التي يمكن أن ترتفع بها إلى آفاق القوة والسيادة

(*) **EFTA European** Free Trade Association.

[1] لبنة جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، ماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين ، 2004، ص 15.

التي كانت لأمريكا والاتحاد السوفياتي. وإذا كان لابد من هذه المركبة فقد بدا لها من كل هذه الوجوه كذلك،أن الكومنولث قد يستطيع تزويدها بما تريد[1].

2_ أسباب رفض فرنسا انضمام بريطانيا في الاتحاد الأوروبي:

هناك تاريخ طويل من الإعجاب التقليدي المتبادل بين كل من فرنسا وبريطانيا ومن سوء التفاهم كذلك، وما حدث بعد الحرب العالمية الثانية يعطينا صورة واضحة عن هذه الحالة والذي سنختصره فيما يلي:

لقد بدأ سوء التفاهم بينهما والحرب توشك أن تضع أوزارها، حين تدخلت القوات البريطانيين بين الفرنسيين والسوريين في دمشق. وقد أثار هذا الموقف اشد المرارة في نفس "**ديغول**" ودفعه إلى توجيه اتهامات عنيفة إلى بريطانيا في سنة **1945**، ولما استنجدت الحكومتان السورية واللبنانية بهيئة الأمم المتحدة لطرد القوات الفرنسية والبريطانية من أراضيهما، ازداد الموقف تعقيدا عندما وضح أن سوريا على الأقل كانت أكثر لهفة على خروج الفرنسيين منها على خروج البريطانيين مما حمل كثيرين من الفرنسيين على الاعتقاد بان بريطانيا تريد أن تحل محل فرنسا في السيادة على الشرق الأدنى.

استمر الشرق الأوسط ميداناً لسوء العلاقات بين الدولتين، فمثلا اتهم البريطانيون السلطات الفرنسية بمساعدة مفتي فلسطين عدو بريطانيا اللدود على الهرب من باريس إلى القاهرة سنة **1947**، كما اتهم الرأي العام الفرنسي بريطانيا بأنها كانت وراء المؤامرة التي أدت إلى قتل "**حسني الزعيم**" رئيس الحكومة السورية في سنة **1949**[2].

مشكلة الجزائر وما أثارته من حرج والتي ألقت في طريقها بعض العوائق المادية فقد كان على بريطانيا أنّ تدافع عن سياسة فرنسا وعن بعض تصرفاتها المريبة أمام هجوم الدول الصغيرة بما فيها دول الأعضاء في الكومنولث، وهي دول كانت بريطانيا جد راغبة في كسب مودتها.

في حالات كثيرة كان هناك اختلاف واضح بين فرنسا وبريطانيا حول مفهوم التحالف القائم بينهما، فكانت فرنسا تعتبره تحالفا كاملا شاملاً، عالمياً في نطاقه ومداده ومن ثم فهو ينطوي آلياً على المساعدة المشتركة في كل مكان. أما بريطانيا فكانت تفهم هذا التحالف في نطاق محدود في الواقع، نطاق معاهدة حلف شمال الأطلنطي، كذلك كانت لبريطانيا رؤى مختلفة عن رؤى فرنسا في تحديدها للمدى الذي يمكن أن تمتزج فيه السياسات القومية.

---

[1] ك.م.وورهاوس، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 358-362.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 146،147.

كانت فرنسا تحاول دائما أن تضع نفسها على قدم المساواة مع الدول الكبرى ولقد ازدادت هذه الرغبة بعد عودة "**شارل ديغول**" "**Charles de Gaulle**" إلى الحكم سنة **1958** فكانت بريطانيا هي أولى الضحايا في هذا الشأن، على سبيل المثل خروج الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط من سيطرة قيادة الحلف البحرية وإزالة القواعد الجوية الإستراتيجية من الأراضي الفرنسية، ثم رفض فرنسا التعاون في دفاع جوي مترابط مع الحلفاء.

من هنا نجد أنّ فرنسا كانت تسعى دائماً لان تقف على قدم المساواة مع بريطانيا لا مع أمريكا، دليل اعتقاد فرنسا بان بريطانيا كانت تحاول أن تحرمها مما تسعى إليه هي، وكل هذا كان من الدوافع النفسية الكامنة وراء الموقف العدائي الذي اتخذته فرنسا إزاء محاولة بريطانيا إنشاء منطقة تجارية حرة حول السوق الأوروبية المشتركة في سنة **1958**[1].

ثانياً/ الانضمام الفعلي لبريطانيا في الاتحاد الأوروبي:

إنّ مشكلة بريطانيا الكبرى هي اقتصادية فاعتباراً من الخمسينات بدأ ركود الاقتصاد الانكليزي، حيث عرفت المملكة المتحدة موجة تضخمية قوية وبطالة ضخمة.

لقد بدا أنّ هذا الوضع يعود لعدة أسباب، منها عدم كفاية الاستثمارات والتجهيزات وقلة الإنتاج التي غالباً ما كانت ترتبط بالروح المحافظة للنقابات ويؤدي إلى صراعات اجتماعية خطيرة. ثم تسبب تفكك الحياة الاقتصادية للكومنولث بضربة قاسية للاقتصاد البريطاني. وقد استهانت المملكة المتحدة، على امتداد الخمسينات، ببدايات البناء الأوروبي، وفضلت تعزيز روابطها مع دول الكومنولث. وفي سنة **1950**، رفضت اقتراحاً جديداً بدخول المجموعات الأوروبية للفحم والفولاذ، وفي سنة **1957**، بعد رفض انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لجأت لندن إلى المنافسة فأقامت المنظمة الأوروبية للتبادل الحر. وكان ذلك فشلاً ذريعاً، فعادت انكلترا تطرق باب أوروبا اعتباراً من سنة **1962** وكانت فرنسا الديغولية حذرة منها لأنها كانت تفضل "**الساحة الواسعة**" على القارة. ولكن الأوروبيين الآخرين كانوا يفضلون دخول البريطانيين الأمر الذي صعب فهمه، وهم يدافعون عن قضايا تتجاوز المصلحة الذاتية إلى المصلحة الأوروبية، في حين كانت بريطانيا العظمى تعادي ذلك بعمق ومع ذلك فقد أعلن "**ديغول**" في **جانفي 1963** إقفال باب السوق المشتركة أمامها، بسبب الشروط المستهجنة التي وضعتها، وكذلك بسبب السياسة الأطلسية للحكومة البريطانية.

وتأخر دخول بريطانيا إلى السوق حتى عام **1973** وأدت السنوات العشر الإضافية من "**العزلة البارزة**" إلى تفاقم الوضع في بريطانيا العظمى اتجاه شركائها الأوروبيين. في حين حققت الصناعة

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 151-153.

الفرنسية تقدماً بوتيرة **6%** سنوياً بين عامين **1960** و**1970**، وتطورت الصناعة الألمانية بوتيرة **5.5%**، بينما الصناعة البريطانية بنسبة **2%**[1].

بعد استقالة "**ديغول**" سنة **1969**، صارت السياسة الفرنسية أكثر براغماتية، وكانت بريطانيا والدانمارك وايرلندا والنرويج ما زالت تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد وافق الرئيس الفرنسي الجديد "**جورج بومبيدو**" على ذلك شريطة الموافقة على تمويل السياسة الزراعية المشتركة، إضافة إلىعناصر التعمق كالاتحاد النقدي وتنسيق السياسة الخارجية، وفي سنة **1973** انضمت كل من بريطانيا ايرلندا والدنمارك[2].

ثالثاً/ مكانة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي:

1_ المساهمة الأمنية:

ساهمت المملكة المتحدة في عمليات وبعثات الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال مختلف ما تمتلكه من وسائل دفاعية ذات تكنولوجية واسعة بهدف تحقيق الأمن الأوروبي على أساس أنها تُمثل اكبر قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي سواء في مجال الصناعات الحربية أو من حيث عدد الجيوش العسكرية أو من حيث النفقات المالية العسكرية. وهذا من خلال تدخلاتها العسكرية في أفغانستان، ليبيا والعراق وكذلك سوريا.

أ_ الصناعة العسكرية:

تسير سوق المملكة المتحدة في إنتاج الأسلحة الأوروبية جنباً إلى جنب ألمانيا وفرنسا، فعلى الصعيد الصناعي نجد أن المجموعة البريطانية "**باي سيستمز**" "**BAE SYSTEMS**[(*)]" تحتل المرتبة الأولى في مؤسسات الدفاع الأوروبية والمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و" **Lockheed Martin**" و"**Boeing**"[3].

---

(1) فرانسوا جورج دريفوس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 479،480.

(2) جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا**، تر خالد علي، مصر: هنداوي للنشر، ط1، 2015، ص ص 26،27.

(*) **BAE SYSTEMS** est une entreprise britannique travaillant dans les secteurs de la défense et de l'aérospatiale, elle est en 2014 la troisième mondiale, l'entreprise est née le 30 Novembre 1999 par le rapprochement de l'ancienne British.

(3) HELENE MASON, **La Réorganisation de L'industrie de Défense Britannique**, Fondation pour la Recherche Stratégique n°5,2008 , p 7.

لقد كشفت دراسة صادرة عن معهد "**ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام**" في **ديسمبر 2014** النقاب عن اكبر **10** شركات لتصنيع السلاح في العالم وذلك وفقاً لحجم مبيعاتها، وتأتي شركة "**باي سيستمز**" في المركز الثالث بقائمة الشركات المنتجة للأسلحة بحجم مبيعات يقدر بـــ **26.82 مليار دولار**، وقد تأسست هذه المجموعة نتيجة لاندماج شركات بريطانية ضخمة، وساهمت في تطوير المقاتلة "**إف-35 لايتنينج**" "**F-35 lightning" والمقاتلة "يوروفايتر تايفون**" "**Eurofighter Typhon**". بالإضافة إلى ذلك مركبات مشاة قتالية من طراز "**برادلي**" والمدفعيات والغواصات[1] .

صاروخ "بريمستون":

يعد صاروخ "**بريمستون**" المصمم لإصابة أهداف سريعة الحركة من أقوى الصواريخ في العالم من حيث المدى والدقة والقوة التدميرية، دخل الخدمة سنة **2005** ويبلغ مداه **20** كيلومتراً حين يطلق من المقاتلات ويمكن إطلاقه من ارتفاع **20 ألف** قدم بسرعة **70 كلم/ساعة**، ويمكن لطائرة من نوع "**تايفون**" حمل **24** صاروخاً منه دُفعة واحدة، وتبلغ تكلفة إنتاج الصاروخ الواحد **150 ألف دولار** أمريكي[2].

يُعتبر صاروخ "**بريمستون**" **(وزنه 116 باوند/ طوله 71 إنش/ قطره 7 إنش/يتم توجيهه بموجات رادارية ميليمترية وبليزر شبه نشط)**، الذي سيحل "**بريمستون 2**" مكانه لاحقاً فعال ضد أصعب الأهداف السريعة جداً والمناورة على الأرض والبحر وهو سلاح دعم جوي قريب مع أضرار منخفضة، ويشار إلى أن بريطانيا والسعودية هما الدولتان الوحيدتان اللّتان تملكان هذا النوع من الصواريخ[3].

الطائرة "ترانس" البريطانية احدث الطائرات في العالم:

طائرة "**ترانس**" هي طائرة بريطانية من دون طيار والتي تعني اله الرعد في اللغة الصوتية، طُورت في مشروع سرّي وهي أكثر الطائرات تطوراً على الإطلاق صنعتها المملكة المتحدة، الطائرة تستخدم احدث تقنيات التخفي عن الرّادار ولها القدرة على توجيه ضربات جوية عالية الدقة، أمّا التحكم يكون بواسطة الأقمار الصناعية ومن أي مكان في العالم[4].

---

(1) ميادة أبو طالب، "**بالأسماء والأرقام ..اكبر 10 شركات لتجارة الأسلحة وأجهزة التجسس في العالم**"، موقع: www.elmogaz.com/node/293606، (2017/04/28).

(2) **بريطانيا تستهدف "داعش"في سوريا بصواريخ بريمستون**، الصباح، ع. 3582، 12 جانفي 2016، ص 08.

(3) شيرين مشنتف، "**تقرير حول صارخ بريمستون الذي تمتلكه بريطانيا والسعودية، الأمن والدفاع العربي**"، موقع: ، sdarabia.com/ ?p= 34263، 2017/04/28.

(4) Bbcarabic.com.

تعتبر بريطانيا البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي إلى جانب فرنسا التي لديها توقعات موثوقة ووسائل حديثة تمكنها في الدخول حتى في الصراعات العالية الكثافة[1]. أما من الناحية الإستراتيجية فهي تعتبر قوة نووية كبيرة إلى جانب فرنسا.

ب_ الجيش البريطاني:

يجري موقع" **Global Firepowerr**" كلّ سنة قائمة بالجيوش الأقوى في العالم استنادًا إلى معايير وصيغ محدّدة مسبقًا. ويعطي الموقع لكل جيش علامة وفقاً لمقاييس مختلفة (القوة البحرية، القوة البرية، القوة الجوية وغيرها) وفي النهاية يحدّد قائمة الجيوش العشرة الأقوى في العالم.

حسب هذا الموقع وحسب احصائيات **2013** يحتل الجيش البريطاني المرتبة الرابعة عالمياً، وهو الذي أسّس النموذج الذي يستند إليه الجيش الإسرائيلي اليوم، ويعتبر أحد أقوى الجيوش وأجودها في العالم، ليس فقط بسبب أفضلية الكمّية، التكنولوجية أو المهنية، وإنّما بسبب التجربة التي تراكمت على مدى سنوات طويلة، حروب لا تُعدّ ولا تُحصى على الجبهات في جميع أنحاء العالم؛ من الهند شرقًا مرورًا بالشرق الأوسط، مناطق في أوروبا وأفريقيا وحتى جزر فوكلاند المجاورة للأرجنتين. إحدى ميزات البريطانيين في كلّ ساحة معركة هي القوة الاستخباراتية التي يملكونها وقدراتهم المخابراتية[2].

أما فرنسا فهي تحل المرتبة الخامسة عالميًا بعد بريطانيا حسب ذات المصدر في حين لم تذكر ألمانيا على الإطلاق، وعلى هذا الأساس نجد أن بريطانيا تحتل المرتبة الأولى أوروبياً وفرنسا المرتبة الثانية.

كما يتميز بأنه أكثر استجابة للتهديدات التي قد تنشأ في الداخل والخارج والمشاركة بشكل أعمق في بناء قدرات القوات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا، كذلك يقسم الجيش إلى قوتين: قوة رد الفعل العالية الجاهزة التي تكون مستعدة للحشد في فترة وجيزة، والقوة القابلة للتكيف[3].

---

(1) CEIS, Université d'été de la Défense , **Les Enjeux de la Défense et le Brexit /European Defense and Brexit.**

(2) عامر دكة، "**الجيوش الأقوى في العالم**"، موقع: www.al.masdar.net/الجيوش-الاقوى-في-العالم ، (2017/04/28).

(3) "**خفض عدد الجيش البريطاني 20%**"، موقع:

http://www.aljazeera.net/news/presstour/2012/7/620-خفض-عدد-الجيش-البريطاني، 2017/04/29.

تساهم بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بـ جيش قوي حوالي **20 مليون** عسكري[1]، ونظرا لقوة جيشها فان قواعدها العسكرية تنتشر في **10** أماكن في العالم **(أفغانستان، دييغو غارسيا، قبرص، كندا، جزر فوكلاند، كينيا، ألمانيا، بروناوي، سيراليون، جبل طارق)**[2].

ت_ ميزانية الدفاع:

يتميز الدفاع العسكري البريطاني بـــ انه أسهل للنشر وأكثر مرونة وأكثر صموداً، ولتحقيق مهامها الجيش البريطاني يؤسس مؤسسة مالية ضخمة، كما تقدم بريطانيا ميزانية سنوية للاتحاد الأوروبي أكثر من **40 مليار دولار**.

خلال الفترة **2006-2015** نجد أنّ حجم الإنفاق العسكري في بريطانيا في السنوات الأولى لهذه الفترة **(2007-2012)** اكبر بالمقارنة مع نظيرتها فرنسا التي كانت تتساوى معها من حيث الإنفاق العسكري لـــ سنة 2000، ليتراجع الإنفاق البريطاني نوعاً ما سنة **2015** مقارنة مع هذه الأخيرة، لتبقى ألمانيا في المرتبة الثالثة طيلة الفترة الممتدة من **2006-2015** وهذا نتيجة السياسات التقشفية وقيود التسليح المفروضة عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما يوضحه الجدول **رقم (4.2)**.

---

(1) CEIS, Université d'été de la Défense, Op.Cit.

(2) مجد الشاذلي، "**أين تقع القواعد العسكرية البريطانية حول العالم؟**"، موقع:
http://www.alhayat.com/Articles/11931946-اين-تقع-القواعد-العسكرية-البريطانية-حول-العالم؟ ، 2017/04/29.

جدول رقم 4.2: الإنفاق العسكري للدول الأعضاء والمرشحة للدخول في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، 2006_2015

		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	% variation 2006-2015	% variation 2014-2015
Union européenne (UE)													
1	Allemagne	45 749	45 789	47 104	48 885	49 418	48 004	49 149	46 312	46 103	47 046	2,8%	2,0%
2	Autriche	3 305	3 930	3 809	3 557	3 536	3 456	3 411	3 278	3 305	3 006	-9,0%	-9,1%
3	Belgique	5 348	5 771	6 291	5 926	5 675	5 476	5 415	5 244	5 192	4 953	-7,4%	-4,6%
4	Bulgarie	1 087	1 263	1 058	1 005	956	810	829	886	836	797	-26,7%	-4,6%
5	Chypre	461	437	439	479	497	461	421	379	358	427	-7,4%	19,4%
6	Croatie	1 050	1 081	1 242	1 131	1 048	1 085	992	948	907	904	-13,9%	-0,2%
7	Danemark	4 801	4 630	4 808	4 520	4 813	4 486	4 626	4 243	4 057	4 130	-14,0%	1,8%
8	Espagne	21 210	21 998	21 877	21 001	21 138	19 499	19 721	17 205	17 051	16 929	-20,2%	-0,7%
9	Estonie	452	548	528	478	372	396	463	478	512	546	20,8%	6,6%
10	Finlande	3 562	3 356	3 613	3 793	3 713	3 772	3 814	3 823	3 599	3 563	0,0%	-1,0%
11	France	64 525	64 773	64 124	68 451	65 322	63 725	62 844	62 686	63 614	60 747	-5,9%	-4,5%
12	Grèce	9 371	9 363	10 409	10 913	8 387	6 752	5 972	5 577	5 531	6 104	-34,9%	10,4%
13	Hongrie	1 780	1 813	1 685	1 502	1 347	1 365	1 299	1 228	1 210	1 225	-31,2%	1,2%
14	Irlande	1 366	1 376	1 425	1 407	1 341	1 271	1 204	1 197	1 191	1 188	-13,0%	-0,3%
15	Italie	40 867	39 600	41 049	39 897	38 772	38 047	35 342	33 948	31 571	28 460	-30,4%	-9,9%
16	Lettonie	544	593	581	369	279	289	266	285	299	341	-37,4%	13,7%
17	Lituanie	501	546	563	425	355	343	343	355	427	566	13,0%	32,7%
18	Luxembourg	308	320	239	237	298	258	251	260	279	362	17,3%	29,7%
19	Malte	55	55	56	61	63	56	52	54	57	66	20,7%	17,0%
20	Pays-Bas	12 514	12 682	12 463	12 732	12 196	11 786	11 075	10 317	10 333	10 476	-16,3%	1,4%
21	Pologne	8 101	9 158	8 315	8 768	9 175	9 302	9 383	9 304	10 345	12 603	55,6%	21,8%
22	Portugal	4 859	4 651	4 669	5 106	5 036	4 810	4 272	4 707	4 112	4 380	-9,9%	6,5%
23	Roumanie	2 748	2 635	2 904	2 469	2 274	2 353	2 289	2 463	2 691	2 980	8,5%	10,7%
24	Royaume-Uni	64 334	66 370	69 332	70 679	69 192	66 271	63 446	60 766	59 183	59 730	-7,2%	0,9%
25	Slovaquie	1 434	1 450	1 486	1 420	1 243	1 067	1 067	966	998	1 164	-18,8%	16,7%
26	Slovénie	771	776	822	828	824	665	572	507	486	489	-36,6%	0,5%
27	Suède	6 616	6 789	6 038	5 922	6 409	6 026	6 152	6 188	6 556	6 578	-0,6%	0,3%
28	Tchèque, République	3 206	3 092	2 636	2 713	2 463	2 218	2 060	1 971	2 023	2 099	-34,5%	3,8%
Union européenne		**306 039**	**313 763**	**318 324**	**323 543**	**315 093**	**302 963**	**295 738**	**285 577**	**282 823**	**281 859**	**-7,9%**	**-0,3%**
Pays candidats													
29	Albanie	162	200	236	186	200	199	195	183	178	155	-4,2%	-13,1%
30	A.R.Y. de Macédoine	163	188	173	168	143	134	126	126	123	128	-21,1%	4,1%
31	Montenegro	85	77	88	81	82	80	71	70	69	76	..	..
32	Serbie	964	1 087	1 054	1 037	1 006	966	934	904	913	877		
33	Turquie	16 395	15 763	15 939	17 057	16 712	16 875	17 244	17 626	17 770	17 669	7,8%	-0,6%
États-Unis (US)		619 653	635 921	682 967	737 747	757 992	748 646	706 082	650 081	609 914	595 472	-3,9%	-2,4%
Reste du monde [M-(UE+US)]		567 809	601 134	636 211	686 806	705 116	733 848	778 655	818 068	862 536	895 185	57,7%	3,8%
Monde (M)		**1 493 501**	**1 550 817**	**1 637 503**	**1 748 096**	**1 778 202**	**1 785 457**	**1 780 475**	**1 753 726**	**1 755 273**	**1 772 516**	**18,7%**	**1,0%**

Reste du monde [M-(UE+US)]		565 784	598 109	632 433	683 225	700 916	727 303	772 350	809 998	853 019	882 285	55,9%	3,4%
Monde (M)		**1 491 476**	**1 547 792**	**1 633 725**	**1 744 515**	**1 774 002**	**1 778 912**	**1 774 170**	**1 745 656**	**1 745 756**	**1 759 616**	**18,0%**	**0,8%**

Source : sans auteur, sans auteur,"**Les dépenses militaires des pays membres et candidats Lesdépenses militaires des pays membres et candidats",** webe site : https://www.grip.org/sites/grip.org/files/DATA-BASE/MILEX/milexT1.pdf,15/04/2017.

من خلال الجدول نستطيع أن نميز الفارق لميزانيات الدفاع للدول الأعضاء والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن الإنفاق العسكري للدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) يحتل المرتبة الأولى مقارنة بالدول الأعضاء، في حين يحتل المرتبة الثانية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا الفارق الكبير في الإنفاق العسكري يترتب عليه ارتفاع حصة مشاركة الولايات المتحدة في الميزانية الدفاعية

لحلف الناتو من **50%** خلال الحرب الباردة لتصل حاليا إلى **75%** ومرشحة للازدياد خلال السنوات القادمة، هذا ما يجعل الاتحاد الأوروبي غير قادر مستقبلاً في المساهمة على نحو نشط في مهام خارج القارة وتبعيته الأطلسية الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التواجد البريطاني.

أما حسب إحصائيات سنة **2016** احتلت بريطانيا المرتبة الخامسة **(05)** من بين خمسة عشر **(15)** دول اكبر ميزانيات الدفاع في العالم، وهذا بـــ**52.2%** بينما فرنسا احتلت المرتبة الثامنة**(8)** بـــ **47.2%** في حين احتلت ألمانيا المرتبة التاسعة **(9)**بـــ **38.3%**، كل هذا يدل على أن بريطانيا تحتل مكانة كبيرة في الدفاع الأوروبي بالمقارنة مع فرنسا وألمانيا[1]. وهذا ما يوضحه الشكل رقم **(1.2)**:

شكل رقم 1.2 : ميزانيات الدفاع لـــ اكبر 15 دولة في العالم لسنة 2016

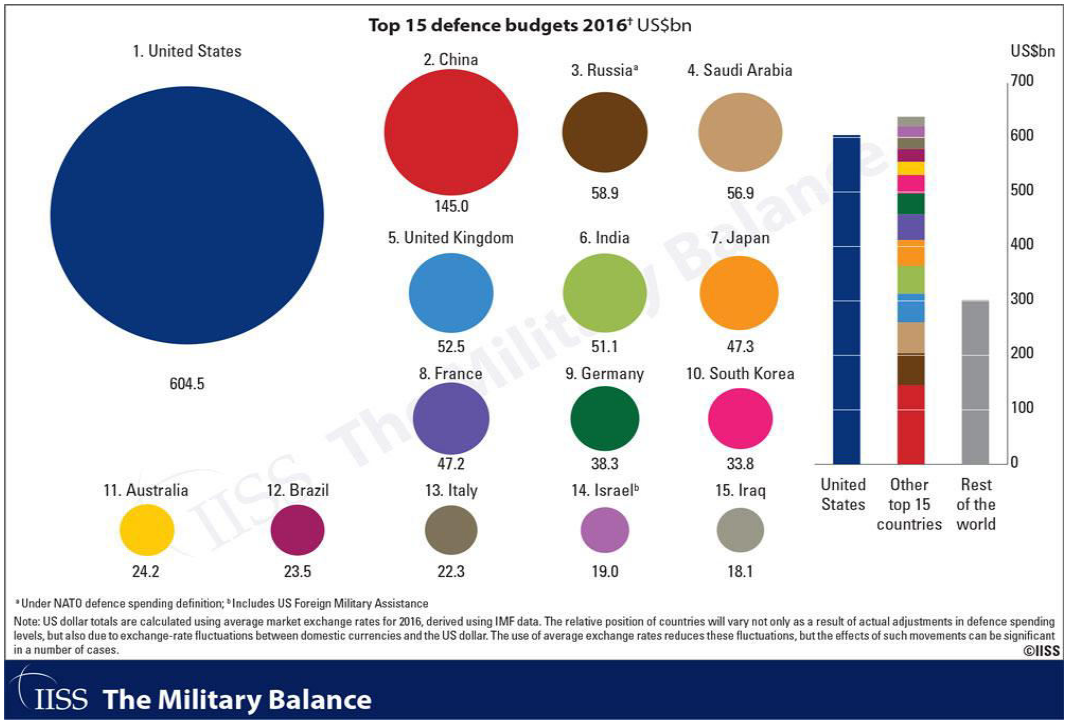

Source :The Military Balance**, "The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics",**web sit :https://www.iiss.org.15/04/2017 .

إلاّ أنّ هناك من اعتبر أنّ المساهمة البريطانية في الاتحاد الأوروبي محدودة على أساس أنها تبلغ فقط نحو **5%** من العمليات العسكرية و**3%** من العمليات المدنية.

[1] The Military Balance**, "The annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics",**websit :https://www.iiss.org.15/04/2017.

ث_ المساهمة البريطانية في الحلف شمال الأطلسي:

حسب معطيات الناتو، فإن الولايات المتحدة تكفلت لوحدها بـ **722%** من ميزانية الحلف التي بلغت **921.5 مليار دولار** سنة **2016**، إذ خصصت **664 مليار دولار** للإنفاق العسكري. كما حلت بريطانيا ثانياً من حيث المساهمة في نفقات الحلف، **بـــ57 ملياراً**، فيما جاءت فرنسا ثالثة بـــ **44.2 مليارا**، وألمانيا رابعة بـــ 42. **مليار دولار**[1].

لقد تمكنت 5 دول فقط من تحقيق هدف الناتو المتمثل في تخصيص الدول الأعضاء، **2%** على الأقل من دخلها القومي السنوي، للإنفاق العسكري. وهي الولايات المتحدة، وبولندا، واليونان، وبريطانيا وأستونيا. حلت الولايات المتحدة في الصدارة بتخصيصها **3.61%** من دخلها القومي للدفاع، تلتها اليونان بـــ**2.36%** وأستونيا بـــ **2.18%** وبريطانيا بـــ**2.17%** وبولندا بـــ**2.01%**. وصرفت تركيا **1.69%** من دخلها القومي السنة الماضية على الإنفاق العسكري، لتحل بعد فرنسا التي أنفقت **1.79%**[2].

ستظل المملكة المتحدة قوة عسكرية في سياق حلف الناتو الأمر الذي وصفه المحللون بأنه محاولة للاحتفاظ بمكانة قوية لبريطانيا على الساحة الدولية وهذا ما يوضحه الشكل **رقم (2.2)**.

---

[1] **تعرف إلى حجم إنفاق الدول في حلف الأطلسي**"، موقع:

تعرف-الى-حجم-إنفاق-الدول-في-حلف-الأطلسي https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/27، (2017/04/29).

[2] **المرجع نفسه.**

شكل رقم 2.2: مساهمة بريطانية في ميزانية حلف الناتو

المصدر: "**تعرف إلى إنفاق حجم الدول في الحلف الأطلسي**"، موقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/279A7تعرف-الى-إنفاق-حجم-الدول-في-الحلف-الأطلسي،
(2017/04/29).

ثانياً/المساهمة الاقتصادية:

يُعد الاقتصاد البريطاني من اكبر الاقتصادات في العالم بناءً على بيانات البنك الدولي إذ احتلت المرتبة السابعة اقتصادياً في سنة **2011** بعد اقتصاد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا والبرازيل، ثم احتل المرتبة السادسة في عاميّ **2012 و2013**، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عاميّ **2014 و2015** بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا، وهذا يعني انه اقتصاد متقدم ومستمر بالتقدم. وتمثل بريطانيا **16%** من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أنّ سكان بريطانيا يشكل **13%** من سكان الاتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير الأيدي العاملة للاتحاد وخصوصاً إذا ما علمنا هي أن الأيدي العاملة البريطانية تتميز بالمهارة [1].

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، "**تاثير خروج بريطانيا من الاتحاد على الاقتصاد الاوروبي**"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية/ 2004-2016، موقع: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6868،
2017/04/17.

كما وانّ معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد البريطاني قد ارتفعت من **1.9%** خلال سنة **2010** مرورا بـــ **1.6%** و**0.7%** و**1.7%** سنة **2011** و**2012** و**2013** على التوالي، إلى أن بلغ **2.9%** في سنة **2014**، وبالمقابل نلاحظ أنّ معدلات النمو الحقيقي لمنطقة اليورو التي تتكون من **17** دولة وهي جزء من الاتحاد الأوروبي الذي يتكون **28** دولة، قد بلغت نسبتها **2.0%** سنة **2010** مروراً بـ **1.6%** و – **0.8%** و– **0.5%** سنة **2011** و**2012** و**2013** على التوالي، وانتهاءً بـــ **0.9%**[1]. وهذا ما يعني أنّ الاقتصاد البريطاني ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد الأوروبي وخصوصاً منطقة اليورو ليس هذا فحسب بل أنّ نمو منطقة اليورو آخذة بالانخفاض من **2.0%** سنة **2010** إلى **0.9%** سنة **2014** في حين أنّ نمو بريطانيا ارتفع من **1.9%** سنة **2010** إلى **2.9%**، أي أنّ الاقتصاد البريطاني ينمو بأكثر من ثلاث أضعاف نمو منطقة اليورو، هذا ما يجعل بريطانيا ذات قوة اقتصادية على مستوى الاقتصاد الأوربي وحتى على المستوى العالمي[2].

المطلب الثالث: العلاقات البريطانية الأمريكية

منذ أوائل القرن العشرين أخذت فكرة إمكانية إيجاد علاقة متميزة تجمع بين بريطانيا والولايات المتحدة في الظهور، ثم أخذت هذه الفكرة تنمو وتختمر حتى تبلورت بشكل كبير خلال الحرب العالمية الثانية. ولم يكن التعاون بين الدولتين آنذاك ثمرة لتعاظم خطر قوى المحور فحسب، فقد ساعد على ازدهارها روابط نبعت من اعتبارات أخرى جغرافية وسياسية وثقافية، وهي روابط تفردت بها العلاقة بين الدولتين، ولم يوجد مثيل لها بين قوتين في التاريخ.

أولاً/ العلاقة الخاصة الأمريكية البريطانية:

تقوم العلاقة الخاصة بين البلدين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على عدة أسس تتمثل فيما يلي:

1_ العرق والإرث الثقافي والقيم واللغة المشتركة:

وهذا ما عبر عنه الباحث السياسي الفرنسي الشهير **Talleyrand** سنة **1797**: "**هناك ازدهار في العلاقات والروابط التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدوتها السابقة بريطانيا أكثر مع حليفتها فرسنا وكل هذا كان قائماً على أساس اللغة والعادات والتقاليد والتشابه الثقافي**"[3].

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) **المرجع نفسه.**

(3) EOIN HEANEY, **"Unrequited love : The Anglo_American Special Relationhip"**,websit :http://www.atlantic-community.org/app/webroot/files/articlepdf/Heaney%20Special%20Relationship.pdf, p 2 .

ومنه نجد انه كانت هناك علاقة بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية تسمى بـ "**العلاقة الخاصة**" حيث استخدم هذا المصطلح من طرف رئيس الوزراء السابق"**churchill Wiston"** من خلال الخطاب الذي قدمه يم **5 مارس 1946** في مدينة "**Missouri Fluton**" والذي أكد على وجود هذه العلاقة الخاصةأو ما يعرف بـــ الرابطة الأخوية.

وقد جلبت العديد من المؤرخين تفسيرات مختلفة تبين أسس هذه العلاقة، حيث يصر "**Alex Danchev"** على ثلاثة نقاط تاريخية وهي:

1_ وزن الإنجيليين على أن هذه العلاقة الخاصة هي ثمر لثقافة مشتركة، روابط الصداقة واللغة التي توجد بين الشعبين.

2_ هناك جماعة أخرى دعت إلى انه ليست الثقافة المشتركة هي أساس"**العلاقة الخاصة**" وإنما هذه العلاقة الخاصة تعود إلى المصالح والأهداف المشتركة، وهذه الجماعة يمثلها كل من المؤرخين "**John Dumbrell"، "Ovendale Richtie" و"Pauline Schnapper**" حيث من خلالهم نجد أن"**العلاقة الخاصة**" تفسر من تقارب الفوائد المشتركة وروح البراغماتية وليس من خلال المشاعر.

3_ المجموعة الثالثة والتي يمثلها "**John Baylis**" ترى أنّ هذه العلاقة هي مجرد خرافة، اللغة المشتركة تستعمل كأداة قوية للدبلوماسية بين البلدية وتساهم في تكوين هذه "العلاقة الخاصة".

وما يجب أن نعرفه هو ليست فقط اللغة المشتركة وحدها من ساهم في وجود هذه العلاقة الخاصة ولكن أيضاً يمكن تسليط الضوء على الشخصيات الوطنية المساهمة في ذلك[1].

2_ الصداقة والتعاون:

علاقات التعاون بدأت مع الاتفاق الذي كان في **سبتمبر1940** والذي من خلاله منح الرئيس "**روزفلت**" **"Franklin D. Rosvelt** لـــ بريطانيا خمسين مدمرة حربية مقابل نقاط الدعم على التراب البريطاني[2].

(1)ADNAN BOUACHOUR, **Tony Blair l'Europe et les relations anglo-américaines à travers The Economiste (mai 1997_ mai 2005)**,Thèsedoctorat,Université de Rennes, 2012,p 165.

(2) JEAN-CLAUDE Sergeant, **L'Angleterre et L'Amérique d'un rapport ambigu La d'couverte,** Hérodote N°19,2003, p73.

توقيع الاتفاقية المالية بين انجلترا وأمريكا في **ديسمبر 1945** ولكن شروط هذه الاتفاقية كانت قاسية ولاسيما الشروط التي كان الهدف منها القضاء على كل العوامل التي أقامتها بريطانيا للإبقاء على النزعة الإمبراطورية مثال على ذلك رفض الأمريكيون اعتبار منطقة الإسترليني وحدة مالية خاصة[1].

كذلك التعاون الانجلو_أمريكي فقد نتج عن اتفاقيات الدفاع فضلاً عن إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي سنة **1949**. بالإضافة إلى التعاون الذي كان بين البلدين خلال فترة رئاسة الوزير الأول"**ونستون تشرشل**" " "**Winston Chrchill** و"**فراكلين روزفلت**" "**Franklin D. Rosvelt**" خلال الحرب العالمية حيث اعتبر المؤرخين هذه الفترة بـــ فترة العصر الذهبي "**للعلاقة الخاصة**" بين البلدين[2].

3_ العلاقات السياسية الإستراتيجية:

يستخدم مصطلح "**العلاقة الخاصة**" في كثير من الأحيان من اجل تأهيل العلاقات السياسية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبصفة خاصة العلاقات في مجال الأمن والدفاع، وهنا تجدر الإشارة أن هذه العلاقة إذا كانت موجودة فعلا فهي موزعة حسب الفترات التاريخية وكذلك حسب المجالات وهنا سوف نتطرق إليها حسب الترتيب التالي:

- الاستخبارات Le renseignement
- المجال النووي Le nucléaire
- منظمة حلف شمال الأطلسي L'organisation du traité de l'Atlantique Nord
- التعاون الدبلوماسي والجيش أوقات الأزمات La coopération et militaire et temps de crise.

4_ العلاقات الاقتصادية:

تعود العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى فترة الاحتلال نفسه وتعتبر علاقات مهمة جدا حيث كانت هناك علاقة خاصة في مجال المعاهدات بالإضافة إلى العلاقات ذات البعد التجاري الاستثماري[3].

ثانياً/الخلافات الأمريكية البريطانية:

---

[1] ك.م.وورهاوس، **المرجع سبق ذكره**، ص 195.

[2] ADNAN BOUACHOUR, Op.cit,p 166.

[3] MARIE_FRANCE CHOUINARD, **LE ROYAUME_UNI ENTRE LES ETATS_UNIS ET L'EUROPE : Y A_T_ILUN FUTUR POUR LA RELATION SPECIALE ?**,Université laval, Institutequébécois des hautes étude international, 2004, p 09.

رغم الانسجام والتنسيق الكبيرين الذي كان بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلاّ انه هناك مراحل شهدت فيها العلاقة بين البلدين فتوراً وتأزماً سنعرضها باختصار فيما يلي:

1_ جنوب شرقي آسيا:

إنّ الخلاف الخطير الذي يستحق الذكر في الحديث عن العلاقات الانجليزية الأمريكية في هذه المنطقة فيما قبل سنة **1954** وهو إنشاء الحلف الاسترالي الأمريكي النيوزيلندي "**أنزوس**" "**ANZUS**"[*] الذي عزلت عنه بريطانيا[1].

2_ الشرق الأوسط:

يعتبر الشرق الأوسط من بين الأسباب في جعل العلاقات الأمريكية البريطانية تسير في أكثر تعرجاً وهذا بعد الحرب العالمية الثانية وهذا بظهور إسرائيل وأزمة البترول الإيراني من سنة **1951** حتى سنة **1953**، والمنازعات العديدة بين بريطانيا ومصر التي استمرت من سنة **1951**إلى سنة **1956**، وحلف بغداد، والمنازعات بين السعودية وبين المحميات العربية على خليج العرب. كذلك اضطرابات في جزيرة قبرص من سنة **1954**إلى سنة **1959**، وأزمات العراق والأردن ولبنان فيما بين **1957_1958**.

والواقع أن هذه الأحداث شملت كل الحقبة التي تبين لنا كيف كانت أمريكا توزع سياستها بالعدل والقسطاس، فلقد كانت تعارض سياسة بريطانيا بشان قيام إسرائيل (لم يكن هذا موقفها فيما بعد)، كما كانت تعارضها خلال المراحل الأولى من النزاع الانجليزي الإيراني والاهم من هذا كله أنها كانت تعارضها في المراحل الأخيرة من نزاعها الطويل مع مصر ولم تتفق سياسة أمريكا مع سياسة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط إلاّ في إنشاء حلف بغداد[2].

---

[*] **انزوس** "**ANZUS**" :هو عبارة عن اتفاقية أمنية بين استرالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وهو التحالف الذي بين استراليا ونيوزيلندا وبشكل منفصل بين استراليا والولايات المتحدة الأمريكية على التعاون في المسائل الأمنية في منطقة المحيط الهادي، عندما أصبحت استراليا سنة 1951 دولة صديقة لـ الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة حليفة لـ استرالية حست استراليا بعد انتهاء الحرب أنها تحتاج للمزيد من الأشخاص ليملؤوا البلد ويعملوا بها.

[1] ك.م.وورهاوس،**المرجع سبق ذكره**، ص 206.

[2] **المرجع نفسه**، ص 209.

3_ أوروبا:

وقعت خلافات خطيرة بين أمريكا وبريطانيا بشان تحرير اليونان وايطاليا ومرت فترة طويلة من العلاقات السلبية بين الدولتين وهذا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي لم تتحسن حتى قيام حلف شمال الأطلسي[1].

المطلب الرابع: العقيدة الأمنية البريطانية

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن الأوروبي بالنسبة لبريطانيا يجب أن نعلم أولاً أن بريطانيا منذ البدايات الأولى لمشروع الاتحاد الأوروبي كانت لها نظرة تشاؤمية، تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء الاتحاد الأوروبي وهذا ما عبر عنه **"Jack Straw"** ministre britannique des Affaires étrangères قائلاً:

[2]Je ne suis pas un eurosceptique. Je suis un Européen pratique

فكلمة **"Eurosceptique"** نقصد بها شخص أو مجموعة من الأشخاص تشك في نجاعة أو أهمية بناء الاتحاد الأوروبي[3].

تعود النظرة التشاؤمية لـــــ بريطانيا إلى أربعة مفاهيم وهي كالتالي:

أولاً/ تخوف بريطانيا من إمكانية فقدانها لكل امتيازاتها الاقتصادية.

ثانياً/ تخوفها من فقدانها لقيمتها الديمقراطية.

ثالثاً/ تخوفها من إمكانية المساس بسيادتها الوطنية.

رابعاً/ تخوفها من فقدنها لـــ هويتها البريطانية[4].

نفس الشيء إذا تحدثنا عن مجال الأمن والدفاع في أوروبا حيث نجد دائما بريطانيا لها نفس الموقف وذلك من خلال الرفض. لقد جاءت مبادرة إنشاء سياسة أمنية مشتركة لدول أوروبا، من خلال الرسالة التي قدمها الرئيس الفرنسي السابق **"François Mitterrand"** إلى المستشار الألماني

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 219.

[2] JACK STRAW, **La Grande-Bretagne eurosceptique**, le monde, 07 Juillet 2001,p 7,

[3] Ibid, p 7.

[4] AGNES ALEXANDR_collier,**la peur de l'Europe : le(s) discours du déclin de la nation britannique**, Politique Société & Discours du domaine anglophone, Université de Franche-Comté, 2002, p 3.

"**Helmut Kohl**" في **19 افريل 1990** والتي جاءت فيها ضرورة وضع سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، الشيء الذي رفضته "**Margaret Thatcher**" والذي اعتبرته سياسة تخدم المصالح الفرنسية والألمانية فقط[1].

بريطانيا دائماً لها مقاومة ضد توحيد الدفاع الأوروبي ودفعه إلى الأمام، حيث في سنة **1996** أظهرت هذه الأخيرة معارضتها لفكرة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية كما أكدت على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية داخل الحلف الأطلسي. فمع مجيئ "**Tony Blair**" وما سمي بـــــ "**New Labor**" سنة **1997** والذي تزامن مع وجود "**Bill Clinton**" وما يسمى بـــــ "**New democrats**" طرأ تغيير في مواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة إزاء مشروع الأمن والدفاع الأوروبي، حيث قررت بريطانيا أخذ الصدارة في المشروع ويعود هذا التغيير في المواقف لإدراك الطرفين بان فكرة إنشاء هوية أمنية أوروبية موحدة ستشكل خطراً كبيراً على الحلف الأطلسي.

بريطانيا تريد جعل الاتحاد الأوروبي تحت جناح الحلف الأطلسي ومن هنا يبقى الحلف أساس للدفاع المشترك ولا يجب للمشروع الأوروبي أنّ ينافسه بل يجب أن يكون مكملاً له[2].

فمفهوم الأمن الأوروبي بالنسبة لبريطانيا يساوي نفسه حلف الشمال الأطلسي فالأمن الأوروبي بالنسبة لها لا يجب أن يخرج عن نطاق الحلف.

اشار "**باري بوزان**" في مركب الأمن الإقليمي عن متغيرات النظرية المتمثلة في "**الصداقة/العداوة**" معتبراً في ذلك أنّ "**العلاقات الأمنية غالباً ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة أو التعاون بين الأطراف الإقليمية**"[3]. هذا ما ينطبق بالضبط على علاقة الصداقة والعلاقة الخاصة التي كانت ولازالت بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يلعب الحلف الأطلسي دوراً كبيراً في ترجمة العلاقات الأمريكية البريطانية على ارض الواقع والتي أصبحت تسمى بـــــ "**العلاقة الخاصة**" بين البلدين، هذا ما ساعد في تعزيز دور بريطانيا على المستوى الأوروبي خاصة مقابل فرنسا وألمانيا اللتان يقفان الند للند ضدها. حيث يعتبر إحدى الركائز الإستراتيجية الأمنية التي تقوم عليها بريطانيا في جعلها تحتل الصدارة العالمية والمحافظة على تواجدها عالمياً، لذلك فهي تسعى جاهدة على إبقاء الحلف في الاتحاد الأوروبي الذي يعني التواجد الأمريكي في أوروبا،

(1) PAULINE SCHANAPPER, **LA GRANDE BRETANIQUE ET LA SECURITE EUROPEENNE 1989_1995**,**Rapport final**,Bourse de recherche de l'OTAN 1995-97,p 11

(2) CHANTAL LAVALLEE, **La relation Union Européenne _ OTAN : Partenariat stratégique défense européenne ?,**Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales, 2003,pp 38-39.

(3) عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص 313.

فعلاقاتها الخاصة التي ترجمت على ارض الواقع بفضل حلف الشمال الأطلسي سوف تعزز من مكانتها داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتقليص من النفقات في مجال الأمن والدفاع من جهة أخرى، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اكبر المساهمين في ميزانية هذا الحلف خاصة الحجم الهائل الذي تساهم به هذه الأخيرة في مجال الاستثمار في الصناعة الحربية والذي جعلها تسيطر على التجارة العالمية للأسلحة

في حين تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا على أنها همزة وصل بينها وبين الجماعة الأوروبية حتى تتمكن الحفاظ على مصالحا وعلى جانب آخر أيقنت بريطانيا أن علاقتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجذب تأييدها سوف يمكنها من الحفاظ على جزء من مكانتها الدولية، لذلك عززت بريطانيا من سياستها التي تعمق من علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كذلك عملت على زيادة التعاون مع كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي في المجال العسكري والدفاع، فهي تشجع كل المبادرات الأوروبية لكن دون المساس بالمصالح الأمريكية ويعتبر الغزو الأمريكي على العراق بدعم بريطاني كامل ابرز مثال على حرص بريطانيا على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، اين استمرت بريطانيا في دعم الغزو الأمريكي بل وشاركت فيه على الرغم من معارضة العديد من الدول الأوروبية.

إن الاعتقاد البريطاني الرامي للإبقاء على الحلف الأطلسي ينبع من إيمان بريطانيا بالقوة العظمى التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية مقابل حلفائها الأوروبيين كذلك الاستثمار الكبير الذي قدمته بريطانيا داخل الحلف وذلك من خلال مساهمتها الكبيرة من حيث المعدات والأجهزة والأسلحة فهي تعتبر الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. لهذا فهي ترفض أي مشروع قد يمس بمستقبل الحلف الذي طالما خدم مصالحها فهي تعتبر نفسها أطلسية أكثر من كونها أوروبية[1].

(1) شريف مازن، "**الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية**"، موقع www.feker_online.com، 2017/04/15.

ففي إدارة "**طوني بلير**" كانت بريطانيا تسير في اتجاه واحد فقط وهو التقارب والتحالف مع الولايات المتحدة وإن تعارض ذلك مع علاقتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[1].

لذلك نستنتج أن المفاضلة البريطانية للولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد الأوروبي لم يأت هكذا وفقط وإنما كانت لعدة عوامل والتي ذكرنها سابقاً والاهم من هذا هو الدفاع عن المصلحة الوطنية البريطانية. هذه العلاقة الخاصة جعلت المصالح البريطانية الأمريكية متبادلة والتي كانت كلها تصب في تحقيق الأمن والسلم من خلال بقاء التبعية الأوروبية الأطلسية .

إنّ العلاقة البريطانية – الأوروبية والتي تميزت منذ البدايات الأولى بحالة يمكن وصفها بـــ "**عدم الارتياح المتبادل**"، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد، ألمانيا وفرنسا كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الانسحاب البريطاني والذي سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

---

[1] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل:

جاء الأمن في الاتحاد الأوروبي نتيجة لعدة أسباب خاصة بعد التعثر الذي اصطدمت به أوروبا بعدما حققت تفوقاً اقتصادياً هائلاً، والذي كان على حساب المجالات الأخرى لاسيما المجال الأمني خاصة في ظل وجود من يقدم الحماية الدفاعية والعسكرية لها وهو حلف شمال الأطلسي، هذا الأخير الذي اخذ طابعاً ومفهوماً جديداً ليس نفسه الذي كان قبل نهاية الحرب الباردة والذي كان من أهم الأسباب التي ولدت تفاعلاً أمريكياً أوروبياً وفي نفس الوقت يعتبر محور الخلافات الأمريكية الأوروبية عبر العديد من القنوات، وكل هذا كان في ظل وجود الوسيط البريطاني الذي كانت له علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي يسعى من خلال هذه العلاقات للوصول إلى الصدارة العالمية.

إن انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي كان أمر محتماً عليها خاصة بعد الانهيارات التي عرفتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت سببا في انضمامها، فرغم رفضها مرتين من قبل فرنسا وان دخولها إلى الاتحاد الأوروبي كان فيه نوع من الصعوبة، إلا أنها تسير دائما في الاتجاه المعاكس للاتحاد من خلال النظرة التشاؤمية التي تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء الاتحاد الأوروبي.إضافة إلى هذا معارضتها لفكرة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة، كما أكدت على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية داخل الحلف الأطلسي وليس خارجه على اعتبار أنها أطلسية أكثر من كونها أوروبية.

هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في سياسيته الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة التي كان من خلالها الاتحاد أكثر توسعاً وتماسكاً والذي يعود إلى التفاهم الألماني الفرنسي بالدرجة الأولى، وذلك من خلال ضرورة السعي إلى تطوير سياسيته الدفاعية والعسكرية والمضي في الطريق الاستقلالي الدفاعي والعسكري ومحاولته تجسيد مفهوم الهوية الأوروبية للأمن والدفاع. لكن للأسف أرضية الواقع غير موجودة لتحقيق هذا الاستقلال الأمني الهوياتي، فالخلافات المتزايدة بين دول أعضاءه، جعلت قدراته الأمنية في مواجهة الحروب والنزاعات لاسيما الداخلية محدودة جدًا وغير قادرة على تحقيق الأمن الحقيقي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، ضف إلى ذلك ضعف الدول الأوروبية دفاعياً وعدم قدرتها على

مواكبة التطور التكنولوجي الأمريكي سواء التقليدي أو فوق التقليدي بسبب ضعف الإنفاق الدفاعي بشكل عام والإنفاق المخصص للتحديث على وجه الخصوص، فهذه المحدودية وهذه الخلافات جعلته دائما تحت المظلة الأطلسية (الأمريكية).

الفصل الثالث: تداعيات الانسحاب البريطاني على السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية

أطلقت المملكة المتحدة بتصويتها على الخروج من الاتحاد الأوروبي ثورةً قويةً لدرجة أنها ستهز– ويمكن أن تدمر– المشروع الأوروبي[1]، كما أثارت نتائج الاستفتاء الذي أُقيم في **23 جويلية 2016** حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحدياً لعملة التكامل والاندماج الأوروبي، وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه فمع هذا الخروج سيفقد **12.5 %** من سكانه وقرابة **15%**من قوة اقتصاده، بالإضافة إلى قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي[2] وإحدى دولتين تمتلكان الأسلحة النووية وتحظيان بحق الفيتو في مجلس الأمن[3].

أما من الناحية الإستراتيجية، سيؤدي هذا الخروج إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني – الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بان تحذو حذو بريطانيا، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية (اليونان، اسبانيا، المجر، ايطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويُفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود[4]. وكما عبر "**دونالد توسك**" رئيس المجلس الأوروبي: "**أخشى أن يكون خروج بريطانيا مؤشراً ليس فقط على بداية انهيار الاتحاد الأوروبي وإنما الحضارة الغربية**"[5].

المبحث الأول: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تتمتع بريطانيا بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، فهناك أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا هي: ميثاق الحقوق الأساسية، والسياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول 25 من اتفاقية ماستريخت،

---

(1) هارولد جيمس،"**ماذا يحدث في أوروبا ؟ !سلسلة مقالات تحلل أزمة الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء: ثورة الخروج البريطاني**"، موقع: https://www.project-syndicate.org، 2017/05/09، ص، 5.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، الدوحة، 2016، ص 1.

(3) ماتياس ماتهيجر، **أوروبا بعد البريكسيت: اتحاد اقل كمالاً**، ترجمة عادل زقاع، 2017، ص1.

(4) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المرجع سبق ذكره**، ص5.

(5) **هل سيتمكن الاتحاد الأوروبي من تجاوز صدمة خروج بريطانيا**، العرب، ع.10317، 25 جوان 2016، ص 7.

والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول 36 من معاهدة لشبونة، والأهم استثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة الشنغن بموجب بروتوكول 19 من معاهدة لشبونة.

في **2012** حصلت بريطانيا على العديد من الامتيازات بضغط من "**ديفيد كاميرون**"، ومنها إعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الأوروبي بعد اعتراضها على البند الثالث، الذي يتيح للمحكمة الأوروبية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية، وفرض عقوبات بمقدار **0.1%** من الناتج المحلي على كل دولة ترفض تطبيق قواعد الميزانية المتوازية.إلاّ انه لم يكتفِ بكل تلك الامتيازات والاستثناءات، فلجأ لاستخدام ورقة العضوية لحسم صراع انتخابي، حينما وعد الناخبين في **2013** بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال فوز حزبه في انتخابات **2015**.

وعندما فاز الحزب وتورط ديفيد كاميرون بهذا التعهد بدأ سلسلة من الاتصالات مع رئيس المجلس الأوروبي؛ لحصول بريطانيا على وضع أفضل مما هي فيه؛ لكي يقتنع البريطانيون بالبقاء في الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية تاريخ الشك وانعدام الثقة

أولاً/ النظرة التشاؤمية ومحاولة عرقلة استكمال الاتحاد الأوروبي:

اشرنا في الفصل الأول أن احد الشروط الأساسية لتحقيق الأمن الإقليمي وهو عنصر "**الثقة المتبادلة**"، على أساس أن: "**الأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة وتجانس، فتحقيق امن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بُنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي**"[2].

هذا ما ينعدم تماماً في العلاقة البريطانية – الأوروبية والتي تميزت قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بـــ "**عدم الارتياح المتبادل**"، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد، ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا متحمسة يوماً لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، إذ لم تكن بين الدول الستة (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسنبورغ)، التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة **1957**[3].

---

[1] احمد ناصر، "**حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأكملها**"، موقع: www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post-12438-b-10712346.html، 2017/05/09

[2] مراد شحماط، **المرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المرجع سبق ذكره**، ص ص 1،2.

لقد تأخر انضمامها نتيجة رفضها من قبل فرنسا مرتين على أساس أن"**ديغول**" كان يعتبرها خادمة للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وانضمت هذه الأخيرة بعد عامين حيث طرحت مسألة الاستفتاء فكان الجواب بنعم بـــ **67%**.

انضمت "**مارغريت تاتشر**" إلى الحكم في بريطانيا سنة **1979** وهنا استطاع حزب المحافظين[*] تنظيم صفوفهم من جديد عبر زعيمتهم بعد خسارتهم سنة **1974**.لم تكن لـــ "**مارغريت تاتشر**" علاقات طيبة مع رئيس المفوضية الفرنسي "**جاك دولور**"والذي كان خصماً شرساً بالنسبة لها هذا ما جعلها تهدد بإيقاف المفاوضات قائلة:"**أريد إرجاع مالي " I wantmy money"**، وفي سنة **1984** كسبت بريطانيا الجولة وحققت مصالح كبرى اقتصادية وسياسية من خلال رفضها دفع أكثر مما تناله من الموازنة الأوروبية هذا من جهة واستمرارها في تأدية دورها التاريخي في منع الهيمنة الفرنسية – الألمانية المشتركة على القرار الأوروبي من جهة أخرى.

اشرنا في الفصل الأول أن احد المقومات التي يقوم عليها الأمن الإقليمي وهو "**التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من اجل التمتع بميزات الأمن الجماعي**[1]".

هذا ما نجده غائباً في هذه العلاقة الاوروبية – البريطانية، حيث في سنة **1992** صادق المحافظ "**جون ماجور**" "**John Major"** على اتفاقية ماستريخت على الرغم من معارضة البعض من حزبه وخلال هذه المصادقة تحصل على بند رفض الوحدة النقدية الأوروبية وكل السياسات الجبائية المشتركة متبعاً في ذلك سياسة الاستثناءات.رفضت بريطانيا الانضمام إلى منطقة اليورو بسبب تخوفها من إمكانية المساس بسيادتها الوطنية وفقدنها لـــ هويتها البريطانية، وبقيت عضويتها بين الأوروبية والأطلسية.

---

[*] **حزب المحافظين** هو اعرق الأحزاب السياسية في بريطانيا، بدأت بواكير قيامه في القرون الوسطى وتحديدا في القرن **17** وعرف حينها باسم "**توريز**"، ولكن اسمه الحالي لم يطلق عليه إلاّ بعد سنة **1830** إثر صدور قانون الإصلاح البرلماني ومنذ ذلك الوقت برز حزب المحافظين فعليا إلى الوجود، وبدأ ينشط خاصة بعد **1990** في تأسيس منظمات قاعدية، وجمعيات محلية في أرجاء بريطانيا. كان يتشبث أكثر بالهوية البريطانية الخاصة كأمة عظيمة وذات تاريخ أصيل، ويرفض التماهي مع الأوروبيين، ويطالب باحتفاظ بريطانيا بعملتها الخاصة (الجنيه الاسترليني)، وان لا تنتمي إلى منطقة اليورو وان تتعامل مع بحذر مع الاتحاد الأوروبي.

[1] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص 22.

منذ هذه الأثناء تعالت في بريطانيا أصوات تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تساؤلات كبيرة تطرحها بعض فئات المجتمع البريطاني وبعض الأصوات من اليمين المتطرف وبعض الأصوات من حزب المحافظين بل حتى من اليسار نفسه. حول جدوى استمرار بريطانيا في الاتحاد الأوروبي؟، فعلى الرغم من الضغوطات التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين عليها خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي فانه لا أحدا يرضخ لهذا الطلب.

استمر حزب المحافظون في رئاسة الحكومة من خلال "**مارغريت تاتشر**"، ثم **جون ميجور** حتى **1997**.

سنة **1997** وابتداء من هذه السنة ووصول "**طوني بلير**" إلى الحكم في بريطانيا والذي قام بتلطيف العلاقات البريطانية الأوروبية إلى درجة انه كان الانضمام إلى منطقة اليورو أمر متوقع نتيجة تورط بريطانيا في حرب العراق[1].

ثانياً/ إحياء فكرة الاستفتاء المعطل:

إن تلطيف العلاقات البريطانية الأوروبية التي قام بها "**طوني بلير**" لم تدم طويلاً، فنجاح حزب المحافظين في العودة مجدداً إلى السلطة مع نجاح زعيمه "**ديفد كاميرون**" في **2010** الذي ساهم في إعادته مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة عبر ائتلاف مع الديمقراطيين الأحرار. فقد حصل المحافظون على نحو **36%** من أصوات الناخبين مقابل **29%** للعماليين، بينما نال الديمقراطيون الأحرار **23%** [2].

في هذه الأثناء وجد "**دفيد كاميرون**" نفسه في مواجهة داخلية مع عناصر من عائلته السياسية التي لا تؤمن بالفكرة الأوروبية وكذلك حزب "**يوكيب**"المعادي لها. وهنا حدث التحول الجوهري إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد "**دفيد كاميرون**" حينها فكرة الاستفتاء المعطل، وقد وعد بأنّ أية اتفاقية أوروبية تعطي سلطات اكبر لبروكسل على حساب الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو استفتاء شعبي. ومع بداية **2013**، خطى كاميرون خطوة أبعد عندما أعلن عن عزم حكومته إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1]"**Diplomatie et défense, qu'est-ce que le Brexit ?, 1946-2016 :70 ans d'histoire agitée en 10 dates"**, web site **:**www.touteleurope.eu/actualité/60-ans-60-belles-histoire.html.,03/04/2017.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

إنّ ما يقلق السياسيون في لندن على المدى الطويل أن هناك تراجعاً لا يمكن إنكاره في مكانة بريطانيا الإستراتيجية، في داخل أوروبا فبسبب الخلافات الدائمة حول إصلاح الاتحاد الأوروبي، لم تمارس لندن دوراً محورياً مثلاً في الأزمة الأوكرانية التي لعبت فيها ألمانيا وفرنسا الأدوار الأهم وفي اليونان حملت ألمانيا العبء الأكبر في المفاوضات. وتقف بريطانيا اليوم في مفترق طرق حقيقي، فموازين القوى داخل أوروبا ليست لصالحها، بل لصالح ألمانيا ومن ناحية أخرى ما زالت تحاول إيجاد تلك الصيغة المثالية بين سياسة خارجية تعتمد على القوة العسكرية من ناحية، وعلى قوة الحوار والتوسط لحل النزاعات والمساعدات الإنسانية والتنمية من ناحية أخرى[1].

يُعتبر "**العمل على زيادة التفاعلات بين الدول، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل**[2]".من مقومات الأمن الإقليمي. وهذا ما هو غائب في مسار العلاقة الأوروبية البريطانية.

فانضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي كان أمراً محتماً عليها خاصة بعد الانهيارات التي عرفتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كانت سببًا في انضمامها، فلا طالما هدفت إلى عرقلة استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات وكانت دائما تسير في الاتجاه المعاكس للاتحاد من خلال النظرة التشاؤمية التي تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء الاتحاد الأوروبي معتبرة نفسها ولاسيما المحافظين منها أنها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية متخذة في ذلك سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قرباً من الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: إشكالية الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي

في الوقت الذي تسعى فيه النظم الديمقراطية لتطوير تلك العلاقة الإيجابية بينها، وحقوق الإنسان، التي تُشكل أحد مبادئ الحكم الديمقراطي بمفهومه الليبرالي، والذي لا يقتصر على مجرد تدوير السلطة من خلال انتخابات تنافسية، مشتملًا على تمتع أفراد المجتمع بحقوق وحريات محمية بأطر دستورية وتشريعية واضحة، يأتي الأمين العام لمجلس أوروبا في السابع والعشرين من **أفريل 2016** ليهز تلك الصورة النمطية عن ديمقراطية أوروبا بتحذيره أنَّ الديمقراطية وحقوق الإنسان مهددة بتصاعد النزعة الشعبوية والقومية في أوروبا، ممَّا يضعها في وضع خطير جدًّا، خاصة وأنَّ بعض الدول الأوروبية تستغل ما يحدث بها من مشاكل خطيرة، مثل قضايا الإرهاب والهجرة لتحقيق غايات قومية وشعبوية، ضاربةً بذلك الثقة بالمؤسسات الوطنية والأوروبية، والتي باتت تُصدر قوانين قد تتناقض مع المعايير

---

[1] مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، "**انتخابات 2015: دفيد كاميرون بين التحديات الداخلية والخارجية**"، موقع: http//rawabetcentre.com/archives/6886، 2017/03/30.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص 22.

الدولية وخصوصًا حول معاملة اللاجئين والمهاجرين، وذلك مؤشرًا خطيرًا لتصاعد فكرة القومية في الحياة التشريعية الأوروبية.

لا يقتصر الأمر عند ذلك الحد، فقد شهدت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا احتجاجًا على شرعية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[1].

أولاً/ الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف:

انعدام مبدأ "**احترام حقوق الإنسان والحريات العامة**[2]"، التي تعتبر احد المقومات التي يقوم عليها الأمن الإقليمي والذي سنتطرق إليه من خلال ما يلي:

1_ صعود نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا:

أ- الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا:

قبل الخوض في تفصيل وعرض الأحزاب اليمينية المتطرفة، يجدر التعريج على تعريف اليمين المتطرف، فاليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية التي تهدف إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع عبر التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم. وتنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبا، ورغم بعض الاختلافات في الأولويات المحلية، فجميع تلك الأحزاب تشترك في عدد من الخصائص على رأسها موقف معادي للهجرة والمهاجرين، وتعتبرهم خطرًا على الهوية الأوروبية وسبب رئيسي للبطالة وللجريمة. إلى جانب انتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية لليسار ورفض الاندماج الأوروبي، والدعوة لتقليص الضرائب ولتشديد عقوبات الجرائم، ورفض مطلق لمعيار المساواة، وتوجيه خطاب عنصري يعتمد على المواطنة القائمة على منظور عرقي والقرابة الدموية. وتشترك أيضًا في وجود قيادة قوية وكارزمية ممَّا ينعكس على هيكلها التنظيمي ذات مركزية السلطة وسعيها إلى الصدام مع القوى السياسية التقليدية. وقد تسبب في ظهور هذه الأحزاب جملة من العوامل تمثلت في: انهيار الاتحاد السوفيتي وتعزيز موقع الدعوات القومية، وأزمة اليورو سنة**2008**، وما تبعها من سياسات تقشفية نالت قطاعات عدة، وثورات الربيع العربي التي أظهرت أزمة المهاجرين، وأدت إلى زيادة تدفق اللاجئين الذين عمّقوا مشاكل البطالة، وتصاعد مفهوم الإسلام فوبيا وموجة العمليات الإرهابية، إلى جانب سرعة انتشار الدين الإسلامي في أوروبا.

---

[1] إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع: http://www.nama-centre.com/ArchiveteDetails.aspx ?ID=405، 2017/03/31.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره**، ص 22.

هنا استخدم المواطن الأوروبي نظام التصويت العقابي كوسيلة مكنت الأحزاب اليمينية المتطرفة من المشاركة في الحكومة، مما أتاحت له الفرصة بقوة في نشر وتنفيذ مبادئه المناهضة للديمقراطية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى[1].

أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا:

- **حزب الحرية بهولندا:** يُشبه "**حزب الحريّة**" الهولّندي "**حزب الجبهة الوطنيّة**" الفرنسي بتبنّيه موقفًا معاديًا للإسلام، وللاتّحاد الأوروبّي والمهاجرين الأجانب، يرفض هذا الحزب انضمام دولة مسلمة كتركيا إلى الاتّحاد الأوروبي ويستند منهجه إلى التّراث المسيحيّ في أوروبا، حصل هذا الحزب على **4** مقاعد في انتخابات البرلمان الأوروبّي الحالي من أصل **26** لهولندا[2].
- **الحزب القومي الديمقراطي ألمانيا:** يطلق على هذا الحزب النازية الجديدة، فأفكاره مستوحاة من الأيديولوجية النازية، خاصة الإيمان بقيادة ديكتاتورية، ومعاداة الأقليات، والتمسك الشديد بالقومية الألمانية على أساس العرق، ويرفض المساواة بين البشر، وقد اعتبر فوز "**أوباما**"برئاسة الولايات المتحدة مؤامرة من السود واليهود لإلغاء هوية أمريكا البيضاء، ورغم حالة العداء بين الحزب والحكومة ومحاولات الأمن سنة **2003** لحظره بسبب تظاهراته العنيفة؛ إلَّا أنَّ الحزب استطاع السيطرة على مدينة "**درسدن**"، وحقق في الانتخابات البرلمانية الأخيرة **سبتمبر 2013** نسبة **1.3%** ومقعدًا لألمانيا داخل البرلمان الأوروبي.

ب_ مواقف أوروبية عنصرية ضد المسلمين:

كثيرة هي المواقف التي تدل على عنصرية أوروبا الرسمية تجاه المهاجرين واللاجئين من المسلمين وغير المسلمين أيضًا، ونذكر هنا بعض من تلك المواقف :

_ تصريح الرئيس التشيكي وعضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي "**ميلوسزيمان**"، الذي قال: "**إن تدفق اللَّاجئين إلى أوروبا عمل مدبر من قبل جماعة الإخوان المسلمين المصرية ويمكن وصفه على أنَّه غزو منظم، يهدف إلى السيطرة بشكل تدريجي على أوروبا**"، مطالبًا بطرد المسلمين من أوروبا[3].

_ ساسة فرنسا أمثال الرئيس السابق "**ساركوزي**"، والذي أشار في كتاب حملته الانتخابية المعنون: "**كلنا لأجل فرنسا**"، بأنَّه "**لا يمكن أن تكون هناك هوية سعيدة طالما نحن لا نؤكد على أنَّ الهوية الفرنسية ليست أكثر أهمية من هويات معينة**". مُتعهِّدًا بحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة وبمحاربة البوركيني. ومن جانبه؛ فإنَّ "**فرانسوا هولاند**" الرئيس الفرنسي الحالي هو الآخر لا ينفك يصور فرنسا

---

(1) إبراهيم جابر ثري، **المرجع سبق ذكره.**

(2) إيمان عنان، "**تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا**"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: pss.elbadil.com/2016/12/19/تداعيات-صعود-اليمين-المتطرف- في- أوروبا/، 2017/05/11.

(3) إبراهيم جابر ثري، **المرجع سبق ذكره.**

والهوية الفرنسية على أنهما مهددتان، ففي أحد الكتب التي نشرت في شهر **أكتوبر 2016**، تحت عنوان: "**يجب ألا يتفوه أي رئيس بهذا**"، نُشرت مقابلة للرئيس "**هولاند**" قال فيها: "**لا أحد يشك في أنَّ فرنسا لديها مشكلة مع الإسلام**". وهكذا فإنَّ الرئيس الاشتراكي يكرر ما قاله رئيس الوزراء "**فالس**"، الذي يُصر هو الآخر على أنَّ: "**النساء المسلمات المنتقبات اليوم سيصبحن قوات الماريان في الغد**"، في إشارة إلى الرمز النسوي الفرنسي الشهير الذي غالبًا ما يصور امرأة عارية الصدر. هذا إلى جانب زعيمة الجبهة الوطنية "**ماريان لوبان**" التي تدعو – دائمًا – إلى ما تُسميه بـ صفر هجرة، كما أنَّها لا تتوقف عن وصف صلاة المسلمين خارج المساجد في باريس بالاحتلال.

_ النائب الهولندي "**خيرت فيلدرز**"، زعيم حزب الحرية الهولندي يتعهد بإغلاق كافة المساجد وحظر القرآن ضمن برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية التي ستجري في**مارس2017**[1].

_ خاطب زعيم الحزب الوطني البريطاني "**نيكولاس غريفين**" في عدد من أنصاره داعيًا إلى مواجهة ما أسماه "**التنين والشيطان الإسلامي على الأرض البريطانية**"، محذرًا مناصريه من "**الخطر الإسلامي الشيطاني الذي صار يهدد بريطانيا**"، كما قال "**ستيوارت وليامز**" وهو قيادي بذات الحزب ومنتخب كمستشار في البلدية "**كل هدفي هو قتل باكستاني**"، فيما قال قيادي آخر هو "**ديفيد ميدغلي**" بأنَّه ظل لثلاثة أسابيع يلصق صورة وجه كلب على فتحة تلقي البريد اليومي في مطعم محلي يملكه أحد الهنود البريطانيين.

_ ظهرت موجة الرسوم الكاريكاتيرية المُسيئة للإسلام في الدنمارك، كذلك القوانين التي استفزت الجاليات المسلمة في أوروبا والتي هدفت أيضا لمغازلة اليمين المتطرف الصاعد بقوة، مثل: حظر المآذن في سويسرا وحظر النقاب في فرنسا، وحظر الحجاب في حالات أخرى، وغير ذلك، ووصل الأمر إلى جرائم الاعتداء والتحرش بالمهاجرين، مثل اشتباكات ميلانو، ومقتل "**مروة الشربيني**" في ألمانيا على يد متطرف روسي [2].

2_ ممارسات رسمية لدول الاتحاد الأوروبي تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان:

عاش الاتحاد الأوروبي في العامين **2015_2016** أربع تفجيرات إرهابية كانت في باريس **جانفي 2015**، و**نوفمبر 2015** ، وفي نيس **جويلية 2016**، وفي بروكسل **مارس 2016**؛ ليشجع ذلك دول الاتحاد على استبدال الاستجابات السياسية الصحيحة والمتعلقة بمئات الآلاف من طالبي اللجوء والمهاجرين الذين وصلوا للقارة الأوروبية بمصالح حكومية ضيقة، ما أدى إلى تأخر حصول الأشخاص الضعفاء على الحماية والمأوى، الأمر الذي يثير كثيرًا من التساؤلات حول الأهداف التي رفعها الاتحاد والتي من أهمها حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتضح الإجابة عن مثل تلك التساؤلات من خلال

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

تناولنا لبعض قضايا حقوق الإنسان إلى جانب بعض الممارسات المرتبطة بذات الشأن والتي تثبت مدى بعد السياسة الأوروبية الرسمية عن مبادئها التي تتغنى بها، وذلك على النحو التالي[1]:

أ_ قضايا حقوق الإنسان:

_ الهجرة واللجوء: اتسمت قضية الهجرة واللجوء بسوء الإدارة والخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما أدى إلى تفاقم الأزمة، تزامنًا مع وصول أعداد كبيرة من المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا الذين تعرضوا لانتهاكات من جانب الشرطة في صربيا ومقدونيا، وتعرضوا لأوضاع احتجاز مفزعة أحيانًا في مقدونيا والمجر، وعلق آلاف المهاجرين وطالبي اللجوء في **سبتمبر 2015** على عدة حدود بين الدول دون مأوى مناسب، وعجزوا عن مواصلة رحلتهم دون بديل حقيقي، وتعرضوا أحيانًا إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه، ومنعت سلوفينيا وكرواتيا أحيانًا دخول طالبي اللجوء والمهاجرين في سبتمبر وأكتوبر **2015**، وفي نهاية **نوفمبر 2015** فرضت سلوفينيا وكرواتيا وصربيا ومقدونيا قيودًا على الحدود في وجه طالبي اللجوء والمهاجرين، وسمحت بدخول جنسيات بعينها.

_ **التمييز وعدم التسامح:** في ظل الهجمات التي شهدتها أوروبا مؤخرًا، ارتفعت جرائم الكراهية فيها وخاصة ضد المسلمين، فارتفع عدد الحوادث المبلّغ عنها في فرنسا وبريطانيا، وتجلى قبول عدم التسامح ضد المسلمين في **سبتمبر 2015** مع قول العديد من قادة الاتحاد إنَّهم يريدون في بلادهم لاجئين مسيحيين فقط بدلًا من المسلمين، وفي ذات السياق انتقد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان "**زيد رعد الحسين**" في **سبتمبر 2015**، عمليات الإجلاء القسري الجارية للغجر الرُحّل في العديد من الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة، حيث سلط الضوء على سياسة وطنية منهجية لطرد الغجر قسرًا في فرنسا، وحث بلغاريا على وقف عمليات الإجلاء القسري المدمرة للأقليات المتضررة.

_ مكافحة الإرهاب: أثارت الهجمات في فرنسا وبلجيكا مخاوف من إضعاف حماية حقوق الإنسان من جديد باسم الأمن، وقد أثبت هذا الأمر تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن التعذيب من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في **ديسمبر 2014**، الذي يؤكد على تواطؤ دول الاتحاد الأوروبي مع برامج تسليم المشتبهين وتعذيبهم، والتقدم المحدود من قبل الدول الأوروبية في اتجاه المحاسبة. فلا تزال السلطات الرومانية تنفي استضافة بلدها لمركز احتجاز سري تابع للاستخبارات الأمريكية رغم اعتراف الرئيس السابق "**إيونإليسكو**" في**أفيرل 2015**، أنَّه وافق على استحداث موقع لها. وأظهرت التحقيقات في بولندا وبريطانيا بوادر تقدم قليلة خلال **2015** حول تواطؤ مسؤولي الدولتين في عمليات التسليم والتعذيب. هذا إلى جانب وجود خطط في العديد من الدول الأوروبية لزيادة قوة مراقبة الأجهزة الأمنية دون إذن قضائي مسبق، الأمر الذي يعني تقويض وهدم الحريات التي تتغنى بها الديمقراطية الأوروبية.

---

[1] هيومن رايت واتش، "**التقرير العالمي 2016: الاتحاد الأوروبي أحداث 2015**"، موقع:
http ://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285180 ، 2017/03/31.

ب_ شواهد أوروبية عنصرية: يطول الحديث والتأكيد على عدم ديمقراطية الدول الأوروبية سواء بممارسات النظام الرسمي الفعلية، أم بتواطؤ النظام الرسمي مع جهات أخرى، وسنتناول هنا عددًا من الدول الأوروبية لنبين مدى بعدها عن المبادئ الديمقراطية، وذلك على النحو التالي[1]:

_ فرنسا: في سنة **2006** أصدرت عاصمة الثقافة الأوروبية، فرنسا، قانوناً لمكافحة الإرهاب، وشهد القانون 14 تعديلاً خلال السنوات التسع الماضية، وينص على: جواز مراقبة الهواتف والإنترنت، وزرع كاميرات مراقبة فى الأماكن العامة[2]، كما أعلنت عقب الهجمات التي تعرضت إليها في **2015** حالة الطوارئ لمدة ثلاث شهور، الأمر الذي وسع من السلطات الاستثنائية للحكومة، من بينها التفتيش دون إذن قضائي، ووضع أشخاص قيد الإقامة الجبرية دون موافقة قضائية، ما أثار مخاوف بشأن الحق في الحرّية، وحرّية الحركة، وحرّية تكوين الجمعيات، وحرّية التعبير. وسجلت الحكومة **50** حالة اعتداء وتهديد ضد المسلمين ما بين **7 و12 جانفي 2016** فقط. وأصدر وزير العدل، في **12 يناير 2016** تعليمات إلى أعضاء النيابة العامة بالتعامل استنادًا إلى القانون الجنائي في مواجهة الحديث عن تمجيد الإرهاب، والحديث عن معاداة السامية أو العنصرية ذو الصلة بهجمات باريس. ومصطلح تمجيد الإرهاب هو مصطلح فضفاض قد يشمل أي حديث لا يحرض على العنف. كما سنت فرنسا في **جويلية 2015** قانونًا يسمح للحكومة بإجراء مراقبة رقمية شاملة على نطاق واسع ودون الحصول على إذن قضائي مسبق، في خرق للحق في الخصوصية، وفي **نوفمبر 2015** أقرّ البرلمان الفرنسي قانونًا يسمح بمراقبة الاتصالات الإلكترونية المرسلة أو المستلمة من الخارج[3].

_ ألمانيا: سجلت الشرطة الفيدرالية **473 حالة** اعتداء ضدّ أماكن إقامة طالبي اللجوء في الأشهر التسعة الأولى من سنة **2015**، وذلك أكثر من ضعف إجمالي حالات الاعتداء في سنة**2014**، نتيجة لصعود منظمات اليمين المتطرف وتنامي حركة المحتجون ضد المهاجرين خلال العام **2015** لاسيما في الشرق.

_ اليونان: واجه آلاف المهاجرين وطالبي اللجوء في اليونان استقبالًا وأوضاع احتجاز مرعبة في اليونان، وانتشرت أخبار مشاركة حرس الحدود اليوناني في عمليات طرد جماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء، وصدهم على الحدود البرية مع تركيا، إلى جانب احتجاز السلطات اليونانية طالبي اللجوء والأطفال المهاجرين المسجلين باعتبارهم أحداثًا لفترات أطول – غالبًا – من البالغين أو الأطفال المسافرين مع عائلاتهم، حتى تعثر لهم على أماكن إيواء. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمسؤولية

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) احمد إمام، "**قانون مكافحة الإرهاب في فرنسا ... 14 تعديلاً في تسع سنوات**"، موقع: http://www.elwatannews.com/news/details/766745، (2017/05/11).

(3) هيومن رايت واتش، **المرجع سبق ذكره.**

اليونان عن المعاملة اللّا إنسانية والمهينة داخل مراكز احتجاز الهجرة في **5** قضايا منفصلة في العام **2015**.

ـ كرواتيا: لا يزال هناك تمييز وعنف بحق أعضاء الأقليات الإثنية، لاسيما الغجر والصرب[1].

ثانياً/ الديمقراطية البريطانية تعدت سقف الديمقراطية الأوروبية:

يرى بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي أن هذا الأخير يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتجة.

فالنظام السياسي البريطاني بُني على ضرورات الاحتفاظ بالنظام القائم. والحركة الديمقراطية البريطانية لم تبن قواعدها على الإبداعية مثلما جرى في فرنسا، ولا على ثورات اجتماعية، ولكن على إرادة سياسية للطبقات الحاكمة لشرعنة السلطة السياسية من قبل الشعب، أو على الأقل من قبل الحزبين صاحبي الأكثرية[2].

فمثلا حزب الاستقلال ببريطانيا نجح في التقدم بالانتخابات البرلمانية الأوروبية حيث يشغل **22 مقعدًا** في البرلمان الأوروبي من أصل **73 مقعدًا** مخصصًا لبريطانيا، ومقعدين في مجلس العموم البريطاني، وهو حزب صاعد بقوة في السنوات الأخيرة ويأتي هذا التقدم نتيجة التخفيف من نبرة القومية والعنصرية رغم معاداته للهجرة والمطالبة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث يعرض حزب الاستقلال نفسه كحزب شعبي ومحافظ على حد سواء، فهو حزب أقل تطرفًا فيما يخص القومية بالمعنى العرقي مقارنة بنظيريه الألماني والفرنسي[3].

يعتبر غياب الديمقراطية عاملاً من العوامل التي تحد من فعالية التعاون الأمني الإقليمي وتعوق حركته من تحقيق أهدافه على أساس أن"**غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان**"[4].

فالاتحاد الأوروبي لم يفلح في الحفاظ على جوهر الديمقراطية التي كان ينادي بها، فالتشريعات والقوانين التي وضعها تقوض السيادة الوطنية كونه لا يتمتع بالديمقراطية في اتخاذ القرار، وتضع قيوداً

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) ابراهيم جابر ثري، **المرجع سبق ذكره.**

(3) **المرجع نفسه.**

(4) سليمان عبد الله الحربي، **المرجع سبق ذكره،** ص 22.

قانونية تسيطر فيها السلطة القضائية وخاصة فيما يخص حقوق الإنسان. هذا ما جعل الديمقراطية البريطانية تتعدى الديمقراطية الأوروبية التي أصبحت شبه منعدمة وهي من ابرز الأسباب التي أدت بـــ بريطانيا إلى خروجها من الاتحاد بعد 43 سنة من الانضمام[1].

يُلتمس هذا الغياب أيضًا حتى داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته وهذا ما لاحظناه في معاهدة ماستريخت التي عقدت سنة **1992** والتي مر توقيعها عبر البرلمان ولم تمر عبر الشعوب بمعنى كانت هناك إرادة سياسية وليس إرادة شعبية.

ومنه فان أوروبا تتجه نحو التطرف والابتعاد عن الديمقراطية شيئًا فشيئاً، وباتت سيادة أوروبا للعالم بديمقراطيتها مشكوك فيها وكل هذا كان في ظل تقدم مطرد لصالح الأحزاب اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تكتسب بُعدًا تعبويًّا شعبيًّا غير متوقع، تمثل في فوزها في الانتخابات الأخيرة التي شهدتها الدول الأوروبية، وإذا ما استمرت الأوضاع الحالية التي تعيشها أوروبا والتي ساعدت على نمو تلك الأحزاب المتطرفة؛ فإنَّها ستحكم أوروبا خلال العشر سنوات القادمة. الأمر الذي سيؤدي لإعادة القارة الأوروبية إلى عصور الظلام وافتقاده للديمقراطية التي طالما تغنت بها.
لكن الحقيقة غير ذلك فكل الدول الأوروبية ودون استثناء تدفع نحو ترسانة من القوانين والإجراءات التي تعلي من قيمة "**الأمن**" على قيمة "**الحرية**"، تحت شعار واحد "**الحرب على الإرهاب**" وهذا ما عبر عنه "**دفيد كاميرون**" رئيس الوزراء البريطاني حينما قال: "**إذا أصبح أمننا القومي في خطر، فلا تحدثني عن الحقوق والحريات**"[2].

هنا بالذات السؤال يطرح نفسه، أين هي الديمقراطية التي تنادي بها بريطانيا؟، والتي تعتبرها قد تعدت سقف الديمقراطية الأوروبية وبالتالي جعلتها احد الأسباب لانسحابها من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: دوافع الانسحاب الاقتصادية والسياسية الأمنية

أولاً/ الأسباب الاقتصادية وتغلب العامل الهوياتي البريطاني:

قبل التطرق إلى الأسباب الاقتصادية يجب التحدث أولاً عن العامل الهوياتي وتأثيره على الحكومة البريطانية والذي يتضح من خلال رفض بريطانيا الانضمام إلى منطقة اليورو وتشبثها بعملتها الوطنية إضافة إلى عدم قبولها الدخول في اتفاقية شنغن أو منطقة الحدود المفتوحة بين دول أوروبا.

---

(1) ابراهيم جابر ثري، **المرجع سبق ذكره.**

(2) احمد إمام، **المرجع سبق ذكره.**

لقد ساهم تقبل عملة اليورو في بقية الدول أن معظم العملات الأوروبية تعد حديثة نسبياً أو تم تبنيها من طرف دول أخرى بعكس "**الجنيه الاسترليني**"، "**فالمارك الألماني**" فرضته أمريكا فرضاً بدل "**الرايخمارك**" بعد هزيمة هتلر. و"**الاسكودا**" حل محل "الريال" بعد الإطاحة بالملكية في البرتغال، في حين أخذ "**الفرنك**" البلجيكي من فرنسا و"**الجليدر**" الهولندي من فلورنسا.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد سبقت فرنسا بـ **600** سنة في اتخاذ عملة وطنية موحدة وعلى ألمانيا وايطاليا بقرن كامل. ولم يحدث منذ **1300** سنة أن استبدلت بريطانيا "**الجنيه الاسترليني**" أو غيرت فيه الكثير، هذه العراقة هي التي جعلت البريطانيين يرفضون استبدال عملتهم المحلية بعملة "**أجنبية**" لا تحمل شيئاً من رموزهم الوطنية خصوصاً صورة الملكة. هذا ما قد يهدد الهوية والسمات الثقافية البريطانية ويؤدي إلى زوالها، لذلك نجد أن السويد والدنمرك رفضتا اليورو بناءً على استفتاء شعبي عام، في حين رفضته بريطانيا بسبب تحفظها حيال كل ما يمس هويتها الخاصة [1].

أما إذا تحدثنا عن الجانب الاقتصادي، فلقد ذهب خبراء استراتيجيون بأنّ اختيار الشعب الإنجليزي الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، يتعلق بحسابات داخلية متعلقة بالاتحاد الأوروبي، بل ومرتبط بصراع القوى على التقاسم الدولي سنة **2030**، فالعالم يعيش الموجة الأولى من موجات تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي سيبدأ سنة **2030**، والعاصفة الحقيقية لهذا التغيير ستبدأ في سنة**2020**. ووجود احتياطي المال لا يعني بقاء النظام المالي قائمًا ومستمرًا، وثروة **100 مليادير** تساوي ما في جيوب **3.5 مليار** إنسان على الكرة الأرضية، لن يقود ذلك إلى استمرار النظام وديمومته، ولذلك بدأ العالم يبحث من جديد من أجل الاستثمار، والإنتاج. ومن المتوقع زيادة في نمو السوق خلال المرحلة الجديدة التي يتوجه فيها العالم لاستثمار الأموال في الإنتاج، والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة، وما يترتب على ذلك من معادلات العرض والطلب، ولذلك فإنّ تركيا تملك الأرضية لتحقيق الأمرين، كما أنّ بإمكانها استغلال وجودها في إفريقيا، وكذلك في آسيا. حيث يتوقع الخبراء أنْ يصل حجم الأعمال في القارة الإفريقية النامية لمبلغ **6 تريليون دولار** بحلول سنة **2030**. وسترتفع أعداد الطبقة الوسطى في الهند من **50 مليون**، إلى **475 مليون**، وقد يصل مليار نسمة في الصين، مما يعني انه بحلول العام **2030**، سيولد في هاتين الدولتين **1.5 مليار** مستهلك من "طبقة وسطى"، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف عدد المستهلكين الاتحاد الأوروبي حالياً[2].

---

[1] فهد عامر الأحمدي، "**إمبراطورية اليورو**"، موقع: http://www.alriyadh.com/29907، (2017/05/12).

[2] سليم الحكيمي، "**خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الدراسات والآثار الإستراتيجية لسنة 2020**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، موقع: خروج-بريطانيا-من-الاتحاد-الأوروبي-ال http://www.csds-ventre.com/، 2017/04/01.

لذلك فإنّ العالم يتجهز لاقتسام الكعكة من جديد في سنة **2030**، ولذات السبب قررت بريطانيا الانفصال على الاتحاد الأوروبي، من أجل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتنضم إليهما كندا وأستراليا ونيوزلندا وهي الدول التي تخطو حثيثا للاستثمار في ثروات إفريقيا القارة البكر. في الوقت الذي تتشابك فيه دول محور ألمانيا–فرنسا–إيطاليا–اسبانيا، والتي ستتمركز أكثر في مركز الاتحاد الأوروبي، وليس كما يعتقد البعض بأنهم سيحلون الاتحاد الأوروبي، وسبب ذلك هو أنّ هذه الدول بحاجة بعضها البعض من أجل الوقوف في وجه مناورات التحالف الأمريكي البريطاني[1].

التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية:

عاشت الاقتصادات الكبرى خلال العقد المنصرم أزمة مالية واقتصادية ثقيلة وما زالت تبعاتها تؤثر حتى الآن، على طريقة تعامل المؤسسات الكبرى وراسمي السياسات المالية حول العالم شابهها الكثير من عدم الكفاءة، فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي"**ECB**"، في حل معظلات هيكلية في الاقتصادات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولاً إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات**2%**، كل هذا جعل الجميع أمام استحقاق المسائلة القاسية من قبل مجتمعاتها، البريطانيون قدموا درساً لكل الأوروبيين انه حان وقت المسائلة.

التفاوت في الأداء الاقتصادي:

يُعتبر فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة أو ما يسمى بـــ"**الاسواق الطرفية**" في بولندا وقبرص وهنغاريا واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادي نموذجي أدى بدفع أعداد ضخمة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا بسبب برامج الضمان الاجتماعي السخية جدا، هذا التفاوت تسبب في تفاوت في التعامل[2].

تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ 17 على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي:

يعاني الاتحاد الأوروبي من ضعف في التنافسية حتى قبل أزمة قروض منطقة اليورو التي شلّت الاقتصاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء على أن الاتحاد النّقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضًا من قبل

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد غسان الشيبوط، "**الأسباب السياسية والاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، المركز العربي الديمقراطي، موقع: http://democradicac.de/?p=33949، 2017/04/01.

أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وتتوقع بريطانيا أن نمو الاقتصاد الأوروبي من خلال الاتحاد قد توقف تقريبًا في مقابل نمو اقتصاديات صاعدة مثل الصين والهند.

الخروج سيُحرّر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند **3%** من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند **60%** من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية [1].

ثانياً/ الأسباب السياسية والأمنية:

1_ الهجرة واللجوء السياسي:

انعدام أهم الشروط التي يقوم عليها النظام الإقليمي وهو "**التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة**" وهذا ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من خلال انعدام وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع القضايا الأمنية لاسيما قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية.

بلغ عدد المهاجرين غير الشّرعيين إلى دول الاتّحاد الأوروبّي خلال سنة**2015** حوالى **1.8** مليون مهاجر. وأمام هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشّرعيين، انقسمت الآراء في دول الاتّحاد الأوروبّي ما بين أفكار الأحزاب اليساريّة الدّاعمة للهجرة والمتسلّحة بالمبادئ الإنسانيّة وقيم الحرّيّة والمساواة والحق في التّعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتّحاد الأوروبي أساسًا، وباتّفاقيات حقوق الإنسان والطّفل واللّاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة والحركات المناهضة للهجرة والّتي لا تَرى من المهاجرين الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنيّة واقتصاديّة وديموغرافيّة، وقد عادت هذه الأحزاب مؤخّرًا إلى المشهد السياسي الأوروبّي بعد تفاقم أزمة المهاجرين.

قد استفادت أوروبا على مرّ السّنين من الهجرة الشّرعيّة لمواجهة التّحدّيات الدّيموغرافيّة، إذ إنَّ لهذا النّوع من الهجرة فوائد وآثارًا إيجابيّة على الدّولة المستقبلة للمهاجرين. لكنّ الأوضاع اختلفت مع بروز الهجرة غير الشّرعيّة، فالأعداد الهائلة غير المسبوقة من طالبي اللّجوء وضعت علامات استفهام عديدة حول منافع هذا النّوع من الهجرة[2].

إنّ الآثار الدّيموغرافيّة للهجرة الشّرعيّة غالبًا ما تكون مدروسة بحيث لا تشكّل تهديدًا لهويّة البلد المستقبل. أمّا الهجرة غير الشّرعيّة فمن الصّعب التّحكّم بنتائجها على الصّعيد الدّيموغرافيّ. هذا ما دفع بالأحزاب اليمينيّة المتطرّفة المعادية لها غير الشّرعيّة إلى اعتبار أنَّ المهاجرين قنبلة موقوتة ستغيّر وجه أوروبا على المدى القريب .

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) رولان مرعب، "**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها**"، الدفاع الوطني اللبناني، موقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/تداعيات-الهجرة-غير-الشرعية-على-اوروبا-وابعادها، 2017/04/03.

قد يضاف إلى الخطر الدّيموغرافيّ للهجرة غير الشّرعيّة، من وجهة نظر الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، الخطر الأمنيّ المباشر على استقرار أوروبا، إذ إنَّ هذه الأحزاب تعتبر هذا النّوع من الهجرة الوسيلة الّتي يتسلّل بواسطتها الإرهابيّون إلى الدّاخل الأوروبّي والدّليل على ذلك تكاثر الأحداث المرتبطة بالإرهاب في أوروبا خاصّةٍ في العامين **2015 و2016**[1].

يواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء خمس إشكاليات كبرى في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها وتتمثل هذه الإشكاليات فيما يلي:

الإشكالية الأولى: تدور حول نقطتين، تتمثل النقطة الأولى بتحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة، أما النقطة الثانية فتتمثل بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار).

الإشكالية الثانية: تتعلق بحقيقة أن أوروبا هي "**قارة المهاجرين**"، وانه بينما معظم الدول الأوروبية تتجه إلى تبني إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق، فان اقتصادات هذه الدول، وخاصة الدول الأوروبية جنوب المتوسط، لا يمكن أن تعمل بكفاءة من دون تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الأخرى، وخاصة دول شمال إفريقيا. فدول الاتحاد الأوروبي تمر الآن بتغيرات جذرية في تركيبتها الديموغرافية (تزايد معدلات الأعمار)، التي تستلزم إتباع سياسات تستهدف سد العجز المتوقع في بعض المجالات الاقتصادية (السماح بمزيد من تدفق الهجرة والعمالة الماهرة)[2].

الإشكالية الثالثة: تتمثل في عدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية. وتنقسم هذه الإشكالية إلى نقطتين: تتعلق الأولى بوجود صراع قانوني وسياسي بين معسكرين وهما معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط، الدول التي على خط المواجهة المباشر مع الهجرة غير الشرعية والأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين، (اسبانيا، ايطاليا، اليونان، قبرص ومالطا)، في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من الدول) حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي وفي استقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين. بينما يرى معسكر الدول الأوروبية في وسط أوروبا وشمالها أن ذلك يتعارض مع اتفاق دبلن "**The Dublin Agreement**"[(*)]. أما النقطة الثانية فتتعلق بواقع أن اتجاه

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات**، مجلة المستقبل العربي،ع 431، جانفي 2015، ص 23 .

[(*)] **اتفاق دبلن:** ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوروبية تطأُها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي.

معظم الدول الأوروبية ظل لوضع قيود اكبر على الهجرة وعلى حرية الحركة،ففي بريطانيا اقر رئيس الوزراء "**دفيد كاميرون**" بان حكومته كانت قد ارتكبت خطأً فادحاً عندما لم تحد من سبل وصول المهاجرين إلى سوق العمل البريطاني في أعقاب دخول دول وسط أوروبا وشرقها في عضوية الاتحاد الأوروبي في **2004**، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تزايد عدد المهاجرين إلى بريطانيا على نحو غير مسبوق وغير متوقع[1].

الإشكالية الرابعة: تتجسد في تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق–في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي – من دول الشرق الأوسط وإفريقيا بشكل دفع معظم قادة الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليه. فقد أدت ثروات الربيع إلى تزايد تدفق المهاجرين من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في التاريخ الإنساني. فيكفي الإشارة إلى أن ايطاليا وحدها استقبلت ما يزيد على**26 ألف** مهاجر من دول شمال إفريقيا في الأشهر الأربعة من العام الحالي، بزيادة قدرها **823 %** عن نسبة المهاجرين لديها في العام السابق. وقد دفع ذلك ايطاليا إلى التهديد بشكل علني بالسماح لهؤلاء المهاجرين بالمرور إلى الدول الأوروبية الأخرى إذا لم ترفع باقي الدول الأوروبية من مقدار المساعدات المالية والتقنية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة[2].

الإشكالية الخامسة: تتمثل في محاولة معظم دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إيجاد نوع من التوازن ما بين (الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إليها)، وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين).ففي مجال الهجرة واللجوء السياسي، يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها: الإطار الواقعي للأمن الداخلي والذي يركز على مسألة التحكم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة، وفي هذا الصدد لا يوجد تمييز بين التحركات العابرة للحدود سواء أكانت في شكل هجرة غير شرعية أم لجوء سياسي أم لاجئين،فالكل سواء في كونهم مواطنين من دولة ثالثة يجب التحكم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية، في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي. أما الإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان فهو يتبع منظوراً إنسانياً يركز على الأفراد، ويُعلّي من قيمة حقوق الإنسان، وبالتالي، يتمحور مركز التفكير في الحفاظ على حقوق الأفراد والإنسان، ويعني ذلك إلى أن يتمتع اللجوء السياسي بحقه في الخصوص على الحماية والدخول في إجراءات حماية اللاجئين.

من هنا تتمثل الإشكالية الأوروبية في أن التركيز الشديد على الليبرالية قد يؤدي إلى تقويض سيادة الدولة، بينما التركيز بشكل كبير على السيطرة والتحكم في الحدود قد يقوض حقوق الإنسان العالمية وقيمة ومبدأ

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 23،24.

[2] **المرجع نفسه**، ص 27.

حرية الحركة. ومازالت أوروبا منقسمة، فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، ما بين الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وبين الحاجة إلى تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين الداخلين إليها[1]. وكعادته يبقى الاتحاد الأوروبي يتعامل مع القضايا الكبرى لاسيما الأمنية بموقفين لا بموقف واحد.

2_ الإرهاب في أوروبا:

ضرب الإرهاب في العالم كلّه ليس في أوروبا فحسب، والحوادث الإرهابيّة الّتي وقعت مؤخّرًا في أوروبا ليست نتيجة تسلّل الإرهابيّين مع المهاجرين غير الشّرعيّين كما هو شائع، إذ تبيّن أنّ غالبيّة الإرهابيّين هم من المواطنين الأوروبّيّين من الأجيال المتعاقبة لمهاجرين شرعيّين. فالمشكلة إذًا هي في عدم اندماج المهاجرين الشّرعيّين في المجتمعات الأوروبّيّة.

تعرّضت الولايات المتّحدة الأميركيّة في **11 سبتمر 2001** لهجمات إرهابيّة راح ضحيّتها حوالى **3000** شخص. بدورها، بدءًا من سنة**2004**، بدأ بعض الدول الأوروبّيّة تتعرّض لهجمات إرهابيّة، وقد سجّل سنة **2015** أعلى نسبة منها، وتزامنت هذه الهجمات مع تزايد أعداد المهاجرين غير الشّرعيّين الوافدين إلى أوروبا.

تعرّضت أوروبا لأوّل عمليّة إرهابيّة في **11 مارس 2004**، حين تمّ تفجير أربعة قطارات في مدريد عاصمة إسبانيا، ما أدّى إلى مقتل **191** شخصًا، وقد اتّهمت إسبانيا آنذاك تنظيم القاعدة بالحادث.

وكانت العاصمة الفرنسيّة باريس مسرحًا لهجمتين إرهابيّتين في سنة **2015** أدّتا إلى مقتل **140** شخصًا، الأولى في ديسمبر على صحيفة "**تشارلي إيبدو**"، والثّانية في نوفمبر حين هاجم ستّة إرهابيين مواقع عديدة في العاصمة في توقيت واحد. في سنة**2016**، تعرّضت مدينة "**نيس**" إلى عمل إرهابي وقع ضحيّته **84** شخصًا، تبعته حادثة ذبح الكاهن "**جاك هامل**" داخل الكنيسة في "**النورماندي**". وقد أعلن تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام "**داعش**"مسؤوليّته عن هذه الهجمات[2].

كما أنّ بريطانيا لم تسلم أيضًا من الإرهاب. ففي **ديسمبر 2015**، قام رجل بطعن ثلاثة أشخاص في قطار الأنفاق في لندن، وقد صنّفت الشّرطة هذه العمليّة على أنّها إرهابيّة. قطار الأنفاق أيضًا كان مسرحًا لأربع هجمات منسّقة نفّذها أربعة انتحاريّين في سنة **2005**، ما أدّى إلى مقتل **52** شخصًا، وقد تبيّن آنذاك أنَّ المنفّذين متعاطفون مع تنظيم القاعدة. وبحسب رئيس الوزراء البريطاني فإنَّه خلال سنة **2015**، تمّ إحباط ستة محاولات إرهابيّة استهدفت إحداها الملكة "**إليزابيث**".

لقد ضرب الإرهاب أيضًا الدّانمارك في **فيفيري2015**، حين قام رجل بإطلاق النّار في معرض لحرّيّة التّعبير في كوبنهاغن، أدّى إلى مقتل شخص وجُرح ثلاثة عناصر من الشّرطة، ثمّ هاجم كنيس يهودي وقتل شخصًا وجرح شرطيّين.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص 27،28.

(2) رولان مرعب، **المرجع سبق ذكره**.

إنّ ألمانيا قد نالت حصّتها من الهجمات الإرهابية في سنة**2016**. الهجوم الأول نفّذه مهاجر أفغاني، حين قام بطعن خمسة أشخاص على متن قطار، أمّا الهجوم الثاني فتمثّل بقيام مهاجر سوري بتفجير نفسه في مدينة **Ansbach** ما أدى إلى جرح **12** شخصًا وهنا نحدد فكرتين[1]:

أفكار الأحزاب اليمينيّة: على الرغم من بعض الاختلافات في الأولويّات المحلّيّة لبعض الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في أوروبا، فإنّ هذه الأحزاب تشترك في موقف موحّد تجاه الحدّ من الهجرة بشكلٍ عامّ سواء كانت شرعيّة أو غير شرعيّة، بحيث تُصوّر المهاجرين بأنَّهم السبب الرئيسي للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى لتدهور الأمن الاجتماعي، وكمستغلّين للتقديمات الاجتماعيّة والصّحّيّة الّتي توفّرها الدّولة.

تُعارض هذه الأحزاب الهجرة غير الشّرعيّة وتَعتَبرها السّبب الرئيسي الكامن وراء الأعمال الإرهابيّة الّتي تتعرّض لها أوروبا. فهي ترى أنّ الإرهابيّين يتسلّلون مع المهاجرين غير الشّرعيّين، ومن ثمّ يتنقّلون بسهولة بين الدّول الأوروبية بسبب عدم وجود إجراءات تدقيق على الحدود الدّاخليّة بين هذه الدول.

أفكار الأحزاب اليسار في أوروبا: تعتبر أحزاب اليسار أنَّ أزمة الهجرة غير الشّرعيّة هي أزمة إنسانيّة بحتة وينبغي التّعامل معها على هذا الأساس، وقد عانت في السّنوات الأخيرة ولا تزال، تراجعًا في شعبيّتها بسبب سياستها هذه في مقابل تنامي شعبيّة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة، وتعتبر أنّ خطاب هذه الأخيرة يغذّي مشاعر الحقد والكراهية للمهاجرين لدى سكّان أوروبا الأصليّين[2].

يعتبر المفوّض الأوروبي "**جان كلود يونكر**" من أبرز المدافعين عن المهاجرين إذ قال: "**يمكننا بناء جدران، يمكننا إقامة الحواجز، لكن تخيّل أنَّك أنت تحمل طفلك بين ذراعيك والعالم من حولك ينهار، لا يوجد جدار لن تتسلّقه، أو بحر لن تعبره، أو ثمن لن تدفعه، أو حدود لن تقطعها لو كنت تريد الهرب من بربريّة داعش**".

لقد عبّر معظم قادة الدول الأوروبّيّة عن تخوّفهم من خطر الصّعود المتواصل لأحزاب اليمين المتطرّف، إذ اعتبر رئيس وزراء فرنسا "**مانويل فالس**" أنّ "**ربح اليمين المتطرّف في الانتخابات يعني الحرب الأهليّة**"، فيما عبّرت المستشارة الألمانيّة "**أنجيلا ميركيل**" عن تخوّفها من أن تؤدي عدائيّة هذه الأحزاب تجاه المهاجرين إلى انقسام ألمانيا.

وجدت أحزاب اليسار نفسها مضطرّة في أحيانٍ كثيرة، وعلى مضض، إلى وضع يدها في يد اليمين الوسط كي يتمكّنا معًا من إقصاء اليمين المتطرّف، ويعني ذلك انزواء الأحزاب اليساريّة مؤقّتًا وتركّز الصّراع بين اليمين واليمين الأكثر تطرّفًا. ولقد تحوّل اليمين المتطرّف في السّنوات الأخيرة من مجموعات

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) **المرجع نفسه.**

ضاغطة كانت تقتصر أنشطتها في السّابق على التّظاهر، إلى أحزاب تتمتّع بشعبيّة واسعة وتهدّد أكثر من أي وقت مضى تماسك المجتمعات الأوروبيّة[1].

3_ ارتباط الأحداث الإرهابيّة في أوروبا بالهجرة غير الشّرعيّة:

أصبحت قضايا الهجرة في اغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب و المهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين و تحوم الشبهات حول المسلمين من إفريقيا[2]. وهناك حاليًّا رأيان مختلفان في الاتّحاد الأوروبي حول الهجرة. فالأحزاب اليساريّة تعتبر أنَّ تنظيم "**داعش**" يريد جذب الأوروبّيّين إليه وليس تصدير مقاتليه إلى أوروبا، وبالتّالي لا علاقة للمهاجرين غير الشّرعيّين بالإرهاب، فيما الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة تعتبر أنّ المهاجرين عامّة، سواء غير الشّرعيّين أو المواطنين الأوروبيّين من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، هم مصدر الإرهاب.

فمثلا منفّذا الهجوم على صحيفة "**تشارلي إيبدو**"، "**سعيد كواشي وشقيقه شريف**"، وُلدا وترعرعا في فرنسا، ومُنفذو الهجمات في باريس في **جويلية 2015**"**عمر إسماعيل مصطفى ،سامي أميمور وبلال حدفي**" هم مواطنون فرنسيّون، كما وأنَّ "**صلاح عبد السّلام، شقيقه إبراهيم وعبد الحميد أباعود**" مواطنون بلجيكيّون. كذلك الإرهابيّين الّذين فجّروا قطار الأنفاق في لندن سنة**2005**، هم:"**محمّد خان، شهزاد تنوير، حسيب حسين وجرماين ليندسي**"، جميعهم مواطنون بريطانيّون. أمّا منفّذ عمليّة "**كوبنهاغن**" فهو المواطن الدّانماركي "**محمّد عبد الحميد الحسين**".

إنّ منفّذ الهجوم في مدينة نيس هو التونسي "**محمد بوهلال**" الذي يملك تصريح إقامة فرنسي ويقطن في فرنسا منذ سنة **2005**. إضافة إلى الحوادث الإرهابية في العالم وبالتالي فان كلما أوردناه يدلّ أيضًا على أنَّ هؤلاء الإرهابيّين هم مواطنون إنَّما من الأجيال المتعاقبة للمهاجرين، لم يندمجوا في المجتمع الأوروبّي وتمّ تجنيدهم لتنفيذ أعمال إرهابيّة، وذلك يصبّ في مصلحة الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة. وبالتّالي، فإنّ الإرهاب ليس مرتبطًا حصرًا بالهجرة غير الشّرعيّة، إنَّما بالهجرة عامّة حتّى الشّرعيّة منها، والمشكلة إذًا ليست في تسلّل الإرهابيّين مع المهاجرين غير الشّرعيّين إنَّما المشكلة هي في دمج المواطنين الأوروبّيّين المتحدّرين من مهاجرين في مجتمعات الدول الأوروبّيّة[3].

من هنا نجد أن ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب قد أثّرا بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي في العديد من المستويات:

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) آسية بن بوعزيز، "**سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، موقع: سياسة-الاتحاد-الأوروبي- في-مواجهة-اله/www.revue.dirassat.org، 2017/05/12.

(3) رولان مرعب، **المرجع سبق ذكره.**

_ على المستوى الاقتصادي تضيف الهجرة غير الشّرعيّة على المدى القصير ضغوطات على اقتصاد بعض الدول الأوروبيّة، فهي ترتّب أعباء على الماليّة العامّة نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين.إن بعض الإحصاءات يظهر كلفة استقبال المهاجرين غير الشّرعيّين في بعض الدول الّتي تعدّ الأكثر استقبالًا للمهاجرين. إذ تتوقّع ألمانيا زيادة **0.5%** على النّاتج المحلّي الإجمالي سنويًّا في العامين **2016 و2017**، في حين أنَّ في النّمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من **0.1%** من النّاتج المحلّي في سنة **2014**إلى**0.15%** في سنة **2015** ومن المتوقع أن ترتفع إلى **0.3%** في سنة **2016**. أمّا السّويد، فقد زادت من ميزانيّة الإنفاق على الهجرة في العام **2016** لتصبح **0.9%** من النّاتج المحلّي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين[1].

_ على المستوى الأمني بلغت الأموال المخصّصة لبند "**الأمن الداخلي**"**3.9 مليار يورو**، وقد قسّمت إلى جزأين: الجزء الأوّل يستخدم لتمويل عمليّات مراقبة الحدود الخارجيّة للاتّحاد، أمّا الجزء الثّاني فمخصّص لتعزيز قدرات الشّرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليّات الإتجار بالبشر وحماية البنى التّحتيّة الأساسيّة من خطر الإرهاب. وقد حصلت هنغاريا على**61.5 مليون يورو** من هذه الأموال بينما حصلت ألمانيا على **134 مليون يورو**.

أما على مستوى اتفاقية "**شنغن**" التي سيتم إضعافها أو حتى إلغائها من طرف الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي تتخذ من الخطر الدّيموغرافي والأمنيّ للمهاجرين غير الشّرعيّين ذريعة لكسب التّأييد الشّعبي ولمحاولة الوصول إلى السّلطة، وهي تريد إلغاء اتّفاقيّة "**شينغن**[*]" كمقدّمة لفرط عقد الاتّحاد الأوروبي والذي يؤدي حتماً إلى تقييد حرّيّة حركة الأشخاص، وسيكون مقدّمة للحدّ من حركة البضائع وبالتّالي سيؤدّي إلى إنهاء الاتّحاد الأوروبي[2].

تشير دلائل ومؤشرات نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية، التي عقدت في منتصف **ماي 2014** إلى حقيقة أن ملف الهجرة سيكون هو الملف الأكثر سخونة على أجندة الاتحاد الأوروبي المستقبلية لأنها أقرت بوجود تكتل قوى اليمين المتطرف بقوة الذي يطالب بمراجعة عملية الاندماج الأوروبي بالكامل

---

[1] **المرجع نفسه.**

[*] **اتفاقية شينغن:** هي اتفاقية وقعها عدد من الدول الأوروبية وهي تسمح بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، وقعت هذه الاتفاقية في 14 جوان 1985 من خلال خمس دول أوروبية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، لوكسونبورغ، هولندا)، ولم يبدأ سريانها عملياً إلاّ سنة 1995.

[2] **المرجع نفسه.**

وبتشديد إجراءات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني أن قضية الهجرة لم تعد قضية أمنية فقط بل أصبحت أيضاً قضية انتخابية وسياسية في المقام الأول في الداخل الأوروبي[1].

هذا ما حدث فعلا لما أطلقت المملكة المتحدة بتصويتها على الخروج من الاتحاد الأوروبي من خلال الاستفتاء الذي أُقيم في **23 جوان 2016**

المبحث الثاني: الانسحاب البريطاني وموقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي

يُعرف الاستفتاء على انه الطريقة الديمقراطية المباشرة لمشاركة الشعب في سن الشرائع الدستورية التي تحكم البلاد، وذلك بالتصويت على ما تعرضه عليه منه السلطات الحاكمة، أو ما يطلبه أو يقترحه هو نفسها منها[2]، إن الطريقة العملية للمشاركة الشعبية بواسطة الاستفتاء هي تصويت الناخبين على المشروعات الدستورية أو التشريعية أو القضايا المهمة التي تُطرح عليهم والتي يُطلب إليهم أن يُجيبوا عنها في الأغلب إحدى كلمتي "**نعم**"أم "**لا**"[3]. وهذا ما شهدته بريطانيا يوم **الخميس 23 جوان 2016.**

المطلب الأول: الاستفتاء البريطاني

أولاً/ تاريخ الاستفتاء وخريطة الخيار البريطاني:

يُعتبر قرار الحكومة البريطانية بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه، لم يكن قراراً مفاجئاً، بل مرّ بمرحلتين رئيسيتين:

1_ مرحلة المراجعة: سعت الحكومة البريطانية منذ سنة**2012** لتقييم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وذلك فيما عُرف باسم "**مراجعة الاختصاصات**"، حيث تضمّنت مراجعة الاختصاصات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مقارنةً باختصاصات المملكة المتحدة، وبحث ما إذا كانت الأمور تسير بصورة جيدة، أم أنها في حاجة إلى إدخال تعديلات تكفل مزيداً من التوازن.واستمرت هذه المرحلة لمدة سنتين، حيث انتهت في **جويلية 2014**. ونُشرت تلك المراجعات تدريجياً على نحو **30** جزءاً، وفي حوالي **3000** صفحة. وفي أعقاب نهاية المراجعات، تأكدت إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي وتحسين سياساته، ومن ثم عدم حاجة بريطانيا للخروج منه[4].

---

[1] محمد مطاوع، **المرجع سبق ذكره**، ص 39.

[2] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ج 1، 2003، ص 110.

[3] **المرجع نفسه**، ص 112.

[4] نوران شريف مراد، "**الخروج الغامض : مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي**"، موقع: rawabetcentre.com/archives/28870، 2017/04/17.

2_محاولة الإصلاح: بدأت بالمفاوضات والمشاورات، وانتهت بتحديد موعد الاستفتاء الشعبي على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي. وبدا التأثير الكبير لتقارير "**مراجعة الاختصاصات**" على تحركات رئيس الوزراء البريطاني "**ديفيد كاميرون**" وتوجهاته. ومن ثم، كانت فكرة "**الإصلاح**" هي المهيمنة خلال هذه المرحلة. واتُخذ عدد من الخطوات الهامة، ففي **نوفمبر 2015** وعقب سلسلة من المشاورات مع عدد من الشركاء الأوروبيين، أعلنت الحكومة البريطانية على عدد من المطالب الإصلاحية التي تود أن يتم تبنيها في إطار الاتحاد الأوروبي، ويمكن حصرها في أربع قضايا محورية: الإدارة الاقتصادية، القدرة التنافسية، السيادة، والهجرة.

خلال شهر **فيفري 2016**، وفي أعقاب سلسلة من المفاوضات المكثفة في المجلس الأوروبي، تمّ التوصل إلى اتفاق حول هذه النقاط الأربعة. وعلى الرغم من كون هذا الاتفاق لا ينطوي على تغير جذري في علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، حيث أن المملكة المتحدة لها ترتيباتها الخاصة بالفعل في علاقتها بالاتحاد، بيد أن هذه المفاوضات ساهمت في تحقيق قدر من الطمأنينة السياسية لشرائح عديدة من المجتمع البريطاني، تخشى من زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء. كما أن تلك المفاوضات باتت بمثابة السابقة القانونية لأي دولة عضو لديها الرغبة في إعادة ترتيباتها الخاصة بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، تم تحديد يوم **23 جوان 2016** للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي [1].

أدلى البريطانيون في **23 جوان 2016** بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "**ديفيد كاميرون**". وشارك فيه حوالي**46.501.241**مليون ناخب بـــنسبة **72.2%** وهي أعلى نسبة مشاركة في أية انتخابات منذ سنة **1992** والتي أظهر فيها البريطانيون حماسًا في تحديد مصير تقرير بلادهم، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة **51.9% (17.410.742 مليون)** مقابل **48.1% (16.141.241 مليون)** لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي[2].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المرجع سبق ذكره**، ص 1.

شكل رقم 1.3 : خريطة توضح نسب الاستفتاء في المملكة البريطانية

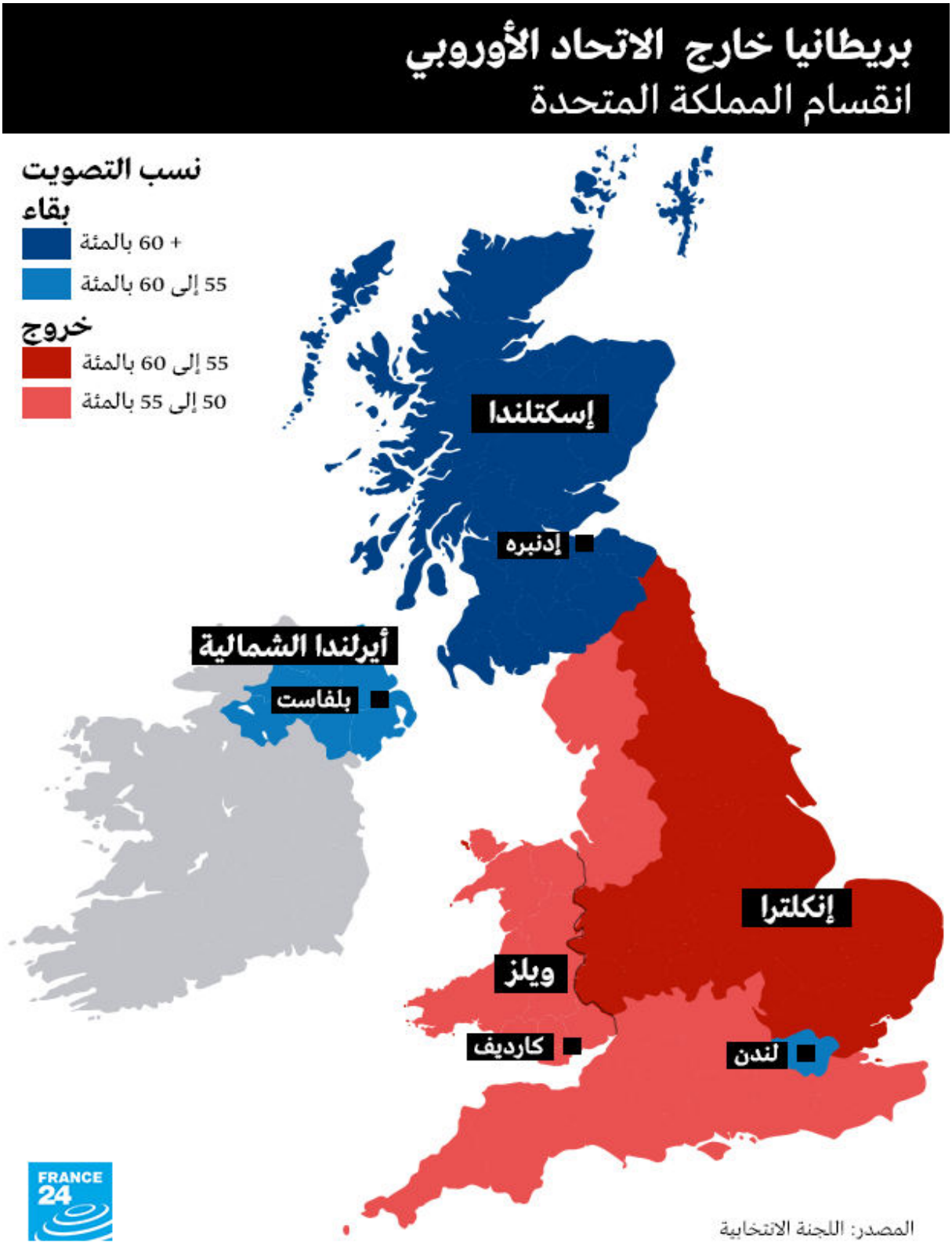

Source :France 24.com

يعتبر **الخميس 23 جوان 2016** هو اليوم الذي قسم خريطة البلاد برمتها إلى قسمين فالمملكة المتحدة لم تعد بلون واحد كما تشير هذه الخريطة :

القسم الأحمر والذي يضم كل من "**انجلترا**"، "**ويلز**""**ولندن**"حيث عبّرت كل من انجلترا بـــ نسبة **57%**ومقاطعة "**ويلز**"التي طبعت فيها بطاقات الاستفتاء باللّغتين الانجليزية ولغة المقاطعة بـــ نسبة **52.5%**لصالح الخروج البريطاني، أما"**لندن**" فهي تمثل الاستثناء باللون الأزرق نسبة الاستفتاء فيها كانت بـــ **59.9%** نعم للبقاء.

أما القسم الأزرق من البلاد تمثله كل من ""**اسكتلندا**" و"**ايرلندا الشمالية**" واللّتان صوتتا على التوالي بـــ**55.5%و62%** لصالح البقاء البريطاني في الاتحاد الأوروبي.

من خلال ما لاحظناه أن الناخب البريطاني معقّد على أساس انه ليس هناك ناخب واحد، فكما أشارت النسب هناك ناخبون متعدّدوا المخاوف المصالح الطموحات ومتعددو الهويات أيضاً، إضافة إلى الفوارق العمرية التي لوحظت من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين ووجود انقسام جيلي بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة **73%**في الفئة العمرية **(18-42 سنة)** وبين الفئة العمرية الأكبر سنّاً **(55-64 سنة)** التي صوتت بنسبة **57%**.

إنّ مؤيدوا وقادة حملة المغادرة لخصوا نجاحهم بالتأكيد على أن نتيجة الاستفتاء إنما هي تأكيد ودليل على غضب البريطانيين من حكوماتهم المتعاقبة وسياساتهم التي همشت لسنوات سكان المناطق الفقيرة، حيث عبرت صحيفة"**الاندبندنت البريطانية**": "**إنها سياسات قسمت البريطانيين على أساس الطبقة الليبرالية والطبقة العاملة**". فالاستفتاء في رأي المحللين السياسيين البريطانيين قد فرز البلاد بين أولئك المستفيدين من سياسات العولمة ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف التجارية الكبرى وأولئك الآخرين الذين تبقيهم تلك السياسات خارج كل الحسابات[1].

على هذا الأساس فقد شهدت الحياة السياسية في بريطانيا انقساماً حادًا، وتبايناً كبيرًا في الرؤى قبيل استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي وحتى الآن، ليس فقط بين الأحزاب والحركات المتنافسة، والمختلفة أيديولوجيًا، بل داخل الأحزاب نفسها، وخارجها محدثًا فجوة في العلاقات بين المؤسسات الديمقراطية الحاكمة من ناحية، والمواطنين والأحزاب من ناحية أخرى ويتبين هذا من خلال ما يلي:

[1] سكاي نيوز، شنطال، "**الاستفتاء البريطاني...الأرقام والمعطيات**"، 2016/06/24، ، موقع: http://www.skynewsarabia.com.

ـ حزب المحافظين الحاكم:والذي انقسم قبل الاستفتاء إلى فريقين، أحدهما بزعامة "**ديفيد كاميرون**"، رئيس وزراء بريطانيا السابق في مواجهة الجناح الشعبوي بقيادة "**بوريس جونسون**"، وزير الخارجية الحالي، عقب إعلان نتيجة الاستفتاء وتصويت البريطانيين لصالح معسكر الخروج.

ـ حزب العمال: ثاني اكبر الأحزاب تمثيلاً في البرلمان البريطاني، والمعارض الرئيسي للحكومة الحالية ولحزب المحافظين. وفيما يتعلق بتأييد البقاء في الاتحاد الأوروبي، كان دائما له رؤية مختلفة عن حزب المحافظين في كيفية التعامل مع الاتحاد الأوروبي، ومسائل السيادة الوطنية والاندماج السياسي. غير أن الحزب لم يتوافق كليةً في مسألة البقاء في الاتحاد الأوروبي، وهو ما ظهر جليًا فى انقسام بعض نواب الحزب على استفتاء الخروج[1] .

ـ حزب الاستقلال: ساهم حزب الاستقلال تحت رئاسة "**نايل فاراج**" في دفع البريطانيين نحو تأييد الخروج من الاتحاد الأوروبي ,وكان له دور ملحوظ بجوار وزير الخارجية الحالي "**بوريس جونسون**". غير أن مستقبل الحزب غامض إلى حد ما، خاصة بعد استقالة زعيم الحزب "**نايل فاراج**" للمرة الثانية، وكانت المرة الأولى بعد خسارته في الانتخابات البرلمانية السابقة عام **2015**، وحصول الحزب على مقعد واحد.

ـ الحزب الليبرإلي الديمقراطي: يؤيد الحزب الليبرالي الديمقراطي التواجد في الاتحاد الأوروبي، وساند في الاستفتاء معسكر البقاء. غير أن الحزب غير ممثل بقوة في البرلمان الأوروبي، حيث يمتلك فقط **8** مقاعد، إضافة إلى عدم تمثيل يذكر في البرلمان الأوروبي. فخلال المؤتمر العام للحزب بعد نتيجة البريكست أعلن الحزب عن رؤيته في النقاط التالية:

- التزام الحزب بالمشروع الأوروبي، والسعي نحو بريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي.
- الدعوة إلى استفتاء آخر على شروط التفاوض مع الاتحاد الأوروبي،مع ترك الباب مفتوحاً لإمكانية البقاء في الاتحاد الأوروبي، إذا ما تم رفض شروط التفاوض.
- يأمل الحزب أن يكون بديلاً لحزبي المحافظين والعمال[2].

ـ الحزب القومى الاستكلندى وحزب الخضر: توافق حزبي "**الخضر**" والحزب "**القومى الاستكلندى**" على ضرورة عرض مفاوضات الخروج على البرلمان، رغم أن "**حزب الخضر**" لا يمتلك سوى مقعد واحد.

---

[1] بهاء محمود، "**التداعيات الداخلية للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، موقع:
التداعيات-الداخلية-للخروج-من-الاتحاد-الاوروبي/Democracy.ahram.org.eg/News/12554، 2017/04/05.

[2] **المرجع نفسه.**

إضافة لما سبق، أكد الحزب القومي الاستكلندى عبر رئيسته "**نيكولا ستورجن**" عن احتمالية إجراء استفتاء آخر للانفصال عن بريطانيا مع ضرورة مشاركة حكومة إسكتلندا المحلية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي[1].

ثانياً/ بريطانيا بعد الاستفتاء:

بعد تصويت البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، أعلن رئيس الوزراء البريطاني"**ديفيد كاميرون**" أنه سيستقيل من منصبه. وهذا رغم تحذيراته من العواقب الاقتصادية الوخيمة لمثل هذه الخطوة. معبرًا أمام مقر رئاسة الوزراء في لندن إنّ:"**البريطانيين اتخذوا قراراً واضحًا وأعتقد أنّ البلاد بحاجة لقائد جديد يأخذها في هذا الاتجاه**"،موضحاً أنه سيبقى في منصبه حتى الخريف إلى حين تعيين من سيخلفه خلال مؤتمر حزب المحافظين في أكتوبر[2].

أما فيما يخص الكلمة التي ألقاها خلال مغادرته مكان رئاسة الحكومة نهائيا توجه إلى الشعب البريطاني مُعربًا عن فخره لخدمة بريطانيا طيلة ستة سنوات، وتمنى قبل أن يتوجه إلى قصر "**باكنجهام**" لتقديم استقالته إلى الملكة "**إليزبيت الثانية**"، تمنى النجاح لخليفته "**تيريزا ماي**" في مسيرة مفاوضاتها مع بروكسل بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.قائلاً: "**أنا سعيد للمرة الثانية في تاريخ بريطانيا أن تكون رئيسة وزراء بريطانيا امرأة، و مرة أخرى من الحزب المحافظ، أنا على يقين أن تيريزا ماي ستضمن رئاسة قوية ومستقرة لتطبيق البرنامج الذي ننتخب من أجله في حزب المحافظين وأتمنى لها تفاوضاً جيداً وفي أحسن الظروف لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**".

يأتي تعيين ماي على رأس الحكومة البريطانية بعد ما قدم "**ديفيد كاميرون**" استقالته من منصب رئاسة الحكومة إلى الملكة "**اليزبيث الثانية**" في قصر"**باكنغهام**". قائلة: "**نحن نعيش مرحلة مهمة في تاريخ بلادنا، وبعد الاستفتاء نحن نواجه تغييرات وطنية كبيرة، ولأن بلادنا عظيمة، سنواجه التحديات ولأننا سنغادر الإتحاد الأوروبي سنبني مكانة لأنفسنا في العالم، ليس لصالح قلة وإنما لكل شخص منا، هذه هي مهمة هذه الحكومة، التي أترأسها، ومعاً سنبني بلدًا أفضل**".وخلال خطابها الأول كرئيسة

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] فرانس 24، "**بريطانيا: رئيس الوزراء ديفيد كاميرون يعلن نيته الاستقالة**"، موقع: http://www.france24.com/ar/20160624، 2017/03/15.

وزراء بريطانيا تعهدت رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة، بحماية وحدة المملكة المتحدة، والعمل من أجل بلد يضمن الحقوق للجميع، ومحاربة عدم المساواة والفوارق الاجتماعية في البلاد[1].

أما فيما يخص توقيع رسالة تفعيل **المادة 50** من معاهدة لشبونة والتي سيتم تسليمها إلى رئيس المجلس الأوروبي "**دونالد توسك**" في بروكسل. وقعت رئيسة الوزراء البريطانية "**تيريزا ماي**"يوم **الأربعاء 29 مارس 2017** الرسالة الرسمية التي ستسلمها لندن إلى بروكسل لإطلاق مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لتبدأ رسميًا مفاوضات يتوقع أن تستمر عامين لإنهاء عضويتها المستمرة منذ 44 عاما في الاتحاد [2].

المطلب الثاني: موقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي من الاستفتاء البريطاني

أولاً/ موقف الدول الأوروبية الفاعلة:

على اثر تداعيات الاستفتاء وخروج بريطانيا، بدأ الاتحاد الأوروبي بممثليه وقاداته ومؤسساته الإدلاء بمختلف التصريحات إلى جانب قيامهم بسلسلة لقاءات مكثفة للحفاظ علىوحدته وتجنب قيام دول أخرى بخطوات مماثلة.

ومن المنتظر أن يعقد رؤساء المفوضية الأوروبية "**جان كلود يونكر**"، والبرلمان الأوروبي "**مارتن شولتز**" والمجلس الأوروبي "**دونالد توسك**"، لقاء في بروكسل لتحديد الآفاق الجديدة للمشروع الأوروبي. علمًا أن قوانين هذا الأخير تحدد للدولة التي تريد مغادرة الاتحاد فترة عامين للتفاوض على شروط الانفصال بدءًا من اللحظة التي تبلغ فيها رسمياً الاتحاد بنيتها.

1_ الموقف الألماني:

سارعت ألمانيا إلى احتواء الموقف والحيلولة دون انفراط عقد الاتحاد، فدعت إلى تفعيل المادة **50** من اتفاقية لشبونة، فيما يشبه إجراءات الطرد، لمعاقبة بريطانيا على خيارها، ولمنع دولٍ أخرى من مجرد التفكير في السير على خطاها. وقد حصلت برلين في موقفها المتشدّد هذا على دعمٍ أميركي ملفت، إذ صرح الرئيس "**باراك أوباما**" أن بريطانيا ستأتي في ذيل قائمة الدول التي ستحظى بمعاملةٍ تجاريةٍ تفضيليةٍ مع الولايات المتحدة، بعد قرارها هجر الاتحاد الأوروبي. ما يعني تبلور موقف ألماني – أميركي

---

[1] يورونيوز، "**ديفيد كاميرون يتمنى النجاح لخليفته تيريزا ماي**"، 2016/06/13، موقع: http://arabic.euronews.com/2016/07/13/cameron-s-last-words-as-prime-minister.

[2] **المرجع نفسه.**

مشترك على قاعدة منع انهيار الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك سيؤدي، بحسب نخب واشنطن الليبرالية، إلى نتائج كارثية، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب[1].

لقد دفع تصويت بريطانيا على مغادرة الاتحاد الأوروبي بألمانيا من جديد إلى المناداة بالصبر في الوقت الذي تتفكر فيه القارة برد فعلها تجاه تحد كبير آخر. إذ منذ مجيء سنة **2009**، واجه الاتحاد الأوروبي بجرأة ثلاثة تحديات على الأقل وتغلب عليها والتي كانت من الممكن أن تتسبب في انقسام دولها الأعضاء:

- وصول منطقة اليورو إلى حافة الانهيار بسبب الدين اليوناني.
- والاعتداء الروسي على اكرانيا .
- تدفق اللاجئين.

على هذا الأساس فقد أعربت المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**"، عن أسفها العميق لتقديم بريطانيا رسميا طلب الخروج من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أكدت أن الاتحاد "**قصة نجاح باقية**"[2].

ومن هنا نرى أن ألمانيا سنحت لها فرصة إستراتيجية كبيرة لم تتوافر لها منذ الحرب العالمية الثانية وربما منذ الحرب العالمية الأولى، تتمثل في تعزيز نفوذها في أوروبا وكذلك جنوب المتوسط، وذلك بدافع من ظروف موضوعية وذاتية وفرت هذا الأمر، وأخرّها الخروج البريطاني وتداعياته المستقبلية المحتمل أن تكون عوامل قضم في قوة بريطانيا التاريخية، سواء على صعيد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى بارتفاع احتمالية أن تطالب اسكتلندا بالانفصال عن المملكة المتحدة والانضمام للاتحاد الأوربي، وهو ما يعني بشكل مبسط ومُخل أن ما لم تحققه ألمانيا في الحربين العالميتين قد استطاعت، وبعد مئة عام أن تحققه عبر القوة الاقتصادية والسياسية، ودون أن تضر لأن تدخل في صراع مع القوى المنافسة التقليدية، بل في حقيقة الأمر أن هذه القوى التقليدية مثل بريطانيا تعاني الآن من خلل –ربما مراجعة في وجهة نظر الشريحة السياسية المهيمنة في بريطانيا حالياً– في القبول بالمتغيرات الإستراتيجية داخل أوربا والاتحاد الأوربي ومردودات ذلك على صعيد السياسة الدولية، والتي هي ترجمة لمدى توسع نفوذ ألمانيا الاقتصادي والبشري والسياسي داخل وخارج أوروبا [3].

---

[1] مروان قبلان، "**ألمانيا وقوة الاتحاد الأوروبي**"، مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، موقع: Rawabetcentre.com/archive/29210، 2017/04/06.

[2] كريستيان سيانس مونيتور،" **أوروبا تعول على مركزها الرصين**"، موقع: http://www.adoustour.com/articles/26000-أوروبا-تعول-على-مركزها الرصين، 2017/04/08.

[3] **المرجع نفسه.**

هذا ما أكده مفوض الشئون العسكرية في البرلمان الألماني "**هانز بيتر بارتل**"، الذي قال:"**على ألمانيا أن تضطلع بمسئولية عسكرية أكبر في الوقت الحالي**". وربما يفسر ذلك اتجاه ألمانيا إلى زيادة المخصصات العسكرية للجيش الألماني قبل أيام قليلة من خروج بريطانيا[1].

أما قضية اللاجئين نجد انه في مبادرة هي الأولى من نوعها، كشفت الحكومة الألمانية في 27 **جانفي** الماضي عن تخصيصها مبلغ **22 مليار يورو** لمواكبة تدفق اللاجئين إليها، فصلت فيها الكلفة السنوية لسياسة استقبال اللاجئين في البلاد التي اعتمدتها المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**"، رغم المعارضة الشديدة التي واجهتها في هذا المجال.

رغم هذا المبلغ الكبير، تدافع برلين عن سياساتها بخصوص اللاجئين، وتعلن أن الموازنة العامة للبلاد مستقرة وثابتة بفضل المردود الاقتصادي الناتج عن الحركة الاقتصادية لحركة الهجرة [2].

2_ الموقف فرنسي:

تعتبر زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف "**مارين لوبن**" أول من تلقّف خبر فوز معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وعلى الفور طالبتْ باستفتاء مماثل في فرنسا وفي دول الاتحاد، ولم تتردد في وصف الحدث بـــــ"**انتصار الحرة**". ليس في ذلك أي مفاجأة فحماس "**مارين لوبن**"للانفكاك عن الاتحاد الأوروبي دفعها إلى التهليل والمساهمة بفعالية، وبشكل مبكر، بحملة الخروج البريطانية.
"**لوبن**" التي تقول:"**يجب أن يتم سؤال دول أخرى عن علاقتها بالاتحاد الأوروبي**"، كماأعلنت أنها ترى في "**القوى المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤشراً قوياً لدينامية ربيع الشعوب**". واعتبرت أن لدى فرنسا، على الأرجح، أسباباً تفوق بكثير أسباب الإنجليز للخروج من الاتحاد الأوروبي. لقد ظلّت "**لوبن**" تُعلن على الدوام أن الاستفتاء البريطاني سوف يعزز أهداف الأحزاب اليمينية، والمتشككة بالاتحاد الأوروبي. أما نائبها في رئاسة حزب "**الجبهة الوطنية**""**فلوريان فيليبو**"، فكتب هو الآخر، في تغريدة على

---

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
Rawabetcentre.com/archives/29261، 2017/04/08.

[2] فرانس 24، "**ألمانيا خصصت 22 مليار يورو لشؤون اللاجئين لعام 2016 وعوضتها الأرباح الموازنة**"، موقع:
http://www.france24.com/ar/20170207.

"**تويتر**" مهللاً بالنصر"**حرية الشعوب تفوز دوماً في النهاية! برافو للمملكة المتحدة.. الدور علينا الآن**"[1].

لا يمكن القول أن نتيجة الاستفتاء البريطاني قد أثارت شهية نسبة كبيرة من الفرنسيين لاستفتاء مماثل، فمن الواضح أن هناك أرضية جاهزة لانتعاش الشكوك والأسئلة ومبادرات الخروج،فمركز "**بيو**" للأبحاث، ومقرّه واشنطن، قال:"**إن فرنسا هي الدولة التي شهدت أكبر انخفاض لشعبية الاتحاد الأوروبي هذا العام**". وهذه صحيفة "**دي فيلت**" الألمانية تنقل عن دراسة إستراتيجية في وزارة المالية أن ألمانيا "**تشعر بقلق من احتمال سعي فرنسا وهولندا والنمسا وفنلندا والمجر لترك الاتحاد الأوروبي بعد تصويت البريطانيين**". هذا عدا عمّا أشارت إليه "**فرانس برس**" من "**لائحة أزمات**" طويلة بين باريس ولندن على امتداد عمر الاتحاد الأوروبي.

لقد استُعيد أثناء الجدل حول مصير بريطانيا في الاتحاد موقفان، الأول لــ "**شارل ديغول**" الذي ظلّ يرفض دخول بريطانيا إلى لاتحاد الأوروبي معتبراً إياها "**خادمة للولايات المتحدة**"، إلى طرفه"**جاك شيراك**" الذي أغضبتْه مطالبة رئيسة الحكومة البريطانية "**مارغريت تاتشر**"، خلال قمة أوربية سنة**1988**، بخفض المساهمة البريطانية في ميزانية السوق. عندما قال "**شيراك**"، الذي لم ينتبه إلى أن مكبّر الصوت أمامه كان مفتوحاً "**ماذا تريد مدبّرة المنزل هذه ايضاً؟**[2]..".

حتى الساعة يبدو أن خوف الفرنسيين على مستقبل فرنسا نفسها يطغى على خوفهم على فكرة الاتحاد الأوروبي، حيث البلد مهدّد بصعود اليمين، الذي أنعش الانسحاب البريطاني أحلامه، كما هو مهدّد بأسئلة كبيرة مماثلة لتلك التي تعصف بمختلف دول الاتحاد، الهجرة واللاجئين والإرهاب، يضاف إليها الآن ما سيثيره انسحاب المملكة البريطانية من تهديدات اقتصادية وأمنية بالدرجة الأولى. هذا ما جعل تصريحات الرئيس الفرنسي "**هولاند**"، مشغولة بالمستقبل أكثر من أن تضرب على وتر معاقبة بريطانيا، كما لدى تصريحات مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، والتي يراد منها أن تكون درساً عسيراً لدول في الاتحاد تطالب بالاستفتاء على الانسحاب.

---

[1] راشد عيسى، "**بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: هل تشهد فرنسا استفتاءاً مماثلا؟**"، موقع: www.alquds.co.uk/ ?p=556241، 2017/04/07.

[2] **المرجع نفسه.**

كما أكد الرئيس الفرنسي "**فرانسوا هولاند**"، أن ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا تتحمل مسؤولية رسم الطريق الجديد للاتحاد الأوروبي الذي بات يعيش واقعًا مختلفًا بعد قرار بريطانيا الانسحاب منه، وأكد أهمية الاتفاق على سياسة موحدة للهجرة من أجل السيطرة على هذا الأمر.وأضاف: "**يجب أن نحمي حدودنا ونسيطر على حركة الهجرة ونحدد سياسة هجرة موحدة** ".كما أكد أنه "**يجب على أوروبا أن تحافظ على موقعها وتدافع عن مصالحها لذلك يجب أن تحافظ على دورها، الذي تلعبه في أفريقيا والشرق الأوسط وباقي دول العالم**"[1].

ثانياً/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط الدولتان بعلاقات وطيدة في مجالات عدة، أخذت تتأرجح مؤخرًا بفعل بعض الأزمات في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، وما جعل قلق أمريكا يتصاعد خلال الأشهر القليلة الماضية، مطلقة العديد من التحذيرات حيال تمسك بريطانيا؛ هي الآثار المترتبة على ذلك. تنظر الولايات المتحدة إلى الانسحاب من الاتحاد على أنه يحمل في طياته تداعيات جيوسياسية محتملة أوسع نطاقًا، بخاصة وأن بريطانيا تعد شريكًا حيويًا مع أمريكا عبر الأطلسي، ولطالما كانت الوسيط الأبرز لخلافات الولايات المتحدة مع بعض دول أوروبا.

موقف الولايات المتحدة اتجاه انسحاب بريطانيا يعرف بعض التغيرات خاصة وان هذه الأخيرة عرفت انتخابات جديدة والتي انتهت بانقضاء حكم "**باراك اوباما**" الذي انطلق منذ سنة **2008** وحلول الحكم الجديد مع "**دونالند ترامب**" الذي سمحت له انتخابات**2016**أن يكون رئيساً على الولايات المتحدة الأمريكية والذي تبنى هذا الأخير موقف آخراً ويتضح هذا من خلال ما يلي[2]:

_ عبر الرئيس الأمريكي "**باراك اوباما**" قائلاً:"**إن بريطانيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء سيظلان شريكين لا غنى عنهما بالنسبة للولايات المتحدة**"، مشيرًا إلى احترامه لقرار الناخبين البريطانيين بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وأضاف "**أوباما**":"**لقد تحدث شعب المملكة المتحدة، ونحن نحترم قرارهم**"، لافتاً إلى "**العلاقة الخاصة**" بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومشيرًا إلى دورها في حلف شمال الأطلسي. وتابع قائلاً:"**إن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي سيظلان شريكين لا غنى عنهما للولايات المتحدة، حتى**

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] واشنطن–إرم نيوز، "**ماذا قال اوباما وترامب وكلينتون عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، 2016/06/24، موقع: http://www.eremnews.com/news/world/513141.

في الوقت الذي يتفاوضان فيه على علاقتهما المستمرة لضمان استمرار الاستقرار والأمن والازدهار لأوروبا وبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والعالم"[1].

_ صرح المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية" **دونالد ترامب**" أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "**أمر رائع**"[2]، ويؤكد "**ترامب**" في حوار أدلى به ليوميتين أوروبيتين "**تايمز البريطانية وبيلت الألمانية**" على التوجه الذي عبر عنه في أثناء الحملة الانتخابية. وأثار الحوار، نظراً لمضامينه المعادية ردود فعل كثيرة في أوروبا، وقد خصصت "**يومية لوموند الفرنسية**" عمود عددها، يوم **17 جانفي** الماضي، إلى هذا الحوار ومواقف ترامب، معبرةً عن الشواغل والهموم والآمال الأوروبية مع تسلمه مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، فهي ترى أن أميركا ترامب تريد الانغلاق على نفسها والحمائية والاستغناء عن حلفائها. وكتبت "**إن ترامب لا يحب الاتحاد الأوروبي، ويراهن على تفككه الآتي، إذ أنها "للمرة الأولى منذ الخمسينيات، يعلن رئيس أميركي عدم اكتراثه، بل حتى عداءه، بمشروع التكامل الأوروبي**". ما تعتبره الصحيفة الفرنسية تحولاً تاريخياً في السياسة الأميركية، ذلك أن الولايات المتحدة ساهمت في توحيد أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية، ودعمتها دائماً منذ ذلك الحين. إنه عهد ولّى، فترامب يحتقر ما أنجزه الأوروبيون في مسار الوحدة والتعاون البيني. وهذا ما قاله صراحة في حواره هذا، كما لا تهمه وحدة الأوروبيين من عدمها، وإن يبدو أنه يفضل انقسامهم على وحدتهم، فهو يرحب بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي يعتقد أنه سيكون شيئاً عظيماً، ويرى أن دولاً أعضاء أخرى ستسير على خطى بريطانيا لتغادر الاتحاد الذي هو في خدمة القوة الألمانية على حد قوله (مهاجماً الأخيرة في الحوار نفسه)، أما الحلف الأطلسي، فقد تجاوزه الزمن، في رأيه[3].

رغم المواقف المتغيرة والمتناقضة في بعض الأحيان بين هذا وذاك إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتابها بعض التخوفات جعلتها تتمسك بـ بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي ويعود هذا إلى ما يلي:

1_ مواقف بريطانيا المساندة للولايات المتحدة، خاصة في مفاوضات بروكسل، وقد نجحت في إقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة التحالف مع واشنطن في فرض عقوبات على روسيا سنة**2014**، وكذا في الحرب المُعلنة على تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) فرانس 24، "**ترامب يرى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "أمرًا رائعاً**"، موقع:
http://www.france24.com/ar/20160624.

(3) عبد النور عنتر، "**ترامب وأوروبا فرصة للانعتاق الاستراتيجي**"، موقع:
https://wwwalaraby.co.uk/opinion/2017/01/27/1ترامب-واوباما—فرصة-للانعتاق-الاستراتيجي، 2017/04/08.

2_ احتياج أمريكا للحليف الأقوى لها في الاتحاد، بريطانيا، لتقليل الرغبة من تعزيز النفوذ الألماني أكثر مما هو عليه الآن، الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتبار الاتحاد أقل استعدادًا وقدرة على العمل بوصفه كيانًا على الساحة العالمية[1].

3_ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار القرون السبع الماضية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، في إدارتها للنظام العالمي على وجود تحالفين قويين يعملان على استقرارها: الأول هو حلف شمال الأطلسي "**ناتو**"، والثاني هو الاتحاد الأوروبي؛ لذلك تدافع واشنطن عن بقاء بريطانيا داخل الاتحاد الذي جاء على خلفية أن خروج بريطانيا يمثل تهديدًا مباشرًا لركيزة أساسية في علاقات الولايات المتحدة بأوروبا.

4_ تعول أمريكا كثيرًا على دور بريطانيا ومكانتها داخل الاتحاد، حيث تنظر لها كحليف يمكن الاعتماد عليه في دعم الاتحاد لمواقف تتفق مع المصالح الأمريكية، كما ترى أن دور بريطانيا داخله أهم بالنسبة لها من خارجه، وهو ما يعني أن خروج بريطانيا يمثل تراجعًا لهذا الدور، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على العلاقات البريطانية الأمريكية.

5_ ترى واشنطن أن خروج بريطانيا سيفتح المجال لدول أخرى لديها الرغبه في الانسحاب؛ مما سيقلل على الثقل السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يؤثر سلبًا على المصالح الأمريكية التي تعتمد على هذا الاتحاد كحليف أساسي[2].

6_ تخشى الولايات المتحدة أن يؤدي انهيار الاتحاد الأوروبي إلى التقارب بين أكبر قوتين بريتين في أوروبا، أي ألمانيا وروسيا على قاعدة "**الاعتمادية المتبادلة interdependency**"، بمعنى التكنولوجيا الألمانية في مقابل مصادر الطاقة الروسية، والاستثمارات الألمانية في مقابل اليد العاملة الروسية الرخيصة والمدربة. خلال القرن الماضي، تمحورت الإستراتيجية الأميركية حول منع أي قوة أوروبية (روسيا أو ألمانيا خصوصاً) من الهيمنة على القارة العجوز، لأن ذلك يمثل التهديد الاستراتيجي الأكبر لها ولمصالحها، وقد تدخلت الولايات المتحدة ثلاث مرات، خلال القرن الماضي، لمنع هذه الاحتمالية مرتين ضد ألمانيا، ومرة خلال الحرب الباردة ضد روسيا.

من هذا الباب، تأتى أهمية استمرار الاتحاد الأوروبي، أميركياً وأوروبياً أيضاً، باعتباره أداة لاحتواء طاقات ألمانيا الجبارة، وكبح جماح ميلها إلى الهيمنة العسكرية، في مقابل السماح لها بمقدارٍ من الهيمنة

---

[1] محمود علي، "**لماذا تسعى واشنطن لإبقاء لندن داخل الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
لماذا-تسعى-واشنطن-لإبقاء-لندن-داخل-الاتحاد-الأوروبي/albadil.com/2016.04.21، 2017/04/07.

[2] بثينة شتيوي، "**لماذا تخشى الولايات المتحدة الأمريكية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
https://www.sasapost.com/britain-out-of-the-european-union/، 2017/04/08.

الاقتصادية. صحيح أن ألمانيا لم تتوفر لديها يوماً القدرة الكافية للسيطرة على أوروبا، لكنها لم تفقد يوماً الرغبة والسبب للقيام بذلك وعبر الاتحاد الأوروبي، يمكن تهذيب هذه الرغبة وتحقيقها معاً، إنما بطرقٍ غير عسكرية [1].

أما فيما يخص حلف الناتو فقد سارعت بريطانيا وحلفاؤها الدوليون وحلف الناتو إلى التأكيد على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يكون له تأثير على علاقة بريطانيا ودورها في الحلف، وقد بدا أن ثمة اهتمامًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا بهذه القضية نظرًا للثقل الذي تحظى به بريطانيا داخل الحلف، وهو ما انعكس في تأكيد وزير الخارجية الأمريكي "**جون كيري**"، بعد لقاءه مع أمين عام الحلف "**ينس ستولتنبرغ**"، على أن "**الخروج البريطاني عديم الأثر الأمني على العلاقة بالحلف**".

يُنظر إلى بريطانيا على أنها من الأركان الرئيسية في الحلف، فهى تملك قوة ردع نووي، وجيشًا قادرًا على الانتشار في الخارج، كما أنها حليف وثيق للولايات المتحدة الأمريكية، وقد وعدت بريطانيا بالإبقاء على التزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي ذات الصلة مع الحلف، وهى محاولة تهدف، على الأرجح، إلى تقليص مخاوف بعض الأطراف من التأثيرات السلبية المحتملة للخروج البريطاني من الاتحاد [2].

من خلال كل هذه المواقف ومن خلال كل ما تطرقنا إليه نتساءل ما هو مصير الأمن الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني؟ هل ستكون هناك استقلالية تامة أم سيبقى اتحاداً أوروبياً مروهناً أطلسياً تحت المظلة الأمريكية؟ وهذا ما سنجيب عليه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: مصير الأمن الأوروبي بين الاستقلالية أو الديمومة الاطلسية

ذات مرة من سبعينات القرن المنصرم تساءل وزير خارجية أمريكا "**هنري كيسنجكبير**" " : "**بمن اتصل هاتفياً إن أردت أن أخاطب الأوروبيين...؟**".

خُيل للكثيرين أن الاتحاد الأوروبي قد أضحى مرة والى الأبد خط الاتصال الساخن بين القارة الأوروبية وبقية العالم، غير أن الانسحاب البريطاني الأخير من الاتحاد والذي جاء بمثابة زلزال قوي هزّ أركان البيت الأوروبي الكبير بات يطرح سؤالاً جذرياً عن حال الاتحاد ومآله وهل سيتفكك بخروج بريطانيا أم أن

---

[1] مروان قبلان، "**ألمانيا وقوة الاتحاد الأوروبي**"، مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، موقع: Rawabetcentre.com/archive/29210. ،2017/04/06.

[2] مركز الروابط البحوث والدراسات الإستراتيجية، "**احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، **المرجع سبق ذكره.**

كرامة بقية العناصر الأوروبية الفاعلة، لاسيما الألمان والفرنسيين، لن تسمح أبداً بإظهار البريطانيين وكأنهم كانوا عند لحظة بعينها حجر الزاوية في ذلك الاتحاد[1]؟.

يستلزم الجواب الغوص بعيداً من المشهد الحالي، والرجوع إلى التاريخ الأوروبي القريب الذي كانت حزازات الصدور الأوروبي فيه لا تزال قائمة، بعد حربين عالميتين، بين الانجليز من جهة والألمان بصفة خاصة من جهة أخرى. ففي سنة **1967** حذر الزعيم الفرنسي التاريخي "**شارل ديغول**" في لقاء مع نحو ألف دبلوماسي فرنسي داخل قصر الاليزيه، من أن بريطانيا تملك "**كراهية متجذرة**" للكيانات الأوروبية، بل ابعد من ذلك كان الرجل استشرافياً عندما حذر من أن فرض بريطانيا كعنصر في السوق الأوروبية المشتركة سيؤدي إلى تحطيم السوق. غير أن توقعات "**ديغول**" يبدو أنها كانت خلف الباب رابضة للأوروبيين وها هي اليوم تتحقق[2].

المطلب الأول: المساعي الأمنية الأوروبية الجديدة

أولاً/التحالف الفرنسي الألماني:

من دون شك، فإن ذلك لا ينفي أنه ستكون هناك آثار سلبية على الاتحاد الأوروبي جراء تلك السياسات التي من المتوقع أن تتبناها بريطانيا، وفقًا لتقديرات سياسية أوروبية، لكن حدة الخلافات في الرؤى داخل الاتحاد ربما تتقلص بعد خروج بريطانيا، وبالتالي ربما يكون هناك مزيد من التنسيق الأوروبي، لاسيما بين الدول الرئيسية في الاتحاد على غرار فرنسا وألمانيا التي لا تبدي اهتمامًا متزايدًا بالتداعيات التي تنتهجها الصراعات الإقليمية في المنطقة فحسب، بل إنها تنخرط بشكل مباشر في بعض تلك الصراعات على غرار التدخل الفرنسي في شمال مالي والمشاركة في الحرب ضد الإرهاب، ويبدو أن تلك الدول سوف تتجه أيضًا إلى رفع مستوى تعاونها مع العديد من القوى الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة على المستويين الأمني والاقتصادي[3].

اشار "**باري بوزان**" في مركب الأمن الإقليمي عن متغيرات النظرية المتمثلة في "**الصداقة/العداوة**" معتبراً في ذلك أن "**العلاقات الأمنية غالباً ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة أو التعاون بين الأطراف الإقليمية**"[4]. هذا ما ينطبق بالضبط على العلاقة العدائية التي

---

(1) إميل أمين، "**ألمانيا وفرنسا...أوروبا الجديدة، وملامح "الدولة السوبر**"، موقع:
ألمانيا-وفرنسا—أوروبا-الجديدة-وملامحwww.jawlany.com، 2017/04/08.

(2) **المرجع نفسه.**

(3) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، **احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**، المرجع سبق ذكره.

(4) عامر مصباح، **المرجع سبق ذكره**، ص 313.

كانت بين فرنسا وألمانيا والتي قادت ثلاثة حروب قارية بين **1870-1945** وأنّ إنهاء هذا الصراع سهّل عملية السّلام بعد الحرب العالمية الثانية[1] وتحوّل إلى تحالف بين الطرفين، هذا التحالف يعتبر حجر الزاوية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي سواء في البدايات الأولى أو بعد الانسحاب البريطاني.

تقود فرنسا وألمانيا الآن حملة لترويج فكرة الجيش الأوروبي، ويشدد" **كايم**" على أن الدولتين لم تكونا راغبتين أبدًا في ربط أمنهما القومي بالاتحاد الأوروبي الذي لا يمكن التنبؤ بمصيره ومستقبله كمشروع للاندماج الأوروبي، لكنهما الآن غيرتا موقفيهما وطرحتا خطة لتعزيز الدفاع المشترك وإقامة مقر لهيئة الأركان العسكرية الأوروبية، وخرجت القمة الأوروبية التي عقدت في براتسلافا في سبتمبر الماضي بغياب بريطانيا، بخريطة طريق لستة أشهر من أجل وضع رؤية متكاملة وجديدة للاتحاد الأوروبي.

تُعتبر ألمانيا في مقدمة الدول المتحمسة للجيش الأوروبي، حيث عبرت وزيرة الدفاع الاتحادية "**يورزولا فون دير لاين**":"**إذا تأملنا عدد الأفراد وكم من الأموال موجودة داخل هيئات الاتحاد الأوروبية في 28 دولة، سنكتشف حينئذ بأننا سنصبح أفضل وأكثر تنسيقاً مع بعضنا بعضاً في شكل واضح**". ووفقاً لمديرة مكتب المجلس الأوروبي للسياسة الخارجية "**صوفيا فيسلا تشيرنيفا**" تقول: "**إن المملكة المتحدة عنصر حيوي في المعادلة الإستراتيجية الأوروبية، لكنها ليست عنـصراً فاعلاً في الإستراتيجية الأوروبية**"[2].

في **30 جوان 2016**صرح وزير الخارجية الألماني"**فرانك فالتر شتاينماير**" في مجلة "**فورين افير**" الأمريكية أن ألمانيا أصبحت قوة مهمة في العالم وستبذل قصارى جُهدها لينعكس ذلك على الساحة الدولية،تزامنت هذه التصريحات وغيرها حول بروز النفوذ الألماني في أوروبا وتطويره ليصبح عسكريًا وليس فقط اقتصاديًا وسياسيًا، مع قرار بريطانيا الخروج من الإتحاد الأوروبي ليس من قبيل المصادفة كما يقول المراقبون في ألمانيا.

إنّ سيناريو الخروج البريطاني الذي كان متوقعا في برلين دفع كلا من القوتين الأبرز في الإتحاد اقتصادياً وعسكريًا لمزيد من التعاضد ووضع خطة لتعويض فقدان النفوذ البريطاني، وخاصة على الصعيد العسكري والسياسي. وكما يقول تحليل لموقع السياسة الخارجية الألمانية فإن:"**خروج بريطانيا التي كانت تعارض بقوة وضع سياسة دفاعية أوروبية مشتركة، يفتح الفرصة الآن أمام ألمانيا وفرنسا لتحويل الإتحاد إلى قوة دولية فاعلة قادرة على التدخل العسكري في الجوار الإقليمي دون الاعتماد على حلف**

---

[1] إميل أمين، **مرجع سبق ذكره.**

[2] محمد خلف، "**مساع فرنسية-ألمانية لإنشاء "جيش أوروبي"....ومخاوف بريطانيا على "الناتو"**"، موقع: مساع-فرنسية-المانية-لانشاء-جيش-اوروبي-ومخاوف-بريطانيا-على الناتو/www.alhayat.com/articles/19167321، 2017/04/07.

الناتو أو الشريك الأمريكي[1]".

بالفعل لقد فاجأ كل من وزير خارجية ألمانيا وفرنسا النخبة ووسائل الإعلام في البلدين بعد أيام قليلة فقط من صدمة الاستفتاء البريطاني بإعلان مبادئ مشتركة يطالب باتخاذ خطوات سريعة وفعّالة نحو إكمال ليس فقط الوحدة السياسية بل والعسكرية أيضًا للإتحاد الأوروبي ليصبح قادرًا على التدخل في الأزمات العالمية. ويطالب "**شتاينماير وايرولت**" بتحديث الجيوش الأوروبية وتحويل الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا إلى لاعب عالمي مستقل يتبنى أجندة أوروبية أمنية ويمتلك قوات عسكرية مشتركة على أعلى درجات الاستعداد ووحدات بحرية متعددة الجنسيات جاهزة للتدخل في مناطق الصراعات كما يطالبان باجتماع المجلس الأوروبي مرة في السنة بصفته مجلساً للأمن الأوروبي.

ما تطالب به برلين وباريس الآن من خطوات نحو زيادة نفوذ الإتحاد الأوروبي سياسيًا وعسكريًا كقوة عالمية موحدة، جاء في ورقة مبادئ مشتركة لوزيري خارجية البلدين نشرتها وزارة الخارجية الألمانية ومن بين ما تضمنته ما يلي[2]:

1_ أن خروج بريطانيا من الإتحاد تسبب في وضع جديد مفاجئ ستكون له تبعات كبيرة على الإتحاد بأكمله، وان برلين وباريس على يقين راسخ من أن الاتحاد الأوروبي يشكل إطارًا تاريخيًا فريدًا لا يمكن التخلي عنه ليس فقط من اجل تحقيق الحرية والرخاء والأمن في أوروبا بل أيضاً للمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام في العالم، ومن اجل ذلك قرر البلدان العمل سريعا على اكتمال الوحدة السياسية في أوروبا ودعوة بقية دول الإتحاد للمشاركة في هذا المشروع والهدف هو أن يصبح الإتحاد الأوروبي وحدة سياسية لدول تتحرك على المسرح الدولي بشكل أكثر تنسيقًا وثقة بالنفس، ويحق له ممارسة التأثير ليس فقط في الجوار المباشر ولكن عالميًا أيضًا وذلك في بيئة تهيمن عليها المصالح المتباينة.

2_ يطرح الوزيران الألماني والفرنسي العناصر الأساسية لأجندة أمنية أوروبية شاملة تتضمن كل العناصر الدفاعية والأمنية وتُتيح للأوروبيين تدخلاً بشكل أقوى في مناطق الأزمات المحيطة بالإتحاد شرقا وجنوبا.

3_ تحمل الأجندة هدفًا رئيسيًا معلنًا وهو تحقيق المزيد من الأمن للمواطن الأوروبي

4_ في خطوة أولى حسب الإعلان الألماني الفرنسي سيكون هناك مستقبلاً تحليل مشترك للمحيط الإستراتيجي للإتحاد والأزمات المشتعلة فيه، وسيقوم مركز مستقل بتقييم هذه الأزمات وعرض النتائج والخلاصات على مجلس العلاقات الخارجية الأوروبية والمجلس الأوروبي لمناقشتها ثم التفاهم المشترك

---

(1) مازن حسان، "**تضامن ألماني فرنسي لتحويل الاتحاد الأوروبي لقوة عسكرية**"، موقع:
تحقيقات-وتقارير-خارجية-تضامن-امانى-فرنسى-لتحويل-الاتحاد-الاوروبى-لقوة-عسكري/www.ahram.org.eg/News/19194/115/535074، 2017/04/12.

(2) **المرجع نفسه.**

حولها قبل وضع الأولويات الإستراتيجية للسياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد، على أن تُترجم هذه التوصيات إلى سياسة فعلية أوروبية على ارض الواقع في التعامل مع هذه الأزمات. وهو ما يتطلب أن يكون للإتحاد الأوروبي قيادة دائمة مدنية عسكرية مشتركة ليصبح قادرًا على تنفيذ العمليات المدنية والعسكرية في أي وقت[1].

5_ سيعمل البلدان في المستقبل القريب على تنسيق جهود الدفاع الأوروبية المشتركة بحيث تكون هناك قوات عسكرية أوروبية قادرة على التدخل، ومن الواضح أن ضغوطًا ألمانية فرنسية ستمارس في القريب على بقية دول الإتحاد لزيادة ميزانيات الدفاع والإنفاق العسكري فيها ومساهماتها المالية في ميزانية الدفاع الأوروبية المشتركة.

6_تُوجه مبالغ كبيرة لبحوث الدفاع والتطوير العسكري كما سيتم تنسيق خطط التسليح الوطنية للدول الأعضاء لتصب في منظومة أوروبية، وتتخصص كل دولة في قطاع محدد من القطاعات العسكرية التي تتميز فيها.

7_ الورقة الألمانية الفرنسية تطرقت أيضًا لملفات عديدة أخرى أهمها ملف الأمن الداخلي حيث دعت لزيادة الصلاحيات الأمنية وتخزين بيانات المسافرين، تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات والأمن الأوروبية تحسينها وتطوير عمل هيئة "**يوروبول**" ومركز مكافحة الإرهاب فيه بل وإنشاء قاعدة أوروبية استخباراتية مشتركة على المدى المتوسط[2].

8_يصب الإعلان المشترك لباريس وبرلين في نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه تصريحات المستشارة الألمانية "**انجيلا ميركل**"، والتي قالت بعد نتيجة الاستفتاء البريطاني:"**أن الجهود الألمانية والأوروبية لابد وان تُركز في المرحلة القادمة على استعادة ثقة مواطني الإتحاد في قدرته على التصدي للمشكلات التي تهددهم في المحيط الخارجي والداخلي وتقديم حلول لها، وهى الأمن الداخلي وتهديدات الإرهاب ومشكلة الهجرة وحماية الحدود الخارجية وقضية البطالة بين الشباب**"[3].

كما عبرت "**ماري غينو**""**إن انسحاب بريطانيا من الاتحاد يرجح بروز فرنسا وألمانيا كأكبر قوتين عسكريتين ما يجعل دورهما حاسماً في المواقف الإستراتيجية الأوروبية**». وأضافت: «**أن التباين بين القدرات الألمانية والفرنسية التقليدية سيزيد مع اتساع هوة الإنفاق الدفاعي**".

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

في خضم المناقشات العاصفة حول الإستراتيجية الدفاعية الأوروبية الجديدة التي من المفترض أن تراعي المتغيرات المرتقبة في السياسة الخارجية الأميركية، أقر الاتحاد الأوروبي إرسال قوات للرد السريع إلى الخارج للمرة الأولى في خطوة تهدف إلى حماية الأمن وتعزيز الاستقلال الأمني الاستراتيجي الذي يفرض ذاته أياً كان رئيس الولايات المتحدة، كما أزاح الستار عن أكبر خططه للأبحاث الدفاعية منذ أكثر من عقد، وألغى تخفيضات ببلايين اليورو كي يبعث برسالة إلى الرئيس المنتخب "**دونلاد ترامب**" بأن أوروبا لن تتردد في دفع تكاليف ومترتبات أمنها الوطني. ونقلت صحيفة "**دنفنيك**" الإلكترونية عن مسؤول أوروبي "**أن المفوضية الأوروبية تتجه إلى تأسيس صندوق دفاعي، وسترفع الحظر المفروض على الموازنة المشتركة للاتحاد الأوروبي، وعلى استثمارات بنك التنمية التابع له في الأبحاث العسكرية**".

كما تتركز وظيفة الصندوق في الاستثمار في المجال الدفاعي بصورة تسمح لحكومات جميع الدول الأعضاء التي تساهم فيه بالاقتراض وتأمين الأموال في شكل دائم للبرامج الدفاعية المشتركة مثل الطائرات المروحية أو الطائرات من دون طيار.

ستتولى المفوضية الإشراف على موازنة مشتركة للاتحاد الأوروبي يصل حجمها إلى نحو **150 بليون يورو** في العام. ونقلت صحيفة "**كابيتال ديلي**" عن ديبلوماسي أوروبي يقول: "**إن المفوضية الأوروبية ستقدم مبلغا مقداره 3,5 بليون يورو من الموازنة ما بين 2021 – 2027**"، في حين وتشير تقارير رسمية إلى أن إنفاق حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الأبحاث العسكرية تراجع بمعدل الثلث منذ سنة **2006**، وذلك لاتكال الاتحاد على الولايات المتحدة في توفير تكنولوجيا الدفاع القتالية المتطورة[1].

ثانياً/ تفعيل مجموعة مثلث فايمار (ألمانيا/بولندا/فرنسا):

تعهدت ألمانيا، بولندا وفرنسا يوم **الأحد 28 اوت** الماضي أي مباشرة بعد الاستفتاء البريطاني بإعادة تفعيل مجموعة "**مثلث فايمار**[*]" التي تأسست قبل 25 عامًا بعد انتهاء الحرب الباردة للمساعدة في التعامل مع التحديات الجديدة التي تواجه أوروبا اليوم بما في ذلك تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

لقد عبر وزير الخارجية الألماني "**فرانك فالتر شتاينماير**" قائلاً: "**إن زعماء الدول الثلاث سيجتمعون قبل نهاية العام، مؤكداً أن المجموعة ثلاثية الأطراف قد لعبت دورًا رئيسيًا في تحقيق التكامل الأوروبي**

---

[1] محمد خلف، **المرجع سبق ذكره.**

[*] **مثلث فايمر**: تم تشكيله سنة 1991 من طرف ألمانيا، فرنسا وبولندا ويهدف إلى مناقشة مسائل التعاون والملفات الكبرى الأوروبية والدولية.

ويمكنها الآن أن تساعد في الإجابة على أسئلة خطيرة أثارها تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي في 23 جوان"[1].

وأكد "**شتاينماير**"على وجود خلافات بين الوزراء في قضايا كالهجرة وهي قضايا لم تكن محورية في اجتماع يوم الأحد، ولكن الوزراء سيجتمعون بصورة أكثر في المستقبل بُغية العمل على حل هذه القضايا وقضايا أخرى كثيرة.وتابع قائلاً خلال مؤتمر صحفي مشترك في قلعة "**شلوس إيترشبيرج**" القريبة من مدينة فايمار حيث تأسست المجموعة سنة **1991** :"**إننا بحاجة إلى اتحاد أوروبي قادر وأفضل، يتعين علينا أن نُظهِر أن أوروبا ذات فائدة لمواطنيها .. من خلال إجراءات ومشاريع ملموسة سواء في مجالات الأمن والهجرة أو النمو والتوظيف**".

كما أكد الوزراء في بيان مشترك أنه لا توجد إجابات سهلة على المشاكل التي تواجه أوروبا ولكنهم يُخططون إلى أن يُظهِروا لمواطنيهم أن بمقدور الاتحاد الأوروبي تحقيق المزيد ككتلة لا كأعضاء منفردين.وقال البيان "**إنّنا عاقدوا العزم على التعامل مع المسائل سويًا .. بروح الثقة المتبادلة المتجددة لأننا مقتنعون أن العمل المشترك لكل الدول الأعضاء هو أفضل خيار للمستقبل**" [2].

إلا أن انعقاد هذه القمة قد تم إلغاءه حيث أعلن الرئيس البولندي "**أندري دودا**" أن فرنسا ألغت قمة دول "**مثلث فايمار**" التي كان مقرر انعقادها في باريس أوائل نوفمبر المقبل، موضحاً أنه كانت هناك مسائل مالية وراء قرار التخلي عن العقد[3].

ثالثاً/ تكوين جيش جديد في أوروبا:

ذكرت صحيفة تايمز البريطانية انه في الآونة الأخيرة انتشرت بعض الأحاديث التي تفيد بتكوين جيش جديد في أوروبا يُدعى "**جيش الاتحاد الأوروبي**"، ومحاولة إبقاء مشروع تشكيل الجيش الأوروبي الموحد طي الكتمان في بريطانيا، قبل أن يحين موعد الاستفتاء التاريخي الذي خرجت على إثره المملكة المتحدة من الاتّحاد الأوروبي.وقد ساهمت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "**فيدريكا موجيريني**"، في وضع مسودة "**الجيش الأوروبي**."وقد دعمت ألمانيا ودول أوروبية أخرى المشروع الذي لم

---

[1] اندريا شلال،" **ألمانيا وبولندا وفرنسا تحيي مجموعة فايمار لتعزيز الثقة في الاتحاد الأوروبي**"، موقع: Ara.reuters.com/articls/world News/idARAKCN1130VS، 2017/04/11.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] حنين الشريف، "**أزمة فرنسية – بولندي وراء إلغاء قمة "مثلث فايمار" الأوروبية**"، موقع: www.elbalad.news/2465950، 2017/04/11.

يكن مقررًا إرساله إلى الحكومات الوطنية في أوروبا لمناقشته إلا بعد معرفة نتيجة استفتاء **23 جوان** الماضي الذي خرجت على إثره بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي[1].

أما في يخص إصلاح ميزانية الاتحاد الأوروبي قال المفوض الأوروبي "**جونتر أوتينجر**": "**إن ألمانيا ومساهمين صافين آخرين في الميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي سيدفعون مزيدا من الأموال فور خروج بريطانيا من الاتحاد**".

كما أظهر تقرير داخلي لوزارة المالية الألمانية في سبتمبر الماضي أنه قد يتعين على ألمانيا المساهمة بنحو **4.5 مليار يورو** إضافية في **2019 و2020** بعد انسحاب بريطانيا.كما طالبت المستشارة "**انجيلا ميركل**"أيضًا بزيادة نسبة ميزانية الدفاع الألمانية من الناتج القومي الإجمالي لتقترب قليلا من نظيرتها الأمريكية لتصبح حوالي ثلاثة فاصل أربعة في المائة(**3.4%**) وهى حاليا واحد فاصل اثنين بالمائة(**1.2%**) فقط[2]

إضافة إلى تعميم فكرة اندماج الصناعات على عدد من شركات الأسلحة في الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإنشاء عدد مما يعرف بـــ "**لوبي الصناعات الدفاعية**"، من خلال إجراء تغييرات جوهرية في سياسات الشركات المصنّعة للدبابات والسفن الحربية والطائرات. وذلك بهدف توفير الأرباح والحدّ من الإنفاق والمصاريف الثابتة واعتماد قواعد تصدير أسهل، استجابة لأزمة الاتحاد الأوروبي، بعد الاستفتاء البريطاني، واستفادة الدول من هذه الأموال في مشاريع وصناعات أخرى.

لقد بُوشر العمل على هذه الخطة منذ فترة، حسبما يؤكد مطلعون. وقد ظهر ذلك عبر قيام عدد من شركات تصنيع الأسلحة في كل من فرنسا وألمانيا في معرض التسلّح الذي نُظّم في العاصمة الفرنسية باريس الشهر الماضي، حينها عرضت كل من شركتي "**نكستر**" ومقرّها فرساي الفرنسية، و"**كراوس مافاي فيغمان**" ومقرّها ميونخ الألمانية، منتجاتهما في جناح مشترك، بعدما أنشآ معاً شركة قابضة في ديسمبر الماضي[3].

---

[1] هشام عبد الخالق، "**القصة كاملة "الجيش الأوروبي" الذي اعترضت عليه بريطانيا**"، موقع:
الاتحاد-الأوروبي-جيش-الاتحاد-الأوروبي-رئيس-الدبلوماسية-الأوروبية
www.tahrirnews.com/post/printing/50465، 2017/04/13.

[2] مازن حسان، **المرجع سبق ذكره.**

[3] شادي عكوم، "**الصناعات العسكرية الألمانية تنتعش...والسوق العربي البديل عن أوروبا**"، موقع:
الصناعات-العسكرية-الالمانية-ستنعش-والسوق-العربي-بديل-عن-
اوروبا www.alaraby.co.uk/politics/2016/08/10، 2017/04/13.

إضافة إلى اجتماع قادة دول جنوب الاتحاد الأوروبي السبعة، فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان وقبرص ومالطا، في "**لشبونة**"، في ثاني اجتماع من نوعه، وذلك بهدف الوصول إلى موقف موحد من التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص فيما يتعلق برئاسة "**دونالد ترامب**" للولايات المتحدة، وانسحاب بريطانيا من الاتحاد، وأزمة اللاجئين، والتنمية في أوروبا[1].

يُعتبر إلغاء انعقاد قمة تفعيل مجموعة مثلث فايمار (ألمانيا/بولندا/فرنسا) والتي تم إلغائها بسبب نقص في الميزانية المالية احد المؤشرات التي تأكد أنّ الاتحاد الأوروبي من الصعب عليه أن تكون له سياسية أمنية مشتركة مستقلة عن حلف الناتو وهذا ما أكدت هرئيسة الدبلوماسية الأوروبية، "**فيديريكا موجيريني**"، حيث أعلنت أنّ ما تناقشه دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها، ليس إنشاء جيش مشترك للاتحاد الأوروبي، ولكن تعزيز أمن الاتّحاد عن طريق تكثيف التعاون العسكري بين دوله من أجل ضمان أمن المواطنين الأوروبيين، وليس تكوين جيش جديد ينافس حلف الناتو. وهنا بالذات يحدث التناقض ما بين سعي الاتحاد الأوروبي من اجل بلورة سياسة أمنية مشتركة مستقلة عن الناتو ومحاولة تكوين جيش أوروبي يتكامل مع حلف الناتو ولا ينافسه وذلك من خلال التقارب والاتفاقات الأوروبية الأطلسية والتي سنوضحها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الاتفاق الأمني (أوروبا/بريطانيا/حلف الناتو)

ترمي المملكة المتحدة إلى تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

أولاً/الاعتراض البريطاني على تكوين جيش أوروبي مستقل عن الناتو:

لطالما عارضت بريطانيا فكرة الأمن والدفاع الموحد في أوروبا، فمنذ البدايات الأولى كانت تأكد على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية داخل الحلف الأطلسي وليس خارجه. وكانتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بمثابة فرصة لدفع ألمانيا وفرنسا، أكبر قوتين في الاتحاد، إلى إحياء فكرة القيادة العسكرية المشتركة وذلك من خلال تكوين جيش جديد في أوروبا يُدعى بـ "**جيش الاتحاد الأوروبي**". هذا ما جعل بريطانيا تعترض مرة أخرى ضد هذه المبادرة معتبرة في ذلك أنّ

---

[1] فرانس 24، "**قمة لقادة دول جنوب الاتحاد الأوروبي بهدف مواجهة تحديات بريكسيت وترامب**"، موقع: جنوب-اتحاد-اوروبا-قمة لشبونة-تحديات-البريكسيت-ترامب www.france24.com/ar/2017/01/28، 2017/04/24.

المجتمع الدولي ليس بحاجة إلى كيانات عسكرية جديدة.حيث أكدّ وزير الدفاع البريطاني، "**مايكل فالون**"أنّ بلاده ستعارض أي شيء يشبه تكوين جيش أوروبي، **قائلًا في براتيسلافا: "إننا نترك الاتحاد الأوروبي، إلا أننا مازلنا ملتزمين بأمن أوروبا**"،وأضاف: "**تحتاج أوروبا إلى الإسراع في مواجهة تحديات الإرهاب والهجرة، إلا أننا سنستمر في معارضة أي فكرة لتكوين جيش أوروبي أو مقرات لجيش أوروبي، وهو ببساطة ما سوف يقوّض حلف شمال الأطلسي الناتو**".وأضاف قائلاً:"**يجب أن يظل الناتو حجر زاوية لدفاعنا ودفاع أوروبا**"[1].

لقد شددت بريطانية أنّ كل ما يهمها هو عدم حدوث "**ازدواجية بين عمل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، واستمرار وفاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتزاماتها تجاه الحلف**"، طالبت من الاتحاد الأوروبي التعاون بشكل وثيق مع حلف شمال الأطلسي، لتجنب الازدواجية غير الضرورية، والعمل معا على مواجهة التهديدات الجديدة[2].

ثانياً/التحالف الأمني(أوروبا/بريطانيا/حلف الناتو):

1_ الاتفاق الأمني (أوروبا/بريطانيا):

أ_ الاتفاقيات الأمنية الجديدة:

عبرت بريطانيا بان التزامها بنشر قواتها في دول أوروبا الشرقية يُعبر عن رغبتها على المدى الطويل في تثبيت نفسها "**كطرف رئيسي محرك داخل الحلف شمال الأطلسي**"، وأنّ قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء الذي جرى يوم **23 جوان** لا يعني تقوقعها. حيث أعلن رئيس الوزراء "**دفيد كامرون**" خلال قمة الحلف الأطلسي في وارسو عن نشر بلاده **650** جندياً في أوروبا الشرقية في إطار تعزيز الدفاعات الأوروبية في مواجهة روسيا[3].

أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أنها ستعمل مع ألمانيا لتعزيز التعاون العسكري في المستقبل، في حين أكد توزارة الدفاع الألمانية أنها تسعى لتوقيع صفقات مشتركة، كما أشارت ألمانيا إلى أنه بغض النظر عن آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فلا تزال بريطانيا العظمى شريكاً قوياً وحليفاً في حلف شمال

---

[1] هشام عبد الخالق، **المرجع سبق ذكره.**

[2] منه حسام، "**هل شرع الاتحاد الأوروبي في تشكيل جيشه؟**"، موقع:
دولي-هل-شرع-الاتحاد-الأوروبي-في-تشكيل-جيشه-/aa.com.tr/ar/768003، 2017/04/13.

[3] **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يغير التزاماتها في الناتو**، الشرق الأوسط،ع 13738، 09 جويلية 2016، ص 1.

الأطلسي ومن المتوقع أن تشمل مجالات التعاون قطاع الأمن والتدريب والدوريات البحرية. كان وزير الدفاع البريطاني"**مايكل فالون**"، قد صرح لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بأن دولته تسعى لإقامة علاقات عسكرية في محاولة لطمأنتها بأن بريطانيا ملتزمة بدعم الأمن الأوروبي. أشادت المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**"، بدور بريطانيا في الدفاع والأمن الأوروبي، مشيرة إلى أن المملكة المتحدة يمكنها توسيع بعض أشكال التعاون الأوروبي حتى بعد خروج بريطانيا من الكتلة الأوروبية[1]. وبالتالي إنّ كل المجهودات الأمنية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي هي ليس تحدي للناتو وإنما هي محاولة لتطوير القدرات العسكرية الأوروبية لمواجهة التحديات الجديدة[2].

كما وافق مجلس العموم البريطاني، يوم **الثلاثاء 04 افريل2017**، بأغلبية الأصوات على مقترح الحكومة البريطانية بتعزيز الروابط العسكرية مع ألمانيا وفرنسا من خلال تشكيل "**حلف دفاعي مشترك**" بين البلدان الثلاث، ضمن مجموعة من المقترحات التي تقدمت بها حكومة "**تيريزا ماي**"، لمجلس العموم البريطاني في وقت سابق، وهذا لرسم خريطة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "**بريكست**"، ومن المقرر البدء في تشكيل الحلف الجديد بعد انتهاء فترة التشاور بين حكومات الدول الثلاث شهر جوان المقبل.

من جانبه قال "**كولين فراي**" "**Colin Fray**" عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب "**المحافظين**":"**إنّ المقترح المقدم من حزب المحافظين منتصف مارس الماضي، يهدف إلى رسم خريطة المستقبل البريطاني لما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي بدأت أولى خطواته يوم 29 مارس الماضي، وسيكتمل بعد عامين لتصبح بريطانيا مطالبة بفرض وجودها في قارة أوروبا من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والصناعية والسياسية والعسكرية مع الدول الكبرى بقارة أوروبا، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا**"[3].

أضاف:"**إنّ هذا التوجه يأتي لتعويض الفراغ الذي سوف يحدثه الخروج من الاتحاد الأوروبي في العديد من المجالات التي تكيفت على وضع سابق عاشته بريطانيا طوال أربعة عقود مضت داخل الاتحاد الأوروبي، وأهم الجوانب التي يجب على بريطانيا دعمها هو الجانب العسكري، وأنّ أول سبل الدعم هي زيادة المخصصات المالية للقطاع العسكري في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات**

---

(1) محمد رمضان، " **بريطانيا وألمانيا تتفقان على تعزيز التعاون العسكري** "، موقع:
www.alborsanews.com/21/03/2017/997485، 2017/04/13.

(2) Diplomatie et défense, L'Europe peut-elle se ralancer par la défense ?,23/03/2017 : wwwtotuteleurope.eu/actualité/l-europe-peut-elle-se-ralancer-par-la-defense-html,15/04/2017.

(3) عماد الدين سعد، "**العموم البريطاني يوافق على إنشاء حلف دفاعي مع ألمانيا وفرنسا**"، موقع:
http://www.eremnews.com/news/world/796278، 2017/05/01.

دفاع مشترك مع الدول الأوروبية الكبرى، وخاصة فروع الأمن الإلكتروني والجوي والبحري، وقطاعات التصنيع العسكري"[1].

كما أكد "**كولين فراي**"، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان بناءً على رغبة أغلبية المواطنين الذين عبروا عن رغبتهم في استفتاء **جوان** الماضي، لكن هذا لا يعني قطع العلاقات مع دول الجوار في أوروبا، وإنما تعمل الحكومة البريطانية حالياً على إعادة رسم خريطة التعاون مع هذه الدول وفق رؤية جديدة تتناسب مع تطلعات المواطنين البريطانيين نحو المستقبل، ويدرس مجلس العموم البريطاني حالياً عشرات الاتفاقيات التي يستلزم إبرامها مع دول أوروبا لسد الفجوة التي سوف يُحدثها انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي في مجالات عدة، أهمها المجال العسكري والاقتصادي، ومن المقرر أن تبدأ الحكومة البريطانية في تنفيذ المقترح بـــ "**الحلف الدفاعي الجديد**" بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا ابتداءً من أول جوان المقبل عقب الانتهاء من مرحلة التشاور بين حكومات دول الحلف الثلاث[2].

كذلك أكد وزير المشتريات الدفاعية البريطانية "**فيليب دون**": "**بأنّ قرار الناخبين البريطانيين تأييد الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يغير التزام البلاد بان تبقى شريكًا قوياً في حلف الشمال الأطلسي**" معتبرًا في ذلك أنّ بريطانيا لا تزال الشريك الدولي الأكبر في برنامج شركة "**لوكهيد مارتن**" للطائرات **إف-35** المقاتلة إذ تنتج مؤسسات بريطانيا نحو **15%** من كل طائرة يجري تصنيعها[3].

كما أعلن "**دفيد كامرون**" عن تمديد مهمة طائرات "**تايفون**" الحربية الأربع في دول البلطيق في إطار مهمة شرطة بلطيق الجوية بعد أن تتولى المملكة المتحدة في **2017** الرئاسة الدورية للقوة المشتركة ذات الجهوزية العالية بين جيوش دول الحلف وهي وحدة قادرة على الانتشار خلال **48 ساعة** ويمكن أن يصل عددها إلى **خمسة آلاف** عنصر[4].

سيظل نفوذ المملكة المتحدة على أجندة الأمن الأوروبي كبيراً؛ نظراً لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة واستعداداً والتزاماً في حلف الناتو[5].كما شهدت الأراضي الاستوانية وصول **120** جندياً يوم **18 مارس 2017** وتنظر لندن إلى موسكو بأنها مازالت تمثل مصدرا لتهديد الغرب، ومن

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) **المرجع نفسه.**

(3) **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يغير التزامها في الناتو، المرجع سبق ذكره.**

(4) **المرجع نفسه.**

(5) ملكوم تشالمرز، "**السياسة الخارجية والأمنية للملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، موقع: http://www.bayancenter.org/2017/01/2998، 2017/05/15.

المقرر أن تصل **300** مركبة عسكرية بريطانية لاحقاً، بما فيهم عربات مقاتلة ودبابات "**تشالينجر تو**"، وأسلحة مدفعية "**إيه إس 90**". وسيصل أكثر من ذلك من لندن إلى استونيا نحو **800** جندي خلال شهر **أفريل 2017** في إطار انتشار كبير لحلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية. ومن المقرر أن يكون موضوع توسع الناتو في أوروبا الشرقية من المواضيع الأساسية للمناقشات خلال القمة التي ستعقد في وارسو يومي **الـــ 8 والـ 9 من جوان 2017** ، فكل الانتشارات لحلف الناتو ما هي إلا تعبيراً عن التزامات أمنية بريطانية اتجاه الاتحاد الأوروبي[1]، حيث يعد ذلك التقارب والاتفاق الأمني أمرًا تكتيكيًا فرضته التطورات الإقليمية والدولية الراهنة وخاصة أنّ الاتحاد الأوروبي دائمًا يستهدف الإبقاء على مسافة ما بين الاتحاد كتجمع إقليمي تكاملي يعكس الهوية الأوروبية وحلف الناتو كمنظمة دفاعية عسكرية، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي لطالما عكس مفهوم القوة الناعمة ضمن دوره تجاه القضايا الأمنية العالمية بينما انتهج حلف الناتو مفهوم القوة الصلبة انطلاقًا من طبيعة الحلف كمنظمة دفاعية[2].

إنّ بريطانيا ينتابها التخوف من النفوذ الألماني وترغب في احتواءه خاصة وأنها ترى أن ألمانيا باقتصادها وصناعتها المتعددة قادرة على فرض هيمنتها على أوروبا في اتخاذ قادتها قرار بتحويلها إلى قوة عسكرية خاصة أنها كانت مصدرًا لحربين عالميتين. وما على بريطانيا إلاّ أن تبقى مرتبطة امنياً بالاتحاد الذي سيكون من خلاله حلف الناتو كابحاً لألمانيا ومقيداً لحركتها ومانعاً أن تبني لنفسها تطلعات تستهدف الهيمنة على القارة، حيث سيكون الحلف الأداة لمواجهة وكبح عناصر القوة الألمانية بحيث تبقى مقيدة بالحدود المرسومة لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن خروج ألمانيا من الحلف، أو إنهاء الحلف لنفسه، سيدفع ألمانيا إلى بناء قدراتها العسكرية وربما حتى امتلاك القنبلة النووية، لذلك فان وجود الحلف معناه الضمان الكبير لمنع أية اختلافات مصدرها ألمانيا لتوازنات القوة.

ب_ مصير الاتفاقيات الأمنية السابقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي:

أبرمت الدول الأوروبية اتفاقيات متعددة لمواجهة الإرهاب، على غرار اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الإرهاب التي تعود إلى سنة **2005**، إلا أن ظهور ما يعرف بـــ "**تنظيم داعش**" وتنفيذ عمليات إرهابية داخل بعض العواصم الأوروبية دفع تلك الدول إلى توقيع ملحق إضافي سنة **2015** والذي ركز على توفير الأدوات السياسية والقانونية للتعاطي مع مستجدات الإرهاب حول العالم وتداعياته على أوروبا،

---

(1) محمد جاسم ، "**عهد ترامب ومستقبل دول الاتحاد الأوروبي داخل الناتو !**"، موقع: newsabah.com/newspaper/115987، 2017/0/15.

(2) اشرف محمد كشك، "**الاتفاق الأمني بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: المضامين والدلالات الإستراتيجية**"، موقع: http://www.akhbar-alkhaleej.com/14167/article/56391.html، 2017/05/15.

وهو الإطار الذي يبدو أن بريطانيا سوف تحافظ على التزاماتها التعاقدية معه في مرحلة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي[1].

إنّ ذلك ربما يمكن تفسيره في إطار تصاعد مشكلة العائدين من مناطق الصراع إلى الدول الأوروبية، حيث قدر الاتحاد الأوروبي أن عدد مواطنيه الذين انضموا إلى صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق يتراوح ما بين **ثلاثة آلاف وخمسة آلاف شخص**، عاد منهم **30%** إلى بلادهم، بشكل بات يفرض تهديدات مباشرة لأمن تلك الدول، ومن هذا المنطلق وُضعت الخطة على أساس أنه من المحتمل تزايد العمليات الإرهابية في أوروبا [2]. لهذا نجد العلاقات الرئيسية بدءً من التعاون العسكري إلى حلف الناتو وتبادل المعلومات الاستخبارية، من خلال ما يطلق عليه ترتيبات "**الأعين الخمسة**" و التي تشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا ستظل دون تغيير[3].

من دون شك، فإن ذلك يضع عقبات عديدة أمام احتمال انسحاب بريطانيا من التزاماتها الأمنية تجاه الاتحاد، لاسيما أنّ تلك العملية سوف تخضع، على الأرجح، لمفاوضات طويلة يعتقد أنها ستفضي إلى انسحاب شكلي وليس انسحابًا وظيفيّاً على مستوى مجالات الأمن. كما أنّ الدور الأمني لبريطانيا لن يتأثر، وفقًا لرؤية اتجاهات عديدة، بحكم الاتفاقيات العابرة للاتحاد، بشكل ربما يؤدي في النهاية إلى تحول بريطانيا، تدريجيًا، إلى شريك أمني بارز لأوروبا على غرار الولايات المتحدة الأمريكية[4].

2_ حلف شمال الأطلسي:

يتوقع أن يعلن قادة الأطلسي في وارسو عن تعزيز عسكري لا سابق له منذ نهاية الحرب الباردة عبر اتخاذ قرار بنشر أربع كتائب تضم **600 ألف** عنصر في استونيا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا بهدف طمأنة مخاوفها بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم سنة 2014 واندلاع النزاع في شرق اوكرانيا.

إنّ قمة الحلف الحالية مخصصة بشكل أساسي لتعزيز دفاعات الحلفاء تجاه الأخطار القادمة من الشرق والجنوب، والعمل على تحقيق الاستقرار في دول الجوار، ومن المقرر أن يُصادق أعضاء الحلف على

---

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،" **احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، **المرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] مارك ايربان، "**هل ستصبح بريطانيا أكثر أمنا بخروجها من الاتحاد الأوروبي؟**"، موقع: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/04/160425_brexit_referendum_security_feature، 2017/05/15.

[4] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،" **احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، **المرجع سبق ذكره.**

قرارات بنشر أربعة آلاف جندي في دول ليتوانيا، استوانيا وبولونيا لمساعدة هذه الدول على حماية حدودها الشرقية، وكل هذا يهدف إلى توجيه رسالة تحذير لـــ روسيا، التي يرى الحلفاء عبر الأطلسي بأنها باتت أكثر عدوانية، ومفادها أنّ دولهم متحدة وجاهزة لمواجهة أي تهديد[1].

من المواضيع المدرجة أيضًا على جدول أعمال قمّة وارسو معالجة التهديدات القادمة من الجنوب، خاصة تهديد تنظيم "**داعش**". وكان الأمين العام للحلف "**يانس ستولتنبرغ**" قد دعا كلا من رئيس المفوضية الأوروبية "**جان كلود يونكر**" ورئيس الاتحاد "**دونالد توسك**" لعقد جلسة خاصة لبحث التعاون بين الطرفين، حيث من المقرر توقيع إعلان مشترك أوروبي–أطلسي حول مواجهة التهديدات، وتقاسم المهام في الرد على التحديات مثل الإرهاب والهجرة وكذلك تعزيز التعاون المدني والعسكري بين الطرفين، حيث أكدّ الأمين العام للحف قائلاً: "**إنّ التعاون مع الاتحاد الأوروبي سيساهم في تعزيز مناخ الأمن في المنطقة الأطلسية الأوروبية، كما سيساعد في تكثيف العمل على استقرار الجوار الذي هو من مصلحتنا**"[2].

لقد وقّع أيضاً حلف شمال الأطلسي "**الناتو**" والاتحاد الأوروبي في **السادس** من **ديسمبر 2016** اتفاقًا تضمن 40 اقتراحًا لتعزيز التعاون في 7 مجالات بشأن التعاون الأمني، ويشمل مكافحة القرصنة الإلكترونية والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات، من ناحية أخرى أطلق حلف الناتو عملية تسمى "**حارس البحر**[*]" في البحر المتوسط بهدف تأمين الملاحة ومواجهة شبكات التهريب والإرهاب، حيث أكّد الأمين العام للحلف أن أسطول الناتو بدأ بالفعل في تقديم مساعدات لوجستية واستخباراتية يحتاج إليها أسطول الاتحاد الأوروبي الذي يقود عملية "**صوفيا**[**]" لمواجهة شبكات الهجرة غير الشرعية[3].

إلاّ أن حلف شمال الأطلسي يواجه عدة تحديات :

---

[1] "**خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يغير التزاماتها في الناتو**"، **المرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

[*] **حارس البحر:** عملية أمنية بحرية في المتوسط، وتتكون عملية حارس البحر من ثلاث مهام جوهرية: الحذر البحري ومكافحة الإرهاب وبناء القدرات

[**] **عملية صوفيا:** هي عملية تشمل كامل المياه الإقليمية تهدف إلى الحد من الهجرة غير النظامية وملاحقة المهربين سواء داخل المياه الليبية أو خارجها، إضافة إلى تفتيش أي سفينة يشتبه في حملها أسلحة تخالف قرار مجلس الأمن الصادر سنة 2011.

[3] اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره.**

كثّف "**دونالد ترامب**" انتقاداته لحلف شمال الأطلسي الذي مثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية لعشرات السنين ودعا إلى ضرورة إصلاحات داخل الحلف، معتبراً أنّ الحلف الذي يضم 28 دولة، أُنشئ في عهد مختلف عندما كان الاتحاد السوفيتي السابق يمثل التهديد الرئيسي للغرب.متهماً اياه انه ليس مؤهلاً لمكافحة الإرهاب ويكلف الولايات المتحدة الكثير.

حيث قال: "**يجب أن نُدخل تعديلاً على حلف الأطلسي... يمكن تقليص عدده ويمكن إعادة تشكيله والاحتفاظ باسمه ولكن يجب أن يتغير**"[1].

لقد كرر "**دونلا دترامب**" انتقاده لحلف شمال الأطلسي، ووصفه بأنه "**عفا عليه الزمن**"لفشله في احتواء التهديد الإرهابي في الدول الغربية. واشتكى أيضاً من أن بعض الدول لا تدفع ما ينبغي عليها دفعه. لكنه أضاف أن حلف شمال الأطلسي مهم جداً بالنسبة له[2]. وهنا يحدث التناقض على أساس أنّ السياسة الخارجية لترامب تتميز بالغموض والضبابية.

كما حثّ "**ترامب**" أعضاء الحلف على تسريع جهودهم لبلوغ سقف الإنفاق الدفاعي الذي حدده حلف الأطلسي، مضيفاً أنه ينبغي للدول الأخرى أن تدفع حصة عادلة لدعم حلف شمال الأطلسي. مطالباً من "**انجيلا ميركل**" أثناء زيارتها في **مارس 2017** للولايات المتحدة، بدفع فاتورة بـــ **375 مليار دولار**، لتعويض الولايات المتحدة عن جهودها العسكرية لحماية ألمانيا عن طريق حلف شمال الأطلسي معتبراً أنّ هذه الفاتورة تُغطي فقط الفترة الممتدة بين **2002 – 2014**،وهي الفترة التي كان يُفترض أن تُخصص فيها دول الحلف ما يعادل **2%** من ناتجها الإجمالي المحلي للنفقات العسكرية[3].

كما قام الرئيس الأمريكي"**دونالد ترامب**" بالضغط أيضاً على الحلف لزيادة دوره في الحرب على الإرهاب، معلناً عن إقامة تحالف مع روسيا لمحاربة تنظيم داعش والذي سيؤدي على الأرجح إلى تراجع قوة الناتو.

ربما الانتقادات التي وجهها "**دونالد ترامب**" لحلف الناتو، تُعتبر فرصة كبيرة جداً أمام المحور الألماني الفرنسي للخروج بالاتحاد الأوروبي من التبعية الأطلسية وتحقيق الاستقلالية الأمنية الأوروبية خارج حدود الناتو ولو بعد حين.

---

(1) "**دونالد ترامب ينتقد حلف شمال الأطلسي ويدعو إلى تغييره**"، موقع: دونالد-ترامب-ينتقدحلف-شمال-الأطلسي-و-يدعو-إلى-تغيره /http://www.dw.com/ar، (2017/05/02).

(2) هاوراد لا فرانشي، "**التغيير الكبير في سياسة ترامب الخارجية روابط مفككة مع أوروبا، ترجمة سامر الخير**"، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، موقع: ncro.sy/ ?p=5885، 2017/05/02.

(3) "**ترامب يطالب "ميركل" بتعويض الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بـــ 375 مليار دولار**"، موقع: http://thenewkhalij.org/ar/node/63103، 2017/05/02.

إنّ كل هذه المحاولات التي ينتهجها الطرفين ضمن الاتفاق الأمني ما هي إلاّ تعبيرًا لمصالح متبادلة فيما بينهما وذلك من خلال ما يلي:

- صرح الرئيس "الفرنسي فرانسوا **هولاند**" أنّ"**روسيا ليست خصما ولا تشكل تهديداً**"، وذلك على هامش مشاركته في قمة حلف شمال الأطلسي، قائلا: "**إن مهمة حلف الأطلسي ليست أبدا التأثير في العلاقات التي ينبغي أن تربط بين أوروبا وروسيا، وبالنسبة لفرنسا فإن روسيا ليست خصما وليست تهديداً**".كلام "**فرانسوا هولاند**" هذا لم يكن الأول من نوعه، فقد سبقته المستشارة الألمانية "**انجيلا ميركل**" قائلة: "**إنّ توفير الأمن لأوروبا بدون مشاركة روسيا أمر مستحيل، وإعلان مبادئ التعامل بين روسيا وحلف شمال الأطلسي** "**الناتو**" **يبقى أساس إقامة العلاقات الفعّالة والمثمرة مع روسيا**".هذا ما يعزز الاعتقاد برغبة الإتحاد الأوروبي بالتقارب مع روسيا هو وجود تقارير عن رغبة ألمانية حقيقية، يقودها كل من وزيري الطاقة والاقتصاد "**زيغمار غابرييل**"، ووزير الخارجية "**فرانك فالتر شتاينماير**"، وتهدف إلى تحسين العلاقات مع موسكو، وإعادتها إلى سابق عهدها إبان حكم "**غيرهارد شرودر**". تصريحات المسؤولين الأوروبيين هذه، ليست مجرد تصريحات ودية، بل هي تعبير عن رغبة حقيقية لإيجاد نوع ما من الشراكة مع روسيا، ويمكن تفسيرها في سياق الأزمة التي يعيشها الإتحاد الأوروبي، خاصة بعد تصويت البريطانيين لصالح الانسحاب من الإتحاد، الذي يحاول بدوره جاهدًا امتصاص الصدمة، ويعمل على منع أي ارتدادات سلبية، قد تؤدي لانهياره، وهو ما يفسر التقارب باتجاه روسيا[1].

ومنه فانّ روسيا اليوم مؤهلة وبقوة لتكون شريكا فاعلا للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعطيه دفعة سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة، نظراً لما تتمتع به من إمكانيات يُمكن للاتحاد الاستفادة منها، والتعويض من خلالها عن انسحاب بريطانيا. على أساس أنّ الإتحاد الأوروبي وفي حال أستطاع استقطاب روسيا كحليف إستراتيجي فإنه سيعوض وإلى حد كبير الخروج البريطاني منه، وسيستطيع التحرر قليلا من الهيمنة الأمريكية، هذا إضافة للتأثير الروسي على العديد من دول القارة الأوروبية التي لازال بعضها يدور في الفلك الروسي. هذا ما جعل "**باراك أوباما**" الذي حضر آخر اجتماع له مع الحلف قبل انتهاء ولايته الرئاسية، يعمل جاهدًا على منع أي تقارب أوروبي – روسي، من شأنه أن يبعد الإتحاد الأوروبي عن دائرة الهيمنة الأمريكية، خاصة بعد خروج بريطانيا منه، وهو ما تجلى في القرارات التي اتخذها الحلف[2].

---

[1] خليل المقداد، "**قمة الناتو وتريض الدب الروسي الذي لا يتعلم**"، الموقع:
قمة-الناتو-وترويض-الدب-الذي-لا-يتعلم/orient.news.net/ar/news-show/117247/0، 2017/05/03.

[2] **المرجع نفسه.**

- يساعد الاتفاق الأمني الاتحاد في ظل مخاوفه بشأن قضايا ثلاث وهي تهديد "**دونالد ترامب**" بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران والعلاقات الأمريكية المتوقعة مع روسيا[1] وهذا ما تخشاه دول الاتحاد الأوروبي، أن يكون هناك تقارب روسي مع واشنطن على حساب دول أوروبا، وهذا ما ترفضه هذه الأخيرة والتي لا تريد أن يكون هناك اتفاق بين واشنطن وموسكو في غيابها، بل ترغب أن تكون جزءًا من أي مفاوضات تقارب مع روسيا[2].
- من دون شك أن هذا الاتفاق الأمني سوف يساعد الاتحاد الأوروبي في مجال الإنفاقات المالية خاصة في ظل نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتولي "**دونالد ترامب**" الحكم والذي انتقد المساهمات المالية الكبيرة للولايات المتحدة في الحلف في **مارس 2016** بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي مطالبًا بضرورة إعادة التفاوض حول ذلك الأمر، إذ تتحمل الولايات المتحدة ما يقرب من ثلثي ميزانية الناتو، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي قد أدرك أنه يتعين التفاهم مع حلف الناتو بشأن مرحلة ما بعد ترامب.
- إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ذاته يواجه تحديًّا آخر وهو تحول دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى حلف الناتو في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق إلى داعم لسياسات الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**"، وهو الأمر الذي يزداد حدة في أعقاب ظهور توجه بفوز الأحزاب الاشتراكية في الانتخابات في بعض تلك الدول، الأمر الذي يعد تحديًا آخر للاتحاد الأوروبي يضاف إلى تحدي خروج بريطانيا من الاتحاد في أعقاب الاستفتاء الذي أجري في هذا الشأن [3].

من خلال ما تطرقنا إليه سابقاً نجد أنه رغم كل المحاولات التي قام بها الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء البريطاني والتي كانت كلها تهدف إلى خلق منظومة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة عن حلف الناتو،إلاّ أنّ هذا يبقى حلماً بعيد المنال وهذا راجع لانعدام القدرة الفعلية والتطبيقية الراجعة بالدرجة الأولى إلى قدرة الإنفاقات خاصة منها الأمنية العسكرية والتي تؤدي حتماً إلى جعل قراراته مجرد حبر على ورق. واكبر دليل على ذلك هو إلغاء انعقاد قمة "**مثلث فايمار**" التي كان مقرر انعقادها في باريس أوائل نوفمبر المقبل بسبب ظروف مالية.

إنّ كل المحاولات والمشاريع الأمنية الأوروبية الجديدة في الحقيقة ما هي إلاّ عملية مكملة لحلف الناتو لا منافسه له، وهذا من خلال تكاثف التماسك الأوروبي البريطاني خاصة في الجانب الأمني ما بعد الاستفتاء، خوفاً من روسيا التي تحاول أن تلعب على الطرفين الأوروبي والأمريكي.

---

[1] اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره**.

[2] محمد جاسم، **المرجع سبق ذكره**.

[3] اشرف محمد كشك، **المرجع سبق ذكره**.

من هنا تخرج الدراسة بنتيجة مفادها أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي لن يؤثر حالياً على المسألة الأمنية الأوروبية خاصة في ظل التحالفات الأوروبية البريطانية الجديدة والمكثفة في إطار حلف الناتو.

لكن مستقبلاً وبعد فوز "**ايمانويل ماكرون**" في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في **07 ماي 2017** والذي اعتبره العديد من المحللين السياسيين بالانتصار الثالث بعد النمسا وهولندا، وبالتالي فهو انتصار لأوروبا قوية وموحدة وذلك من خلال تفعيل المحور الفرنسي – الألماني بقوة للنهوض بالأمن الأوروبي والخروج من المظلة الأمريكية. خاصة وان الاتهامات الموجهة لحلف الناتو من طرف الرئيس الأمريكي "**دونالت ترامب**" ووصفه بأنه عفا عليه الزمن لفشله في احتواء التهديد الإرهابي في الدول الغربية، تُعتبر فرصة كبيرة جداً أمام المحور الألماني الفرنسي للخروج بالاتحاد الأوروبي من التبعية الأطلسية وتحقيق الاستقلالية الأمنية الأوروبية خارج حدود الناتو. لكن رغم ذلك وذاك تبقى المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني تتميز ببعض الغموض خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

خلاصة الفصل:

تميزت العلاقة الأوروبية – البريطانية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي، بحالة يمكن وصفها بـــ "**عدم الارتياح المتبادل**"، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد، ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا متحمسة يوماً لعملية التكامل والاندماج الأوربي خاصة وان انضمامها هذا الاتحاد كان أمراً محتماً عليها بعد الانهيارات التي عرفتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فلا طالما هدفت إلى عرقلة استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات وكانت دائماً تسير في الاتجاه المعاكس للاتحاد من خلال النظرة التشاؤمية التي تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء الاتحاد الأوروبي مُعتبرة نفسها ولاسيما المحافظين منها أنها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية متخذة في ذلك سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قُرباً من الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العلاقة المبنية على الشك وانعدام الثقة كانت احد الأسباب التي أدت إلى الانسحاب بالإضافة إلى عدة أساب اقتصادية وأخرى سياسية جعلتها تنسحب بعد 43 سنة من الاتحاد.

على اثر تداعيات الاستفتاء وخروج بريطانيا، بدأ الاتحاد الأوروبي بممثليه وقاداته ومؤسساته الإدلاء بمختلف التصريحات إلى جانب قيامهم بسلسلة لقاءات مكثفة للحفاظ علىوحدته وتجنب قيام دول أخرى بخطوات مماثلة. وقد سارعت فرنسا وألمانيا لقيادة حملة ترويج فكرة الجيش الأوروبي وطرحتا خطة لتعزيز الدفاع المشترك وذلك باتخاذ خطوات سريعة وفعّالة نحو إكمال ليس فقط الوحدة السياسية بل والعسكرية أيضًا للإتحاد الأوروبي ليصبح قادرًا على التدخل في الأزمات العالمية.

عارضت بريطانيا مرة أخرى مبادرة إحياء فكرة القيادة العسكرية المشتركة بين فرنسا وألمانيا، مُعتبرة في ذلك أنّ المجتمع الدولي ليس بحاجة إلى كيانات عسكرية جديدة.وطالبت من الاتحاد الأوروبي التعاون بشكل وثيق مع حلف شمال الأطلسي، لتجنب الازدواجية غير الضرورية، والعمل معاً على مواجهة التهديدات الجديدة. وذلك من خلال الاتفاقات الأمنية الجديدة مع التزامها بالاتفاقات والمشاريع الأمنية ما قبل الاستفتاء.

إضافة إلى التعزيز العسكري الذي أعلنه حلف شمال الأطلسي من خلال توقيع إعلان مشترك أوروبي– أطلسي حول مواجهة التهديدات، وتقاسم المهام في الرد على التحديات مثل الإرهاب والهجرة وكذلك تعزيز التعاون المدني والعسكري بين الطرفين.إلاّ أنّ هذا الأخير والذي مثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية لعشرات السنين تعرض لعدة انتقادات واتُّهم بأنه انه ليس مؤهلاً لمكافحة الإرهاب ويكلف الولايات المتحدة الكثير.

خاتمة:

جاءت تجربة الاتحاد الأوروبي منذ بدايتها الأولى نتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة بالدول الأوروبية، ويبدو من وجهة نظر بريطانيا أن هذا الأخير هو أسلوب قاري بحث يهدف إلى توحيد أوروبا إلاّ انه في الواقع لا يلقى إلاّ تأييداً ضعيفا في بريطانيا سواء من حزب العمال أو حزب المحافظين لكنه يُعتبر مشروعاً كفيلاً بأن يهيأ حلاً نظريا للعلل التي تشكو منها بريطانيا بقدر ما تشكو منها شعوب القارة الأوروبية.

لا طالما اعتبرت بريطانيا نفسها، ولاسيما المحافظين منها دولة أطلسية أكثر منها دولة أوروبية متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قرباً من الولايات المتحدة، رافضة بذلك أي موقف يهدف إلى توحيد الدفاع الأوروبي ودفعه إلى الأمام خارج حلف شمال الأطلسي. ومنه خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

أولاً/ التكامل الأوروبي نحو مسار الدفاع الأوروبي المشترك أثناء الحرب الباردة كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية وأول تلك الخطوات كانت منطلقاً نحو تأسيس حلف الشمال الأطلسي، وبذلك كان الأمن الأوروبي قد اتخذ منحنى كبير اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أدركت الدول الأوروبية عدم قدرتها على ضمان أمنها وأنها لا يمكنها أن تحفظ أمنها إلاّ تحت المظلة الأمريكية وبرعايتها.

ثانياً/ يعتبر التفاهم الألماني – الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الحرب الباردة، المحرك الأساسي الذي دفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة مروراً بالعديد من المحطات الهامة التي جعلت هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. وقد شكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا في النظام العالمي الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب الباردة، وراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأميركية ونظام الأحادية القطبية.

ثالثاً/ أصبح الاتحاد الأوروبي نتيجة استحداثه صيغة جديدة للأمن الأوروبي على مفترق الطرق إمّا البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية التي أوكلت لها مهمة الدفاع عن أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي كما كان إبان مرحلة الحرب الباردة، أو الاستقلال عن الولايات المتحدة وانتهاج سياسة أمنية ودفاعية أوروبية موحدة وتحمل أعباء ذلك الاستقلال. في هذه المرحلة بالذات بدأت الانقسامات داخل هذا الأخير واستند الموقف الأوروبي من مسالة الأمن على اتجاهين متعارضين: اتجاه استقلالي يرى ضرورة أن يكون لأوروبا سياسة مستقلة بمعزل عن الناتو، واتجاه أطلسي يرى أن تطوير سياسة دفاعية لأوروبا يجب أن يكون ضمن الحلف الأطلسي ومثّل هذا الاتجاه بريطانيا.

رابعاً/ عقدت الدول الأوروبية العديد من المؤتمرات والمعاهدات في إطار إستراتيجية أمنية أوروبية مستقلة كما عملت على تطوير سياستها العسكرية سواء في مجال التعاون بين الجيوش أو في مجال التسليح إلاّ انه صعيد مؤشرات الإنفاق العسكري في أوروبا ضعيف بالمقارنة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنه ليس بمقدور القوات المسلحة لدول الاتحاد الأوروبي، مع استثناءات قليلة، تنفيذ مهام تطرحها الحكومات. ولا يوجد –والحالة هذه– ما يمهد لإنشاء جيش أوروبي موحد.

خامساً/ أطلقت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة الدعوى لتوسيع حلف الناتو، خلافاً لاعتقاد الكثير من أن مهمة الحلف قد انتهت. لكن في الحقيقة هناك أسباب كثيرة وراء هذه الدعوة لاستمرار وتوسيع الحلف، ولعل من أهم تلك الأسباب خروج الأوروبيون من الحرب الباردة وهم في كامل قوتهم الاقتصادية لكنهم بحاجة إلى إستراتيجية لإحداث تعديلات جوهرية في ميزان الدفاع الأوروبي، إضافة إلى الرغبة في احتواء النفوذ الألماني لاسيما مع القلق الأوروبي الذي يرى ألمانيا باقتصادها وصناعتها المتعددة قادرة على فرض هيمنتها على أوروبا في اتخاذ قادتها قرار بتحويلها إلى قوة عسكرية. خاصة أنها كانت مصدراً لحربين عالميتين. وهكذا سيكون حلف الناتو كابحاً لألمانيا ومقيداً لحركتها ومانعاً أن تبني لنفسها تطلعات تستهدف الهيمنة على القارة الأوروبية.

سادساً/ شكلت العلاقات الأطلسية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي.

ومع ذلك غالبا ما يكونان على طرفي نقيض، حيث كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أوروبا لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي، في حين كانت الشكوى التي يرددها غالبا الأوروبيون أن أمريكا تبالغ في التصرف بمفردها. على أساس أنّ رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة، فأوروبا ترجح دائما إلى كافة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلا عن الوسائل العسكرية، بينما ترى الولايات المتحدة أنّ إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها، إضافة إلى قضية بقاء الحلف الأطلسي كأداة للنفوذ الأمريكي في أوروبا.

سابعاً/ يُعاني الاتحاد الأوروبي من عدة معيقات سياسة أمنية، والتي أدت إلى انقسامات وخلافات أوروبية سواء حول المسائل الدولية (موقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق) أو محدودية الأمن الأوروبي والخلاف حول المسائل الجهوية (قضية كوسفو)، إضافة إلى مسألة انضمام تركيا والكثير من المسائل والقضايا التي تجعل الاتحاد الأوروبي يقف على اتجاهين لا على اتجاه واحد.

كل هذا كان برعاية أمريكية سعت وتسعى دائماً على إثبات فشل سياسة أوروبا والأوروبيين في حل مشاكلهم الداخلية بمفردهم واثبات عدم استغنائهم عن الدور الأمريكي في ميدان الدفاع، وتأكيد الدور القيادي لها في القضايا العسكرية والأمنية. ما يجعل الاتحاد الأوروبي غير قادر للمنافسة على القيادة العالمية.

ثامناً/ كان دخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي أمراً محتماً عليها نتيجة الانهيارات التي عرفتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت لها منذ البدايات الأولى لمشروع الاتحاد الأوروبي نظرة تشاؤمية، تنطلق من الشك في نجاعة وأهمية بناء هذا الأخير، وترجع نظرتها التشاؤمية هذه من إمكانية فقدانها لكل امتيازاتها الاقتصادية، قيمتها الديمقراطية، المساس بسيادتها الوطنية وخاصة فقدنها لـــ هويتها البريطانية.

تاسعاً/ تتمتع بريطانيا بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا كما يحتل الجيش البريطاني المرتبة الرابعة عالمياً والذي يُعتبر أحد أقوى الجيوش وأجودها في العالم، ليس فقط بسبب أفضلية الكمّية، التكنولوجية أو المهنية، وإنّما بسبب التجربة التي تراكمت على مدى سنوات طويلة، حروب لا تُعدّ ولا تُحصى على الجبهات في جميع أنحاء العالم. كما تحتل المرتبة الخامسة عالميا في مجال الإنفاق العسكري والمرتبة الثانية في حلف الناتو.

عاشراً/ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان لعدة أسباب الاقتصادية منها السياسية والأمنية إضافة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي لم يُفلح في الحفاظ على جوهر الديمقراطية التي كان ينادي بها، فالتشريعات والقوانين التي وضعها تقوض السيادة الوطنية كونه لا يتمتع بالديمقراطية في اتخاذ القرار، وتضع قيوداً قانونية تُسيطر فيها السلطة القضائية وخاصة فيما يخص حقوق الإنسان. هذا ما جعل الديمقراطية البريطانية تتعدى الديمقراطية الأوروبية التي أصبحت شبه منعدمة وهي من ابرز الأسباب التي أدت بـــ بريطانيا إلى خروجها من الاتحاد بعد 43 سنة من الانضمام.

حادي عشر/ دفع الخروج البريطاني كلا من القوتين فرنسا وألمانيا الأبرز في الإتحاد اقتصادياً وعسكريًا إلى المزيد من التعاضد ووضع خطة لتعويض فقدان النفوذ البريطاني، وخاصة على الصعيد العسكري والسياسي، خاصة وأنّ بريطانيا كانت تعارض بقوة وضع سياسة دفاعية أوروبية مشتركة، وبالتالي فان حدة الخلافات في الرؤى داخل الاتحاد ربما تتقلص هذا ما سيفتح الفرصة الآن أمام هاتين القوتين لتحويل الإتحاد إلى قوة دولية فاعلة قادرة على التدخل العسكري في الجوار الإقليمي دون الاعتماد على حلف الناتو أو الشريك الأمريكي.

ثاني عشر/ هناك نوع من التناقض والذي يمس الطرفين: الأول فيما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي ما بين العمل من اجل بلورة سياسة أمنية مشتركة مستقلة عن الناتو ومحاولة تكوين جيش أوروبي يتكامل مع حلف الناتو ولا ينافسه، وذلك من خلال التقارب والاتفاقات الأوروبية الأطلسية خاصة فيما ترمي إليه المملكة المتحدة من خلال تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الثاني هو استمرار بريطانيا في معارضة أي فكرة لتكوين جيش أوروبي أو مقرات لجيش أوروبي خارج حلف الناتو، وكل ما يهمها هو عدم حدوث ازدواجية بين عمل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وذلك في إطار عقدها لاتفاقياتها أمنية جديدة مع ضمان التزامها بالمشاريع والاتفاقيات الأمنية السابقة ودائماً في إطار حلف الناتو.

هذا التناقض لا يفسر إلاّ من خلال المصالح المتبادلة بين الطرفين، حتى وان خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يعتبرها هذا الأخير عدوة له، نفس الشيء بالنسبة لبريطانيا التي تبنت الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يمكنها أن تعتبره عدواً لها، في العلاقات الدولية لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة.

ثالث عشر/ حالياً لا يؤثر الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التحالفات الأوروبية البريطانية الجديدة والمكثفة في إطار حلف الناتو.

لكن مستقبلاً وبعد فوز "**ايمانويل ماكرون**" في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في **07 ماي 2017** والذي اعتبره العديد من المحللين السياسيين بالانتصار الثالث بعد النمسا وهولندا وبالتالي فهو انتصار لأوروبا قوية وموحدة. ربما هنا ستتضح الرؤية أكثر خاصة وأنّ هذا الأخير يسعى للحفاظ على المشروع الأوروبي والوحدة الأوروبية القائمة على الوحدة، المساوات والأخوة وذلك من خلال تفعيل المحور الفرنسي – الألماني بقوة للنهوض بالأمن الأوروبي والخروج من المظلة الأمريكية. خاصة وان الاتهامات الموجهة لحلف الناتو من طرف الرئيس الأمريكي "**دونالت ترامب**" ووصفه بأنه عفا عليه الزمن لفشله في احتواء التهديد الإرهابي في الدول الغربية، تعتبر فرصة كبيرة جداً أمام المحور الألماني الفرنسي للخروج بالاتحاد الأوروبي من التبعية الأطلسية وتحقيق الاستقلالية الأمنية الأوروبية خارج حدود الناتو.

لكن من يدري..؟ قد تتصاعد الأصوات الشعبية الأوروبية ذات النزعة والهوية الضيقة من جديد وتطالب مرة أخرى بالخروج من الاتحاد الأوروبي. على هذا الأساس تبقى المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا تتميز بنوع من الغموض والضبابية .

رابع عشر/ وضع قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مستقبل نظريات التكامل والاندماج موضع تساءل، إذ كان الاتحاد الأوروبي يُوصف حتى وقت قريب بالأكثر نجاحاً في العالم وذلك ببلوغ عملية التكامل الاقتصادي عنده مرحلة متقدمة ومتطورة جداً ساهمت في وصوله إلى الوحدة الاقتصادية، ومن ثم دخوله في مرحلة الوحدة السياسية التي تعتبر الضامن الحقيقي لهذا التكامل، هذه الوحدة الاقتصادية التي يمكنها أن تتراجع أو تنهار من الأساس، إذا لم تتحقق الوحدة السياسية.

إنّ الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي جعل الكثير يشك في نجاعة هذه النظريات ويتساءل حول مصيرها خاصة وان "**عامل الانسحاب**" هو عرقلة للتكامل. هذه الشكوك والتساؤلات التي تراود الكثير من الباحثين تنطلق من مصطلح التكامل بالدرجة الأولى لتشمل فيما بعد نظريات التكامل والاندماج وذلك من خلال ما يلي:

_ انطلاقاً من مصطلح التكامل في حد ذاته والذي يتقارب فيه تعريف "**ارنست هاس**" مع تعريف"**ليون ليندبرغ**" للتكامل إذ يعتبره "**العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة**".

هذا ما يفتقده النموذج الأوروبي عند اتخاذ قراراته سواء في القضايا الإقليمية **(قضية كوسوفو/ قضية وضع الدستورالأوروبي/موقف الدول الأوروبية من تبعيته الأطلسية)** أو القضايا الدولية **(قضية العراق/ قضية الشرق الأوسط).**

_ الشروط:

أ_ المصلحة المشتركة منعدمة في الاتحاد الأوروبي وهناك صعوبة في تحديدها وهذا ما أشار إليه "**زبيغنيو بريجنسكي**" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "**إنّ غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي**". هناك اختلاف وتباين في المصالح، وهذا ما يتبين مع بريطانيا التي تعمل على تحقيق مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصلحتها الذاتية حفاظاً على مكانتها المميزة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة وبمكانتها العالمية من جهة أخرى مستخدمة في ذلك علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب_ أهمية التكامل في حد ذاته منعدمة في الاتحاد الأوروبي فمنها من تسعى إلى تحقيق الدور الإقليمي ومنها من تسعى إلى تحقيق الدور العالمي وليس تحقيق التكامل بمعناه الحقيقي.

_ فيما نظريات التكامل والاندماج التي تتمثل عموماً في المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية .

أ_المدرسة الدستورية:

الاتحاد الأوروبي لم يصل بعد درجة الدولة الفيدرالية التي تتحقق فيها ذوبان الشخصية الدولية للدول الموجودة داخل الاتحاد والتي تسمح بتشكيل سلطة مركزية تفرض سلطتها على وحداتها، حسب ما قال "**امتاي ايتزيوني**" "**إنّ تنازل الدول على جزء من سيادتها يساعد على عملية التكامل**".التنازل الذي نلاحظه في الاتحاد الأوروبي كان إلاّ في بعض المجالات فقط هذا ما أدّى إلى الاختلاف في كثير من القضايا وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق "**دونالد رامسفيلد**": "**إنّ أوروبا لا تمثل كياناً واحداً، وإنما مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة الحجم، عجزت خلال عقود من الزمن عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة.... انه ليس من السهل التعامل مع هذا الكيان، الذي ليس هو بدولة، بل مجموعة من الدول تعمل معاً**".

ب_ المدرسة الوظيفـــية: التي من اهم مرتكزاتها

_ رضا الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية.

تقريبا كل التكتلات الموجودة في العالم بما فيهم الاتحاد الأوروبي جاءت عبر قرارات فوقية وليس عبر قرارات شعبية، بمعنى انه لا توجد هناك رغبة فعلية للشعوب، حيث تُعتبر معاهدة ماستريخت اكبر دليل على ذلك والتي كانت عبر قرارات فوقية حكومية وليس عبر إرادة شعبية.

"**عنصر رضا الشعوب**" في الاتحاد الأوروبي غير متوفر وهذا نلتمسه من خلال الطلبات الشعبوية المتزايدة للعديد من الدول الأوروبية للخروج من الاتحاد الأوروبي بدءً ببريطانيا التي أعلنت خروجها في **23 جوان** الماضي، هذا الخروج الذي عبّر عن غضب البريطانيين من حكوماتهم المتعاقبة وسياساتهم التي همشت لسنوات سكان المناطق الفقيرة، مروراً بفرنسا و"**حزب البديل**" لألمانيا و غيره من الأحزاب الأوروبية التي بدأت تتعالى فيها أصوات النزعة والهوية الضيقة التي لا تتحقق إلاّ بالابتعاد عن الاتحاد الأوروبي.

ت_ <u>المدرسة الوظيفية الجديدة</u>: من أهم مرتكزاتها

_ ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.

يُعتبر "**عنصر الديمقراطية**" من أهم الأسباب التي أدّت إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مُعتبرة في ذلك أنّ ديمقراطيتها تعدت سقف الديمقراطية الأوروبية، حيث تعتبر الممارسات الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي التي تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تعمل على تقويض وهدم الحريات التي تتغنى بها الديمقراطية الأوروبية كأكبر دليل على ذلك، هذا الدليل يُبين لنا مدى البعد الأوروبي عن المبادئ الديمقراطية، ومنه فان أوروبا تتجه نحو التطرف والابتعاد عن الديمقراطية شيئًا فشيئاً، وباتت سيادة أوروبا للعالم بديمقراطيتها مشكوك فيها.

_ استخدام "**ارنست هاس**""**Ernest Haas**" مصطلح "**الانتشار spillover**" والذي يعني أن تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

"**هاس**" تعامل مع مصطلح "**الانتشار spillover**" فقط في الجانب الايجابي من خلال (تحقيق المنافع في قطاع معين من طرف المنظمات فوق القومية يدفع إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى)، هو لم يتعامل مع هذا المصطلح في جانبه السلبي من خلال (خروج أي دولة خاصة إذا كانت دولة قوية من الاتحاد يؤدي إلى انتشار الطلب لدى الدول الأخرى) وهذا ما بات تطالب به اليوم فرنسا، هولندا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي.

_استخدم "**كارل دويتش Karl Deutsch**" مصطلح "**الجماعة الامنية**" والذي عرفها بأنها: "**مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن " التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من " الشعور بالجماعة " اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات " التغيير السلمي**".

هذا ما يفتقده الاتحاد الأوروبي من غياب كلي للشعور بالجماعة فما زالت دوله لم تصل بعد إلى كيان موحد بالفعل، بل إنّ ما يوجد هو مجموعة دول منفردة، تتنوع بشدة في كثير من الأمور وتختلف وتتباين مصالحها ونظراتها إلى الأمور، وبالتالي تجد صعوبة في تبني سياسة خارجية مؤثرة وموحدة. وهو ما عبر عنه "**هينري كيسنجر**": " **في كل مرة نسمع حديثاً عن أوروبا، أتساءل مع من أتكلم؟ في إشارة إلى أنّ أوروبا هي أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض حناجر قادة أوروبا، المتحمسين لتحقيق حلم أوروبا العظمى ولكنها في الواقع لا وجود لها**".

ث_ الليبرالية المؤسساتية:

_ تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، و من خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها.

تتعامل الدول مع الأزمات الدولية حسب مصالحها الخاصة وليس حسب مصلحة الدولة المتعامل معها، ونحن نعلم انه في العلاقات الدولية لا توجد هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة. حتى وان كانت اللبرالية المؤسساتية التي تهدف إلى الاعتماد المتبادل ونشر السلام في العالم إلاّ انه تبقى دائما المصلحة الشخصية للدول تتعدى المصلحة العامة من خلال الاحتفاظ ولو بجزء صغير من أنانية الدول.

ومن أهم أسس هذه النظرية **العملية (process)** التي تعتبر ان التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة لهذه النظرية. وبالتالي فهي بالغت في استشرافاتها المستقبلية من خلال اعتبارها أنّ التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد ووضعت الاتحاد الأوروبي كحالة لإثبات هذا التصور، صحيح أنّ عملية التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بلغت مرحلة متقدمة ومتطورة جداً محققة الوحدة الاقتصادية التي

حققت بدورها الوحدة السياسية، لكن ماذا بعد؟.. فبعد 43 سنة من التكامل انسحبت بريطانيا من الاتحاد، وأنّ عامل الانسحاب حسب "**ايتزيوني**" هو معرقل للتكتلات حيث كلما كان هناك انسحاب كلما عرقل هذا العملية التكاملية.

نحن ليس بصدد التشكيك في فعالية نظرية التكامل والاندماج التي أصبحت على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل العلاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتزايد اهتمام صناع القرار والمنظرين في العلاقات الدولية بإبداع طرق جديدة بديلة عن أداه الحرب في إقامة السلم الدولي، لكن حاولنا فقط أن نضع بعض المبادئ والتي ذكرناها من خلال هذا الاستنتاج أمام الواقع الأوروبي المعاش لكي نُبين أنها لا تتماشى والحقيقة التكاملية الأوروبية.

إنّ دراسة الاتحاد الأوروبي على أساس انه اكبر تجربة تكاملية ناجحة في العالم كونه القاعدة الأساسية التي انطلقت منه مختلف هذه النظريات والتي انطلقت منها مختلف التكتلات الإقليمية لم يُطبق في مساره التكاملي العديد من المبادئ وهذا راجع لطبيعة الدول في حد ذاتها.

الإجابة على السؤال الذي طرحه "**باري بوزان**" عندما تحدث على "**مركب الأمن الإقليمي المركزي**" احد نماذج "**مركب الأمن الإقليمي**" موضحاً أنّ هذا النموذج يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي ويكون أكثر اندماجاً مثل الاتحاد الأوروبي الذي اعتبره "**بوزان**" الأكثر تمثيلاً لهذا النموذج يُعتبر اكبر مثال على ذلك.حيث تساءل "**باري بوزان**" هل يمكن أن يتحول "**مركب الأمن الإقليمي المركزي**" إلى قوة عظمى كما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية، والايطالية، فهل تتكرر مع الاتحاد الأوروبي...؟.

إنّ الإجابة عن هذا السؤال واضحة من خلال دراسة الاتحاد الأوروبي من الداخل لا من الخارج، الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تحقيق القوة التجميعية ولا يهدف إلى تحقيق القوة التعاضدية من شاكلة **1+1=3 (ذوبان الهوية)** التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيقها. والدليل على ذلك هو الانسحاب البريطاني، وبالتالي فان الاتحاد الأوروبي يبقى مجرد قوة صاعدة فقط واليوم هو مجهول المصير.

من خلال ما درسنا وحسب رأينا المتواضع، انه مهما وصلت التجارب التكاملية إلى أقصى درجة من الاندماج ومهما تحققت جميع الشروط، تبقى أنانية الدول وطُغيان المصلحة الشخصية هي المحرك الأساسي في العلاقات الدولية. كلنا يعلم أنّ سلوكات الدول هي من سلوكات الأفراد والإنسان كما عبر عنه "**طوماس هوبز**" شرير بطبعه، يغلب عليه الطابع الأناني والمصلحي.هذا ما يجعل نظريات التكامل

والاندماج محدودة في تفسير الواقع وموضع تساءل، ومنه فهي بحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من مبادئها.

قائمة المراجع:

أولاً/المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1_ البلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت: عالم المعرفة للنشر، ع 157، 2000.

2_ بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س ن.

3_ بيليس جون وستيف، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004.

4_ دريفوس فرانسوا جورج، ماركس رولان، بزدافون ريمون ، **أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا** ، بيروت – باريس: منشورات عويدات ، ط 1، 1995.

5_ السيد حسين عدنان، **قضايا دولية التوسع الأطلسي**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2009.

6_ شبيب نبيل، **حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي**، مركز الجزيرة للدراسات، د ط، 2009.

7_ شيبي الخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991_2008**، مصر: المكتبة المصرية للنشر، ط1، 2010.

9_ طران خضر عباس، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010.

10_ عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2005.

11_ غريفيش مارتن واوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2002.

12_ غنيمي الشيخ رأفت، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**، د.م.ن: الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية للنشر، ط1، 2006.

13_ كردي محمد دحام، **مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013.

14_ لوران اريك، **حرب كوسفو الملف السري**، تر الاوديسية للثقافة والإعلام، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط1، 1999.

15_ المبيضين مخلد عبيد، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

16_ مِراد محمد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة الاقتصاد –الايدولوجيا–الأزمات**، د.م.ن: دار المنهل اللبناني للنشر، ط1، 2010.

17_ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، الدوحة، 2016.

18_ مصباح عامر، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2012.

19_ نصار ممدوح، وهبان احمد، **التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815_1991**، د ط، د س ن.

20_ هلال علي الدين و مطر جميل، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، لبنان: مركز الدراسات للوحدة العربية، د ط، د س ن.

الكتب المترجمة:

1_ اندريه بريغو ودومينيك دافيد، **الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود**، تر احمد عبد الكريم، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1974.

2_ بيير بياريس، **القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكياً**، تر مدني قصري، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

3_ جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا**، تر خالد علي، مصر: هنداوي للنشر، ط1، 2015.

4_ زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر عمر الأيوبي ، بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، د ط، 2004.

5_ ك.م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب الثانية**، تر حسين القباني، د.م.ن: الدار القومية للطباعة والنشر، د ط، 1965.

6_ ماتياس ماتهيجر، **أوروبا بعد البريكسيت: اتحاد اقل كمالاً**، ترجمة عادل زقاع، 2017.

II. المجلات والدوريات:

1_ احمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ع 81، 2009.

2_ **بريطانيا تستهدف "داعش"في سوريا بصواريخ بريمستون**، الصباح، ع. 3582، 12 جانفي 2016.

3_ توفيق صالح علي الحفار، **الاتحاد الأوروبي نموذجاً للتجارب التكاملية المتعثرة في العالم**، مجلة المختار لعلوم الاقتصادية، م 2 ، ع 4، 2015.

4_ حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 27، ع 3، 2011.

5_ **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يغير التزاماتها في الناتو**"، الشرق الأوسط،ع 13738، 09 جويلية 2016.

6_ ستار جبار الجابري، **موقف دول الاتحاد الأوروبي اتجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق**، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع 36.

7_ سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياتُه وصيغتُه وتهديداتُه (دراسة نظيرة في المفاهيم والأطر)**، المجلة العربية للعلوم السياسية،ع 19، 2008.

8_ طالب حسين حافظ، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، دراسات دولية، ع46.

9_ كريستوفر بينت، **حلف الناتو واستخدام القوة**، مجلة حلف الناتو، 2007.

10_ مجدان محمد، **تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً**، مجلة الفكر، ع11.

11_ محمد حسون، **إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 24، ع 1، 2008.

12_ محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات**، مجلة المستقبل العربي،ع 431، جانفي 2015. .

13_ مصطفى علوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، ع 4، 2005.

14_ مؤيد محمود حمد، **سياسة الأحلاف الغربية وانعكاسها على الوطن العربي 1945_1958**، مجلة سر من راى، م6، ع 22، 2010.

15_ نافع ايوب لبس، **حلف أطلسي تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقه المستقبلة**، مجلة الفكر السياسي، ع 19، 2000.

16_ نوار محمد ربيع الخيري، **السياسة الدفاعية والعسكرية والأوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل**، المجلة السياسية والدولية، ع 10، 2008.

III. الموسوعات:

1_ ج. آ. س غرنفيل، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، تر علي مقلد ، د.م.ن: الدار العربية للموسوعات، م1، 2012.

2_ فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ج 1، 2003.

الرسائل الجامعية:

1_ عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – شوق وجنوب آسيا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية تخصص : علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2012_2013.

2_ لبنة جديد، **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، ماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين ، 2004.

IV. الملتقيات:

1_ مراد شحماط، **الأمن الإقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، الملتقى الدولي الأول : التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا – بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار**، جامعة 20 اوت 1955 _ سكيكدة قسم العلوم السياسية، 2015.

V. المواقع الالكترونية:

1_ محمد أسامة عبد العزيز، "**الاتحاد الأوروبي وسياسته الدفاعية**"، موقع: http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/2/19/Opin8.htm، 2017/04/10.

2_ الملازم الأول، باسل الحجار، "**العلاقات الألمانية الفرنسية ما بعد الحرب الباردة**"، الموقع: https://www.lebarmy.gov، 2017/03/17.

3_ عبد الجليل زيد المرهون، "**الإنفاق العسكري العالمي**"، موقع: www.aljazeera.net/knowledgegade/opinions/2012/2/1/الانفاق_العسكري_العالمي، 2017/02/20.

4_ ميادة أبو طالب، "**بالأسماء والأرقام ..اكبر 10 شركات لتجارة الأسلحة وأجهزة التجسس في العالم**"، موقع: www.elmogaz.com/node/293606، 2017/04/28.

5_ شيرين مشنتف، "**تقرير حول صارخ بريمستون الذي تمتلكه بريطانيا والسعودية، الأمن والدفاع العربي**"، موقع: ، sdarabia.com/ ?p= 34263، 2017/04/28.

6_ عامر دكة، "**الجيوش الأقوى في العالم**"، موقع:
الجيوش-الاقوى-في-العالم/www.al.masdar.net ، 2017/04/28.
7- "**تعرف إلى حجم إنفاق الدول في حلف الأطلسي**"، موقع:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/27، 2017/04/29.
8_ حامد عبد الحسين الجبوري، "**تاثير خروج بريطانيا من الاتحاد على الاقتصاد الاوروبي**"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية/ 2004-2016، موقع:
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6868، 2017/04/17.
9_ شريف مازن، "**الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقات الأمريكية البريطانية**"، موقع www.feker_online.com، 2017/04/15.
10_ مجد الشاذلي، "**أين تقع القواعد العسكرية البريطانية حول العالم؟**"، موقع:
http://www.alhayat.com/Articles/11931946 ، 2017/04/29،
10_ **خفض عدد الجيش البريطاني 20%**"، موقع:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2012/7/6، 2017/04/29.
11_ هارولد جيمس،"**ماذا يحدث في أوروبا ؟ !سلسلة مقالات تحلل أزمة الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء: ثورة الخروج البريطاني**"، موقع: https://www.project-syndicate.org، 2017/05/09.
12_ احمد ناصر، "**حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأكملها**"، موقع:
www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post-12438-b-، 2017/05/09.
13_ إيمان عنان، "**تداعيات صعود اليمين المتطرف في أوروبا**"، **مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية**"، موقع:
pss.elbadil.com/2016/12/19/تداعيات-صعود-اليمين-المتطرف- في- أوروبا/، 2017/05/11.
14_ مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، "**انتخابات 2015: دفيد كاميرون بين التحديات الداخلية والخارجية**"، موقع: http//rawabetcentre.com/archives/6886، 2017/03/30.
15_ إبراهيم جابر ثري، "**الديمقراطية الأوروبية مصدر التطرف ،مركز نماء للبحوث والدراسات**"، موقع:
http://www.nama-centre.com/ArchiveteDetails.aspx ?ID=405، 2017/03/31.
16_ هيومن رايت واتش، "**التقرير العالمي 2016: الاتحاد الأوروبي أحداث 2015**"، موقع:
http ://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285180 ، 2017/03/31.
17_ احمد إمام، "**قانون "مكافحة الإرهاب في فرنسا ... 14 تعديلاً في تسع سنوات**"، موقع:
http://www.elwatannews.com/news/details/766745، (2017/05/11).

18_ فهد عامر الأحمدي، "**إمبراطورية اليورو**"، موقع: http://www.alriyadh.com/29907، (2017/05/12).

19_ سليم الحكيمي، "**خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الدراسات والآثار الإستراتيجية لسنة 2020**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، موقع: خروج-بريطانيا-من-الاتحاد-الأوروبي-ال http://www.csds-ventre.com/، 2017/04/01.

20_ محمحد غسان الشيبوط، "**الأسباب السياسية والاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، المركز العربي الديمقراطي، موقع: http://democradicac.de/?p=33949، 2017/04/01.

21_ رولان مرعب، "**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها**"، الدفاع الوطني اللبناني، موقع:
تداعيات-الهجرة-غير-الشرعية-على-اوروبا-وابعادها/http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، 2017/04/03.

22_ آسية بن بوعزيز، "**سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، موقع: سياسة-الاتحاد-الأوروبي- في-مواجهة-الهwww.revue.dirassat.org/، 2017/05/12.

23_ نوران شريف مراد، "**الخروج الغامض : مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي**"، موقع: rawabetcentre.com/archives/28870، 2017/04/17.

24_ سكاي نيوز، شنطال، "**الاستفتاء البريطاني...الأرقام والمعطيات**"، 2016/06/24، ، موقع: http://www.skynewsarabia.com.

25_ بهاء محمود، "**التداعيات الداخلية للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، موقع:
التداعيات-الداخلية-للخروج-من-الاتحاد-الاوروبي/Democracy.ahram.org.eg/News/12554، 2017/04/05.

26_ فرانس 24، "**بريطانيا: رئيس الوزراء ديفيد كاميرون يعلن نيته الاستقالة**"، موقع: http://www.france24.com/ar/20160624، 2017/03/15.

27_ يورونيوز، "**ديفيد كاميرون يتمنى النجاح لخليفته تيريزا ماي**"، 2016/06/13، موقع: http://arabic.euronews.com/2016/07/13/cameron-s-last-words-as-prime-minister.

28_ مروان قبلان، "**ألمانيا وقوة الاتحاد الأوروبي**"، مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، موقع: Rawabetcentre.com/archive/29210، 2017/04/06.

29_ كريستيان سيانس مونيتور،" **أوروبا تعول على مركزها الرصين**"، موقع:
أوروبا-تعول-على-مركزها الرصين-http://www.adoustour.com/articles/26000،
.2017/04/08

30_ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
Rawabetcentre.com/archives/29261، 2017/04/08.

31_ فرانس 24، "**ألمانيا خصصت 22 مليار يورو لشؤون اللاجئين لعام 2016 وعوضتها الأرباح الموازنة**"، موقع: http://www.france24.com/ar/20170207.

32_ راشد عيسى، "**بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: هل تشهد فرنسا استفتاءاً مماثلا؟**"، موقع: www.alquds.co.uk/ ?p=556241، 2017/04/07.

33_ واشنطن-إرم نيوز، "**ماذا قال اوباما وترامب وكلينتون عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، 2016/06/24، موقع: http://www.eremnews.com/news/world/513141.

34_ فرانس 24، **ترامب يرى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي** "أمرًا رائعاً"، موقع:
http://www.france24.com/ar/20160624.

35_ عبد النور عنتر، "**ترامب وأوروبا فرصة للانعتاق الاستراتيجي**"، موقع:
ترامب-واوباما—فرصة-للانعتاق-
الاستراتيجي https://wwwalaraby.co.uk/opinion/2017/01/27/1، 2017/04/08.

36_ محمود علي، "**لماذا تسعى واشنطن لإبقاء لندن داخل الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
لماذا-تسعى-واشنطن-لإبقاء-لندن-داخل-الاتحاد-الأوروبي/albadil.com/2016.04.21،
.2017/04/07

37_ بثينة شتيوي، "**لماذا تخشى الولايات المتحدة الأمريكية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
https://www.sasapost.com/britain-out-of-the-european-union/، 2017/04/08.

38_ مروان قبلان،"**ألمانيا وقوة الاتحاد الأوروبي**"، مركز الروابط والدراسات الإستراتيجية، موقع:
Rawabetcentre.com/archive/29210.، 2017/04/06.

39_ إميل أمين، "**ألمانيا وفرنسا...أوروبا الجديدة، وملامح "الدولة السوبر**"، موقع:
ألمانيا-وفرنسا—أوروبا-الجديدة-وملامحwww.jawlany.com، 2017/04/08.

40_ محمد خلف، "**مساع فرنسية–ألمانية لإنشاء "جيش أوروبي"....ومخاوف بريطانيا على "الناتو"**، موقع:
مساع–فرنسية–المانية–لانشاء–جيش–اوروبي–ومخاوف–بريطانيا–على
الناتو/www.alhayat.com/articles/19167321، 2017/04/07.

41_ مازن حسان، "**تضامن ألماني فرنسي لتحويل الاتحاد الأوروبي لقوة عسكرية**"، موقع:
تحقيقات–وتقارير–خارجية–تضامن–امانى–فرنسى–لتحويل–الاتحاد–الاوروبى–لقوة–
عسكري/www.ahram.org.eg/News/19194/115/535074، 2017/04/12.

42_ اندريا شلال،" **ألمانيا وبولندا وفرنسا تحيي مجموعة فايمار لتعزيز الثقة في الاتحاد الأوروبي**"، موقع:
Ara.reuters.com/articls/world News/idARAKCN1130VS، 2017/04/11.

43_ حنين الشريف، "**أزمة فرنسية – بولندي وراء إلغاء قمة "مثلث فايمار" الأوروبية**"، موقع:
www.elbalad.news/2465950، 2017/04/11.

44_ هشام عبد الخالق، "**القصة كاملة "الجيش الأوروبي" الذي اعترضت عليه بريطانيا**"، موقع:
الاتحاد–الأوروبي–جيش–الاتحاد–الأوروبي–رئيس–الدبلوماسية–الأوروبية
www.tahrirnews.com/post/printing/50465، 2017/04/13.

45_ شادي عكوم، "**الصناعات العسكرية الألمانية تنتعش...والسوق العربي البديل عن أوروبا**"، موقع:
الصناعات–العسكرية–الالمانية–ستنعش–والسوق–العربي–بديل–عن–
اوروبا/www.alaraby.co.uk/politics/2016/08/10، 2017/04/13.

46_ فرانس 24، "**قمة لقادة دول جنوب الاتحاد الأوروبي بهدف مواجهة تحديات بريكسيت وترامب**"، موقع:
جنوب–اتحاد–اوروبا–قمةلشبونة–تحديات–البريكسيت
ترامب/www.france24.com/ar/2017/01/28، 2017/04/24.

47_ منه حسام، "**هل شرع الاتحاد الأوروبي في تشكيل جيشه؟**"، موقع:
دولي–هل–شرع–الاتحاد–الأوروبي–في–تشكيل–جيشه–/aa.com.tr/ar/768003، 2017/04/13.

48_ محمد رمضان، " **بريطانيا وألمانيا تتفقان على تعزيز التعاون العسكري** "، موقع:
www.alborsanews.com/21/03/2017/997485، 2017/04/13.

49_ عماد الدين سعد، "**العموم البريطاني يوافق على إنشاء حلف دفاعي مع ألمانيا وفرنسا**"، موقع:
http://www.eremnews.com/news/world/796278، 2017/05/01.

50_ ملكوم تشالمرز، "**السياسة الخارجية والأمنية للملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، موقع: http://www.bayancenter.org/2017/01/2998، 2017/05/15.

51_ محمد جاسم ، "**عهد ترامب ومستقبل دول الاتحاد الأوروبي داخل الناتو !**"، موقع: newsabah.com/newspaper/115987، 2017/0/15.

52_ اشرف محمد كشك، "**الاتفاق الأمني بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي: المضامين والدلالات الإستراتيجية**"، موقع: http://www.akhbar-alkhaleej.com/14167/article/56391.html، 2017/05/15.

53_ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،" **احتمالات مؤجلة: مستقبل الدور الأمني البريطاني في المنطقة بعد خروج الاتحاد الأوروبي**"، **المرجع سبق ذكره.**

54_ مارك ايربان، "**هل ستصبح بريطانيا أكثر أمنا بخروجها من الاتحاد الأوروبي؟**"، موقع: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/04/160425_brexit_referendum_security_feature، 2017/05/15.

55_ "**دونالد ترامب ينتقد حلف شمال الأطلسي ويدعو إلى تغييره**"، موقع: دونالد-ترامب-ينتقدحلف-شمال-الأطلسي-و-يدعو-إلى-تغيره /http://www.dw.com/ar، (2017/05/02).

56_ هاوراد لا فرانشي، "**التغيير الكبير في سياسة ترامب الخارجية روابط مفككة مع أوروبا، ترجمة سامر الخير**"، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، موقع: ncro.sy/ ?p=5885، 2017/05/02.

57_ "**ترامب يطالب "ميركل" بتعويض الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بـــ 375 مليار دولار**"، موقع: http://thenewkhalij.org/ar/node/63103، 2017/05/02.

58_ خليل المقداد، "**قمة الناتو وتريض الدب الروسي الذي لا يتعلم**"، الموقع: orient.news.net/ar/news-show/117247/0/قمة-الناتو-وترويض-الدب-الذي-لا-يتعلم، 2017/05/03.

ثانياً/ المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les livres :

1_ BUZAN BARRY and WAEVER OLE, **Regions and Powers : The Structure of International Security** (Cambridge,New York, Melbourne, Madride, Cape Town, Singapore, Sào Paulo : Cambriridge University Press, 2003.

2_ FAWCETT LOUISE, **Regionalism in World Politics : Past and Present**_.

II. **Les magazines** :

1_ CLAUDE JEAN Sergeant, **L'Angleterre et L'Amérique d'un rapport ambigu La d'couverte,** Hérodote N°19,2003.
2_ EU Institute for Security Studies, **JOINT DECLARATION ISSUED AT THE BRITISH-FRENCH SUMMIT, SAINT-MALO, FRANCE, 3-4 DECEMBER 1998**, ISS-EU ,February 2000.
3_ FELICIO TANIA, **Multilevel Security Governance : Reinventing Multilateralism Through Multiregionalism**, Humain security Journal :volume 5 , Winter 2007.
4_ MASON HELENE**, La Réorganisation de L'industrie de Défense Britannique,** Fondation pour la Recherche Stratégique n°5,2008 .
STRAW JACK, **La Grande-Bretagne eurosceptique**, le monde, 07 Juillet 2001.

III. Les thèses :
1_ BOUACHOUR ADNAN, **Tony Blair l'Europe et les relations anglo-américaines à travers The Economiste (mai 1997_ mai 2005)**,Thèse doctorat,Université de Rennes, 2012.
2_ FRANCE CHOUINARD MARIE, **LE ROYAUME_UNI ENTRE LES ETATS_UNIS ET L'EUROPE : Y A_T_ILUN FUTUR POUR LA RELATION SPECIALE ?**,Université laval, Institut equébécois des hautes étude international, 2004.

IV. Les Rapports :

1_ AGNES ALEXANDR_collier,**la peur de l'Europe : le(s) discours du déclin de la nation britannique**, Politique Société & Discours du domaine anglophone, Université de Franche-Comté, 2002.
2_ CEIS, Université d'été de la Défense , **Les Enjeux de la Défense et le Brexit /European Defense and Brexit.**
3_ LAVALLEE CHANTAL**, La relation Union Européenne _ OTAN : Partenariat stratégique défense européenne ?,**Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales, 2003.
4_ SCHANAPPER PAULINE, **LA GRANDE BRETANIQUE ET LA SECURITE EUROPEENNE 1989_1995**,**Rapport final**, Bourse de recherche de l'OTAN 1995-97.
5_ TRAVARES RODRIGO, **The State of The Art of Régionalism : The Past, Present and Future of Discipline**, United Nations University, 2004 /10.

V. **Les sites** :

1_ HELSINKI, "**EUROPEAN COUNCIL 10 AND 11 DECEMBER 1999 :PRESIDENCY CONCLUSIONS", web sit** http://aei.pitt.edu/43338/1/Helsinki_1999.pdf,15/04/2017.
2_ The Military Balance**, "The annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics",**websit :https://www.iiss.org.15/04/2017.
3_ EOIN HEANEY, "**Unrequited love : The Anglo_American Special Relationhip"**,websit :http://www.atlantic-community.org/app/webroot/files/articlepdf/Heaney%20Special%20Relationship.pdf.
4_ Bbcarabic.com
5_ "**Diplomatie et défense, qu'est-ce que le Brexit ?, 1946-2016 :70 ans d'histoire agitée en 10 dates"**, web site **:**www.touteleurope.eu/actualité/60-ans-60-belles-histoire.html.,03/04/2017.

6_ "**Diplomatie et défense, L'Europe peut-elle se ralancer par la défense" ?** ,23/03/2017 : wwwtouteleurope.eu/actualité/l-europe-peut-elle-se-ralancer-par-la-defense-html,15/04/2017.

ملخص:

أثناء الحرب الباردة كان التكامل الأوروبي نحو مسار الدفاع المشترك يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية من خلال تأسيس حلف الشمال الأطلسي، بعد الحرب الباردة ونتيجة استحداثه صيغة جديدة للأمن أصبح على مفترق الطرق إمّا البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية عن طريق حلف الناتو،أو الاستقلال وانتهاج سياسة أمنية ودفاعية أوروبية موحدة وتحمل أعباء ذلك الاستقلال، حالياً الانسحاب البريطاني لم يؤثر على المسألة الأمنية من خلال التحالفات الأوروبية البريطانية الجديدة والمكثفة في إطار حلف الناتو.لكن مستقبلاً وبعد نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي أجريت مأخراً، قد يؤدي هذا إلى تفعيل المحورالفرنسي – الألماني بقوة للنهوض بالأمن الأوروبي والخروج من المظلة الأمريكية.خاصة وان الاتهامات الموجهة لحلف الناتو من طرف الرئيس الأمريكي "**دونالتترامب**"، تُعتبر فرصة كبيرة جداً أمام المحور الألماني الفرنسي للخروج بالاتحاد الأوروبي من التبعية الأطلسية وتحقيق الاستقلالية الأمنية الأوروبية خارج حدود الناتو.

الكلمات المفتاحية: المسألة الأمنية، الأمن الأوروبي، مصير الأمن الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، الانسحاب البريطاني، السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

Abstract :

During the cold war, the European integration common defense was under the American control by establishing the NATO organization. During the post-war period as a consequence of the new security policy, the European common defense was in the crossroads between remaining under the American control by the NATO or being independent by adopting a unified European defensive policy and supporting the independence burden. Actually, the British withdrawal from the European Union does not affect the security issue because of the new intensified European-British alliances under the NATO. However, in the future and after the latest French presidential elections results can lead to the adoption of a powerful French-German axis for being independent from the American control, especially after Donald trump's accusations against the NATO which considered as a great opportunity for the axis to get out the European union from the Atlantic dependency and achieving a European security independence from the NATO.

Key Words : The security issue, The European Security, The fate of European security, The European Union, British withdrawal. The comon European security policy.

الاسم واللقب: هـــيبة غـــــــــربي

المؤهلات العلمية:

1/ شهادة الباكالوريا شعبة آداب وفلسفة سنة 2012.

2/ شهادة الليسانس 2015 علوم سياسية تخصص العلاقات الدولية بـــ جامعة قسنطينة 3/

الجزائر.

3/ شهادة الماستر 2017 علوم سياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية بـــ جامعة قسنطينة 3/

الجزائر.